S/2020/342

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
28 April 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

يشرف أعضاء فريق الخبراء الممددة ولايته عملا بقرار مجلس الأمن 2471 (2019) أن يحيلوا طيه التقرير النهائي المقدم وفقا للفقرة 3 من القرار.

وقد أحيل التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان في 17 آذار/مارس 2020 ونظرت فيه اللجنة في 28 نيسان/أبريل 2020.

ويرجو الفريق، ممتنا، إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وعلى التقرير النهائي وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) إيميليو **مانفريدي**
منسق
فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(توقيع) لورا **برنال**
خبيرة

(توقيع) مارك **فيرولو**
خبير

(توقيع) دين **غيليسبي**
خبير

(توقيع) أندريه **كولماكوف**
خبير

010520 300420 20-04195 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المقدم عملا بالقرار 2471 (2019)

موجز

لقد مثل تشكيل الحكومة الانتقالية في جنوب السودان في شباط/فبراير 2020 محطة سياسية بارزة. ففي حين ظل السلام في جنوب السودان هشا، فتح الموقعون على الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان حيزا سياسيا ضيقا لتمكين سكان جنوب السودان الذين يعانون من عواقب النزاع من التمتع بعوائد السلام. غير أن التنافس على السيطرة الأمنية على الصعيدين المحلي والوطني، وعلى نيل الموارد الاقتصادية لا يزال عاملا حاضرا باستمرار يبعد البلد عن السلام المستدام.

ويشكل التنفيذ الانتقائي وغير الكامل للحلول الأمنية التوفيقية التي جاء بها اتفاق السلام المنشط تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان. وعلى وجه الخصوص، لم يتقيد الموقعون على الاتفاق بالمواعيد النهائية المحددة لإنجاز الترتيبات الأمنية الانتقالية، بما في ذلك التجميع السريع للقوات وتشكيل القوات الموحدة اللازمة وتدريبها وإعادة نشرها. وفي ولاية الوحدة، قامت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان بتجنيد المدنيين قسرا، بمن فيهم الأطفال، من أجل زيادة حجم قوات كل منهما التي ستخضع لعملية التجميع.

وبموازاة مع تنفيذ اتفاق السلام المنشط، وسع جهاز الأمن الوطني سيطرته الأمنية غير الخاضعة لأي محاسبة لإسكات صوت المعارضة السياسية والمدنية. فقد قام باحتجاز المدنيين بشكل تعسفي في سجن معروف باسم "ريفرسايد" وارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وأقدم جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على أنشطة عنيفة مماثلة خارج نطاق القضاء. وقام، بقيادة اللواء رين تويني مابور دينغ، باحتجاز المدنيين بصورة تعسفية وتعذيبهم وقتلهم في سجن يعرف باسم "القيادة".

وفي انتهاك لحظر توريد الأسلحة، استلم جهاز الأمن الوطني، الذي لم يشارك في عملية إعادة توحيد الجيش، ثلاث شحنات من الأسلحة من جهاز المخابرات العامة السوداني لتجديد إمدادات قواته. وقام أيضا مكتب الأمن الداخلي التابع لجهاز الأمن الوطني، بقيادة الفريق أكول كور كوك، إلى جانب جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي، بتجنيد وتدريب وتسليح أفراد ميليشيات منفصلة في ولايتي واراب والبحيرات.

وواصلت القوات المسلحة الحكومية والمعارضة ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان واستخدام أساليب حربية تنتهك القانون الدولي الإنساني واتفاق السلام المنشط. فعلى سبيل المثال، ارتكبت قوات الدفاع الشعبي في ولاية وسط الاستوائية أعمال العنف الجنسي والجنساني، واحتلت منشآت مدنية، ونهبت وأحرقت الممتلكات، واستهدفت العاملين في المجال الإنساني. ويظل الحضور العسكري بارزا بشدة في البلد، حيث أن الجيش والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان لم يقوما كلاهما بإخلاء المناطق المدنية، مما يشكل خطرا على الاستقرار.

وقد أسفرت الترتيبات السياسية التي أدت إلى وقف إطلاق النار وتشكيل الحكومة الانتقالية عن خفض حدة أعمال القتال الدائرة على نطاق واسع، ولكنها لم تعالج بما فيه الكفاية الأبعاد الاقتصادية للنزاع. ولا يحول النظام الاقتصادي السائد، على النحو المناسب، دون إساءة استخدام أموال الدولة وتحويل وجهتها، مما يهدد بتقويض ما شهدته الأحوال السياسية والأمنية من تحسن. فعلى سبيل المثال، لم تقم الهيئة التي أشرفت على فترة

ما قبل المرحلة الانتقالية، وهي اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، بإدارة أموال الدولة المخصصة لتنفيذ مقتضيات السلام إدارة شفافة، حيث أنها لم توفر مثلا الموارد الكافية لمواقع التجميع والتدريب.

وبلغ متوسط دخل جنوب السودان من مبيعات النفط نحو 82 مليون دولار شهريا، حيث يشكل هذا النشاط، بفارق شاسع، أكبر مورد اقتصادي في البلد، وقطاعا مستهدفا بالمخالفات المالية. ولم يسفر إقرار إجراءات علنية جديدة تتبع في العطاءات في منتصف عام 2019 عن زيادة الشفافية في إدارة وبيع نفط البلد، على النحو المطلوب في الفصل 4 من اتفاق السلام المنشط. ويستفيد جهاز الأمن الوطني من عائدات النفط من خلال مؤسساته التجارية، بما فيها شركة Sudd (Suud) Security Services Co. Ltd. التي تلقت مدفوعات مقابل خدمات في حقول النفط. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى كل من جهاز الأمن الوطني وقوات الدفاع الشعبي تبرعات عينية مقابل توفير الأمن في حقول النفط، وذلك ما يعتبر بمثابة مدفوعات غير نقدية هامة غير مدرجة في الميزانية.

وخلال سنوات النزاع، مكن غياب الأنظمة الإدارية والشفافية في إدارة موارد البلد من استخراج الموارد الطبيعية للبلد واستغلالها بصورة غير مشروعة. ففي ولاية شرق الاستوائية، أذنت الإدارة المحلية في كابويتا لعاملين في قطاع المناجم، غير مرخص لهم في معظم الحالات، باستخراج الذهب باستخدام معدات صناعية غير قانونية. وفي أنحاء أخرى من ولاية شرق الاستوائية، تم صرف مدفوعات للقوات العسكرية لحماية نقل الأخشاب المقطوعة بصورة غير قانونية. فعلى سبيل المثال، تعتمد شركة Lucky Friends Trading and Construction Company على حماية قوات الدفاع الشعبي في نشاط قطع الأشجار غير القانوني الذي تقوم به.

وقاد المجتمع الدولي حملة ضغط دبلوماسية معقدة ومتعددة الجوانب أسفرت عن تشكيل الحكومة الانتقالية وسمحت للأطراف الموقعة بمواصلة الحوار. وقد اتبع النهج الشامل للجميع في السياسة الوطنية دون التقيد في معظم الأحوال بالجداول الزمنية المتفق عليها في اتفاق السلام المنشط والإطار الذي يضعه. ولم يتقيد هذا النهج بأحكام الاتفاق المتعلقة بما تمس إليه الحاجة من الإصلاحات الهيكلية في مؤسسات الدولة، وإعادة بناء النسيج الاجتماعي المدمر، والمساءلة المالية، والعدالة. فبدون إجراء الإصلاحات، لن يشعر الملايين من سكان جنوب السودان الذين فروا من ديارهم بالأمان لكي يعودوا إليها.

وتتصرف الدول المجاورة باستمرار على نحو مخالف لاتفاق السلام المنشط ونظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن. فعلى سبيل المثال، لم تقدم الكيانات الجمركية لدول المنطقة أي تقارير تفتيش إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، مما يحبط الجهود الرامية إلى كفالة الالتزام الكامل بحظر توريد الأسلحة. وانتهك الضامنان الرئيسيان للاتفاق، أوغندا والسودان، حظر توريد الأسلحة. وحافظت قوات الدفاع الشعبية الأوغندية على وجود لها في ولاية وسط الاستوائية، وقام جهاز المخابرات العامة السوداني بشحن أسلحة إلى جنوب السودان.

ولم يؤد التأييد الواسع النطاق للسلام في جنوب السودان إلى التقيد باستمرار بأحكام اتفاق السلام المنشط. غير أن الخطوات المفصلة التي ينص عليها الاتفاق ستتيح، إذا نفذت الأطراف الاتفاق بالكامل، ا التصدي للعوامل المثيرة للنزاع، بما في ذلك تأخير العدالة والمساءلة، واستخدام العنف من قبل قوات الأمن غير الخاضعة لأي قيود لتحقيق أهداف سياسية، واتباع نظام اقتصادي يتيح إساءة استخدام أموال الدولة وموارد الطبيعية وتحويل وجهتها.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية 6

ألف – الولاية والسفر 6

باء – التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة 6

جيم – المنهجية والشكل 7

ثانيا – الأمن وحقوق الإنسان: التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والانتهاكات وتطورات النزاعات 7

ألف – المخاطر التي تهدد المدنيين من جراء عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية 8

باء – التجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، في ولاية الوحدة 10

جيم – الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة على يد جهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان 12

دال – تجنيد الميليشيات وتدريبها وتسليحها 14

هاء – انتهاك حظر توريد الأسلحة من جانب جهاز الأمن الوطني 14

واو – انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ... 15

زاي – التشريد القسري والعنف الجنسي والجنساني والهجمات على المدنيين في ولاية وسط الاستوائية 16

حاء – الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في مقاطعة مايووت .. 19

طاء – المخاطر الأمنية المتصلة بتسليح المناطق المدنية وانتشار الأسلحة 20

ثالثا – الموارد المالية والطبيعية: مخاطر الاستغلال غير المشروع للموارد العامة واختلاسها 21

ألف – مخاطر إساءة استخدام الموارد العامة المخصصة للجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية 23

باء – مخاطر اختلاس الأموال العامة المتأتية من مبيعات النفط 25

جيم – خطر تحويل وجهة الأموال العامة المتأتية من إنتاج النفط وإيراداته 27

دال – عدم معرفة مآل الموارد العامة المقدمة كمساعدة عينية إلى قوات الأمن 29

هاء – احتمال إساءة جهاز الأمن الوطني استخدام الإيرادات المستقلة 30

واو – الاستخراج غير المشروع للذهب 31

زاي – الاستخدام غير المشروع للمعدات الصناعية وعمال المناجم غير المرخص لهم في ولاية شرق الاستوائية 32

حاء – استغلال الخشب والاتجار به على نحو غير مشروع في ولاية شرق الاستوائية 34

طاء – قطع الأشجار غير المشروع: شركة Lucky Friends Trading and Construction Company مثالاً 36

رابعا – المستجدات السياسية: آفاق إحلال السلام الدائم ودور المنطقة 37

ألف – تباين مستويات الالتزام بإحلال السلام والمساعي الدولية 38

باء – انتهاك الجيش الأوغندي حظر توريد الأسلحة 38

جيم – وساطة السودان السياسية وانتهاكه حظر توريد الأسلحة 39

دال – المخاطر المرتبطة بعدد الولايات وحدودها 40

هاء – أسباب النزاع البنيوية غير المعالجة 41

خامسا – تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر 42

سادسا – التوصيات 42

سابعا – المرفقات* 43

* تعمم باللغة التي قدمت بها فقط دون تحرير رسمي.

أولا - معلومات أساسية

ألف - الولاية والسفر

1 - فرض مجلس الأمن، بموجب قراره 2206 (2015)، نظام جزاءات يستهدف الجهات من الأفراد والكيانات المشاركة في النزاع الدائر في جنوب السودان وأنشأ لجنة للجزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان). وفي 1 تموز/يوليه 2015، عينت اللجنة ستة أفراد فرضت عليهم جزاءات محددة الأهداف. وفرض مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2428 (2018)، على إقليم جنوب السودان حظرا على توريد الأسلحة وأضاف شخصين إلى قائمة الجزاءات. وفي 30 أيار/مايو 2019، جدد المجلس، باتخاذه القرار 2471 (2019)، نظام الجزاءات حتى 31 أيار/مايو 2020.

2 - وبموجب القرار 2471 (2019)، مدد مجلس الأمن أيضا ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان إلى غاية 30 حزيران/يونيه 2020 حتى يتسنى له توفير المعلومات والتحليلات الرامية إلى دعم عمل اللجنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بإمكانية تعيين الجهات من الأفراد والكيانات التي قد تكون ضالعة في الأنشطة التي ورد وصفها في الفقرتين 13 و 15 من القرار 2428 (2018) وأعيد تأكيدها في القرار 2471 (2019).

3 - وقام الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، بتعيين أعضاء الفريق الخمسة (انظر S/2019/544 و S/2019/896): خبيرة في الشؤون الإنسانية (لورا برنال)، وخبير في الموارد الطبيعية (مارك فيرولو)، وخبير في الأسلحة (دين غيليسبي)، وخبير مالي (أندريه كولماكوف)، وخبير في الجماعات المسلحة والمسائل الإقليمية (إميليو مانفريدي). وعين السيد مانفريدي منسقا للفريق.

4 - ومنذ آب/أغسطس 2019، سافر أعضاء الفريق إلى إثيوبيا، وأوغندا، وإيطاليا، وجنوب السودان، والسودان، وسويسرا، وكينيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

باء - التعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة

5 - رغم أن الفريق يعمل بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، فإنه يود أن يعرب عن امتنانه لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان للدعم الذي يتلقاه منها في الميدان ولموظفي الأمم المتحدة الآخرين، ولا سيما في نيويورك.

6 - واجتمع الفريق أثناء أداء عمله مع ممثلي وزارة الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، ووزارة الإعلام وتكنولوجيا الاتصالات والخدمات البريدية، ووزارة المالية والتخطيط، ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي، ووزارة النفط، ووزارة التعدين، ووزارة الزراعة والأمن الغذائي في جنوب السودان، ورئيس هيئة الأركان العامة لقوات الدفاع الشعبي، وممثلي مصرف جنوب السودان، ورئيس الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية.

7 - وأجرى الفريق مشاورات مستفيضة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، ومع البعثة، تنفيذا لولايته التي تشدد على أهميتها الفقرة 18 من القرار 2428 (2018)، بالصيغة التي جددت بها في القرار 2471 (2019).

8 - واجتمع الفريق مع ممثلين عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها في جنوب السودان وفي أماكن أخرى. وتشاور أيضا مع ممثلي آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان.

جيم - المنهجية والشكل

9 - أعد هذا التقرير استنادا إلى البحوث التي أجراها الفريق وإلى استعراض للوثائق التي أتاحتها حكومة جنوب السودان، والدول الأعضاء الأخرى، والكيانات الإقليمية، والمنظمات الدولية، والكيانات التجارية. والتقرير يستمد فحواه أيضا من الأعمال السابقة للفريق، بما في ذلك التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن واللجنة، العلني منها والسري، ومن مئات المقابلات ومجموعة من المعلومات الموثوقة المستقاة من طائفة واسعة من المصادر.

10 - واتبع الفريق المعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (S/2006/997) التي تدعو إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة وملاحظات الخبراء الميدانية. وقد تحقق الفريق من المعلومات الواردة في هذا التقرير مستعينا في ذلك بمصادر متعددة ومستقلة لاستيفاء معايير الإثبات السليمة.

11 - وأجرى الفريق أبحاثه بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع إيلاء الأولوية للطابع السري، عند الاقتضاء. وتوصف المصادر أو الوثائق أو المواقع بأنها سرية إذا كان الكشف عنها يمكن أن يعرض سلامة المصدر للخطر.

12 - والتقرير مقسم إلى ستة فروع. ويضم الفرع الأول المقدمة، ويقدم الفرع الثاني نظرة عامة على المسائل الأمنية، بما في ذلك النزاعات الجارية وما تم التحقق منه من انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات إنسانية وانتهاكات لحظر توريد الأسلحة. ويركز الفرع الثالث على العوامل الاقتصادية المتصلة بالسلام والأمن في جنوب السودان، مثل مخاطر اختلاس الأموال والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ويقدم الفرع الرابع عرضا عن دور المنطقة في عملية السلام والمخاطر التي لا تزال تهدد تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وأخيرا، يقدم الفريق، بعد استعراض تجميد الأصول وحظر السفر، عددا من التوصيات في الفرع السادس.

ثانيا - الأمن وحقوق الإنسان: التهديدات التي يتعرض لها المدنيون والانتهاكات وتطورات النزاعات

13 - في 21 شباط/فبراير 2020، حل رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت، الحكومة القائمة، وعين رئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ريك مشار تيني، نائبا أولا للرئيس. وأعلن السيد كير، بعد أن أدى اليمين أمامه السيد مشار وأربعة نواب للرئيس هم تابان دينغ غاي، وجيمس واني إيغا، وريبيكا نياندينغ دي مابيور، وحسين عبد الباقي أبي أكول، عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة وعن بداية فترة 36 شهرا الانتقالية التي ستنتهي بإجراء انتخابات وطنية، وفقا للمادة 1-1-5 من اتفاق السلام المنشط[1].

(1) أعاد الرئيس أيضا تعيين حليفين له منذ أمد طويل في منصبين رئيسيين: توت كيو غاتلواك، مستشارا لشؤون الأمن القومي، ومابيك آيي دينغ، مستشارا لشؤون الرئاسة. انظر Radio Tamazuj, "Kiir dissolves entire government, appoints new VPs"، 21 شباط/فبراير 2020.

14 - وشكلت الحكومة الانتقالية، خارج إطار اتفاق السلام المنشط، على إثر توصل الموقعين إلى حل توفيقي بشأن مسألة عدد الولايات وحدودها، حيث أصبح عددها مجددا 10 ولايات، بعد أن صار 32 ولاية، بالإضافة إلى ثلاث مناطق إدارية[2]. غير أن الفريق يلاحظ أن التأخير الطويل في تسوية مسألة الولايات ليس سوى مسألة واحدة من الأحكام الإلزامية العديدة التي لم يعالجها الموقعون خلال فترة الثمانية أشهر لما قبل المرحلة الانتقالية وفترتي تمديدها. وخلال هذه الفترة، لم يبد الموقعون والحكومة القائمة على وجه الخصوص ما يكفي من الإرادة السياسية والثقة والاستعجال للتقيد بالأحكام الرئيسية للاتفاق لتمهيد الطريق لإجراء إصلاحات أساسية تهدف إلى وضع مصالح شعب جنوب السودان في صلب عملية السلام.

15 - وما فتئ التنفيذ الانتقائي وغير الكامل لمهام ما قبل المرحلة الانتقالية هذه يشكل تهديدا مستمرا للسلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، حيث ظل العديد من الأحكام الرئيسية المتعلقة بفترة ما قبل المرحلة الانتقالية معلقا. وتشمل هذه الأحكام إجراء التعديل الدستوري لإدماج اتفاق السلام المنشط في الدستور الانتقالي (المادة 1-18-1-1)؛ وإعادة تشكيل مجلس الولايات (المادة 1-15-13)؛ والترتيبات الأمنية لما قبل المرحلة الانتقالية؛ وتشكيل القوات الموحدة اللازمة وتدريبها وإعادة نشرها (المادتان 1-4-3-4 و 2-2).

ألف - المخاطر التي تهدد المدنيين من جراء عدم تنفيذ الترتيبات الأمنية

16 - استنادا إلى نقاشات الفريق مع الممثلين السياسيين والعسكريين للأطراف الموقعة على اتفاق السلام المنشط، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي، يقدر الفريق أن تشكيل القوات الموحدة اللازمة بقوام يبلغ 000 83 شخص لم يكتمل[3]. ففي 12 شباط/فبراير 2020، أشارت وثيقة للجنة الأمنية الانتقالية المشتركة استعرضها الفريق إلى أن مجموع عدد جنود القوات الموحدة اللازمة الموجودين في 17 من 18 من مراكز التدريب التي أنشئت يبلغ 436 45 جنديا، أو ما لا يزيد إلا قليلا على نصف القوام الكامل للقوة البالغ 000 83 جندي المحدد في الاتفاق. وشكل جنود قوات الدفاع الشعبي في مراكز التدريب نسبة مئوية من القوات الموحدة اللازمة تقل بكثير عن نسبة جنود المعارضة في تلك القوات[4].

17 - ووفقا لشهادات متعددة مؤكدة من قبل كل من قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أصدر العديد من كبار القادة تعليمات لقواتهم بعدم المشاركة في عملية إعادة التوحيد الأمني، وبالاحتفاظ بأسلحتهم، والوقوف على أهبة الاستعداد مجددا للقتال الفعلي، خلافا للمادتين 2-2-2 و 2-2-3-3 من اتفاق السلام المنشط[5]. وعلاوة على ذلك، لم تجمع قوات الدفاع الشعبي الأسلحة الثقيلة الطويلة والمتوسطة المدى (المادة 2-2-3-2) ولم تقدم خرائط تبين بالتفصيل مواقع قواتها

(2) هي مناطق أبيي، وروينغ، وبيبور. مقابلات مع ممثلي الحكومات، والمجتمع المدني، ومصادر سرية في جوبا وياي ونيروبي وكمبالا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(3) مقابلات مع قادة قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلي الآليات الأمنية، وأفراد البعثة، ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(4) وثيقة محفوظة لدى الفريق. وعرض مسؤولون من آليات أمنية مختلفة على الفريق وثائق سرية تشير إلى أرقام أقل حجما. ومقابلات مع ممثلي الآليات الأمنية في جوبا، شباط/فبراير 2020.

(5) مقابلات مع ضباط في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي وجهاز الأمن الوطني، وأفراد البعثة، ومصادر سرية في جوبا وكمبالا ونيروبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

وحجمها وأسلحتها (المادة 2-2-3-4)، مما يثير شكوكا بشأن إرادتها حقا إعادة إدماج أفرادها[6]. ويلاحظ الفريق أن حالة مماثلة نشأت عن بطء عملية الإدماج عجلت بانهيار اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس 2015 وبالعودة إلى النزاع في تموز/يوليه 2016 (انظر S/2016/793).

18 - وكانت عملية الإدماج والفرز الأمني معيبة. وأسهم عدم الأخذ بإجراءات الفرز البيومتري وعدم كفاية عدد استمارات التسجيل الموزعة على مواقع التجميع والثكنات في بطء العملية واتسامها بالفوضى. فعلى سبيل المثال، أكد الفريق معلومات تفيد بأن بعض الأفراد الواردة أسماؤهم في قوائم التسجيل لا وجود لهم. وفي حالات أخرى، انضم المدنيون إلى عملية التجميع أملا في الحصول على الرتب وما يرتبط بها من استحقاقات اقتصادية، مثل المرتبات والمعاشات التقاعدية[7].

19 - وفيما يتعلق بقوات المعارضة المتحقق منها التي سجلت في مواقع التجميع، فقد قام العديد من الجنود بإخلاء المواقع. وفي بعض الحالات، أخلى جنود المعارضة المواقع بسبب انعدام الخدمات، بما في ذلك المرافق الأساسية والغذاء. وفي حالات أخرى، كانت القوات تفتقر للالتزام السياسي بعملية إعادة التوحيد الأمني[8]. وفي غضون ذلك، أكد الفريق معلومات تفيد بأن معظم أفراد قوات الدفاع الشعبي المقرر تجميعهم لم يدخلوا المواقع، بل ظلوا مرابطين في ثكنات عسكرية أو مواقع أمامية أخرى في جميع أنحاء البلد[9].

20 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وجه مجلس الدفاع المشترك تعليمات إلى جميع القوات بالتوجه إلى مراكز التدريب، على الرغم من التحديات التي تواجه عملية التجميع[10]. غير أن ممثلي المجلس وهيئات الأمن الانتقالية الأخرى أبلغوا الفريق بأن مراكز التدريب تفتقر، شأنها شأن مواقع التجميع، إلى قدرات الفرز الأساسية والمرافق الضرورية[11]. وعلاوة على ذلك، يقتصر تدريب القوات الموحدة اللازمة على التوجيه الأخلاقي الأساسي، دون تلقين أي تدريب عسكري فني[12].

21 - وبموجب اتفاق السلام المنشط، يطلب إلى الجماعات المسلحة في البلد ضمان سيادة القانون، والخضوع للمساءلة أمام الأهالي، وفتح الفضاء السياسي والمدني مجددا، وتوفير السلامة اللازمة للمدنيين الموجودين داخل البلد وخارجه لكي يعودوا إلى ديارهم. ويلاحظ الفريق بالتالي أن عدم تنفيذ الموقعين للترتيبات الأمنية لما قبل المرحلة الانتقالية وعدم تشكيل القوات الموحدة اللازمة وتدريبها وإعادة نشرها، وفقا

(6) مقابلات مع مصادر سرية في جوبا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(7) المرجع نفسه.

(8) المرجع نفسه.

(9) مقابلات مع قادة قوات الدفاع الشعبي، وممثلي الآليات الأمنية، وأفراد البعثة، ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(10) مقابلات مع ممثلي الآليات الأمنية ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(11) مثل الغذاء والسكن والمراحيض والدعم الطبي. مقابلات مع ممثلي الآليات الأمنية ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020. انظر Priscah Akol, "Hunger drives away peace soldiers from Wau training center", Eye Radio، 10 آذار/مارس 2020.

(12) الأنشطة الأساسية تتمثل في المشي والغناء. مقابلات مع ممثلي الآليات الأمنية، وأفراد البعثة، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، وعاملين في منظمات غير حكومية دولية في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

للمادتين 1-4-3-4 و 2-2 من الاتفاق، أمر يشكل تهديدا مباشرا لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة ولأمن المدنيين الضعفاء فعلا.

باء - التجنيد القسري، بما في ذلك تجنيد الأطفال، في ولاية الوحدة

22 - وثق الفريق، منذ إنشائه في عام 2015، حالات التجنيد القسري للأطفال والبالغين في جنوب السودان (انظر S/2016/70 و S/2019/301 و S/2019/897). وقد أكدت تحقيقات الفريق أن هذه الممارسة لا تزال متبعة دون انقطاع، وأن كلا من قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان يستهدف الأطفال والشباب من أجل تجنيدهم. وفي ولاية الوحدة، انخرط الجانبان معا في التجنيد القسري لزيادة أعداد جنودهما في مواقع التجميع ومراكز التدريب. وتبين للفريق أن وتيرة التجنيد ارتفعت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2020، أي قبل نهاية فترة تمديد فترة ما قبل المرحلة الانتقالية بمائة يوم[13].

23 - وخلال زيارة قام بها الفريق إلى ولاية الوحدة في شباط/فبراير 2020، وجد أدلة على التجنيد القسري لأطفال لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة وشباب تتراوح أعمارهم بين 18 و 27 سنة، من قبل قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وذلك في مقاطعات كوش وبانييجيار وروبكونا ومايندیت [14]. وأكد الفريق معلومات تفيد بأن القائدين التاليين أمرا بالتجنيد القسري وتوليا شخصيا إدارة شؤونه: العميد جيمس غالياك كاي من الفرقة الرابعة لقوات الدفاع الشعبي التي يتحكم فيها نائب الرئيس تابان دينغ غاي في كويرغيني[15]، واللواء توروك خور من الفرقة الرابعة ألف للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في القرى الواقعة حول دينغدينغ، بما في ذلك كواش وجواخ، وفي نهيالدو وروبكونا[16].

24 - ونتيجة لحملة التجنيد هذه المنفذة على نطاق واسع، صار الأطفال والشباب يتجنبون المرور بين موقع بانتيو لحماية المدنيين ودوربور، حيث يوجد مقر الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في المنطقة (انظر المرفق 1)[17]. وأكد الفريق معلومات تفيد بأن الشباب في هذه المناطق انتقلوا إلى موقع حماية المدنيين لتجنب اختطافهم ونقلهم إلى مركز موم للتدريب[18]. وأوضح الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنهم يخشون مغادرة الموقع الذي يعتبرونه المكان الآمن الوحيد في المنطقة[19].

(13) مقابلات مع المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، والضحايا، ومصادر سرية في موقع بانتيو لحماية المدنيين، ودوربور، ودينغدينغ، ولير، ومركز موم للتدريب، وسوق روبكونا، شباط/فبراير 2020.

(14) المرجع نفسه. انظر المرفق السري 1؛ ولا تُقدم المرفقات السرية إلا لأعضاء اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان.

(15) تعتبر هذه القوات مدمجة رسميا في قوات الدفاع الشعبي، ولكنها لا تزال تحتفظ بهيكل قيادة منفصل. انظر S/2019/301 والمرفق 1 من هذا التقرير.

(16) مقابلات مع المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، وضحايا وأقارب، ومصادر سرية في موقع بانتيو لحماية المدنيين، ودوربور، ودينغدينغ، ولير، ومركز موم للتدريب، وسوق روبكونا، شباط/فبراير 2020.

(17) زيارة الفريق إلى ولاية الوحدة، شباط/فبراير 2020.

(18) مقابلات مع مصادر سرية في موقع محجوب، شباط/فبراير 2020.

(19) مقابلات مع ضباط في قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، وضحايا وأقارب، ومصادر سرية في موقع بانتيو لحماية المدنيين، ودوربور، ودينغدينغ، ولير، ومركز موم للتدريب، وسوق روبكونا، شباط/فبراير 2020.

25 - وإضافة إلى ذلك، أبلغ أفراد أسر المدنيين المختطفين الفريق بأنهم لا يشعرون بالأمان في قراهم، وأنهم فكروا في مغادرتها، أو في بعض الحالات، في العودة إلى موقع حماية المدنيين[20]. وأوضح عدة ضحايا وأقارب للفريق تفيد بأن جنود الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة اللواء خور قد وجهوا إليهم تهديدات[21]. وأوضح أحد الأشخاص الذين أجرى الفريق مقابلة معهم أنه "إذا هربنا، فإنهم سوف يسلبون أسرنا الأبقار والماعز، لذا علينا أن نبقى"[22]، بينما أشار آخر إلى "أنهم قالوا لنا إذا تجرأ ابننا على الهرب فإنهم سيعودون لأخذ ما نملك من ماعز"[23].

26 - وتبين للفريق، استنادا إلى مقابلات متعددة أجراها، اتباع أسلوب مماثل في حملات الاختطاف المنفذة من قبل قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. حيث تصل في معظم الحالات إلى القرى نهارا شاحنات صغيرة على متنها رجال مسلحون وغير مسلحين، بعضهم يرتدي الزي الرسمي، يعملون على توقيف الأطفال والشباب وإجبارهم على ركوب الشاحنات. ثم يقتاد المجندون قسرا إلى مقر قوات الدفاع الشعبي أو الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وينقلون لاحقا إلى مركز موم للتدريب[24]. وقال أحد الضحايا للفريق إنه "حمل ثم ألقي به في شاحنة كان على متنها طفلان على الأقل وعشرة بالغين آخرين". ووفقا لهذا الشخص الذي فر لاحقا، أخذت قوات الدفاع الشعبي المختطفين إلى ثكنات الفرقة الرابعة في روبكونا[25]. ووقعت حوادث أخرى ليلا، حيث أجبر رجال مسلحون وغير مسلحين، بعضهم يرتدي الزي الرسمي، الشبان على الركوب على متن مركبات[26].

27 - ونفى كل من قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان اتباع ممارسات التجنيد القسري في ولاية الوحدة. وأنكر اللواء خور من الجناح المعارض والعميد بيتر ماليث من قوات الدفاع الشعبي، كل على حدة، الإقدام على اختطاف المدنيين. وأبلغ العميد ماليث الفريق بأن أفراد كل من قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض كانوا ببساطة "يجمعون الجنود الذين كانوا خارج الثكنات"[27]. ويلاحظ الفريق أن السيد خور والسيد ماليث لا يمسك أي منهما قائمة بالجنود الخاضعين لقيادته، مما يجعل تحديد حجم الجماعات المسلحة أمرا صعبا ويحول دون التحقق من وضع الجنود الذين جندوا قسرا. ويلاحظ الفريق أنه بالنظر إلى القصور في أساليب تحديد هوية الجنود، ينبغي، في حالة الشك في وضع الجنود، تسريحهم ومعاملتهم كمدنيين، وفقا للمادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف[28].

(20) المرجع نفسه.

(21) مقابلات مع ضحايا وأقارب في سوق روبكونا وموقع بانتيو لحماية المدنيين، شباط/فبراير 2020.

(22) مقابلة مع قريب لأحد الضحايا في ولاية الوحدة، شباط/فبراير 2020.

(23) مقابلة مع أحد الضحايا في ولاية الوحدة، شباط/فبراير 2020.

(24) مقابلات مع ضباط في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، وضحايا وأقارب، ومصادر سرية في موقع بانتيو لحماية المدنيين، ودوربور، ودينغدينغ، ولير، ومركز موم للتدريب، وسوق روبكونا، شباط/فبراير 2020.

(25) مقابلات مع أحد الضحايا، في أماكن محجوبة، شباط/فبراير 2020.

(26) مقابلات مع المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، وضحايا وأفراد أسر، ومصادر سرية في موقع بانتيو لحماية المدنيين، ودوربور، ودينغدينغ، ولير، ومركز موم للتدريب، وسوق روبكونا، شباط/فبراير 2020.

(27) اجتماعات مع اللواء خور في دينغدينغ، والعميد ماليث في مركز موم للتدريب، 12 و 13 شباط/فبراير 2020 على التوالي.

(28) انظر اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، المادة 3.

جيم - الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة على يد جهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان

28 - خلافا لأحكام اتفاق السلام المنشط، لا تزال الحكومة تفرض حصارا على الفضاء المدني والسياسي، ولم يبد الرئيس سلفا كير أي نية لكبح السلطات الأمنية المطلقة لجهاز الأمن الوطني أو جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي[29]. وفي كانون الثاني/يناير 2020، أصدر السيد كير عفوا عن الناشط الحقوقي المسجون بيتر بيار أجاك، ورجل الأعمال كيربينو وول أجوك، و 28 محتجزا آخرين، وأفرج عنهم بموجب مرسوم رئاسي[30]. غير أنه استنادا إلى معلومات حصل عليها الفريق، لا يزال سجناء سياسيون آخرون محتجزين لدى جهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية دون مراعاة الأصول القانونية وفي انتهاك للمادة 2-1-6 من الاتفاق الذي ينص على الإفراج عن جميع أسرى الحرب والمحتجزين تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر[31].

29 - وكان الفريق قد أفاد في وقت سابق (انظر S/2019/301 و S/2019/897) بأن جهاز الأمن الوطني قد تصرف، من خلال مكتب الأمن الداخلي التابع له، على وجه الخصوص، خارج نطاق سيادة القانون وهياكل الدولة الرسمية. وأكد الفريق معلومات تفيد بأن جهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي قد باشرا أنشطة خارج نطاق القضاء تتعارض بشكل صريح مع اتفاق السلام المنشط وتشكل تهديدا للسلام والأمن في جنوب السودان[32].

30 - وأصدر المدير العام لمكتب الأمن الداخلي، الفريق أكول كور كوك، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي، اللواء رين توبني مابور دينغ، المعروف باسم "جانافيل"، أوامر مباشرة لقمع الأصوات المعارضة دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة، بما في ذلك من خلال الاحتجاز التعسفي والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء لمن يتصور أنهم من المعارضين[33]. وتحقق الفريق على وجه الخصوص من أن جهاز الأمن الوطني وجهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي يديران في جوبا سجونا ارتكبت فيها القوات التابعة لهما انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع.

31 - وكما ذكر الفريق سابقا (انظر S/2019/301)، يدير جهاز الأمن الوطني مرفق احتجاز يقع في مقره، ويعرف عموما باسم "البيت الأزرق"، لكونه يطبق برنامج احتجاز غير قانوني. وبالإضافة إلى ذلك،

(29) مقابلات مع موظفين في قطاع الأمن ومصادر سرية في جوبا ومواقع محجوبة وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(30) مقابلات مع المجتمع المدني، وموظفي المنظمات غير الحكومية، ومصادر سرية في جوبا وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير 2020. انظر "S. Sudan's Kiir pardons activist Peter Biar, 29 other prisoners"، Sudan Tribune، 2 كانون الثاني/يناير 2020.

(31) مقابلات مع المجتمع المدني، وموظفي المنظمات غير الحكومية، ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(32) مقابلات مع عناصر من جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي وجهاز الأمن الوطني، وكبار ضباط قطاع الأمن، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، ومصادر سرية في مواقع محجوبة، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(33) المرجع نفسه.

تحقق الفريق من وجود مرافق احتجاز نظامية وغير نظامية أخرى يتحكم فيها مكتب الأمن الداخلي في جميع أنحاء جنوب السودان[34].

32 - وأكد الفريق وجود مرفق احتجاز ثان تابع لمكتب الأمن الداخلي في جوبا، يعرف باسم "ريفرسايد". ويقع المرفق داخل مقر شعبة العمليات التابعة للمكتب التي يتولى اللواء أشيش كوت قيادتها[35]. والرائد وول دال ثونغ هو الضابط المسؤول عن مرفق الاحتجاز هذا[36]. وتحقق الفريق من أن المرفق احتجز فيه ما يصل إلى 40 محتجزا. واستنادا إلى معلومات حصل عليها الفريق، لم توجه إلى أي محتجز في ريفرسايد تهمة ارتكاب جناية، ولا يوجد فيه أي سجل للمحتجزين[37].

33 - واستنادا إلى طائفة متنوعة من المصادر المطلعة على العمليات في ريفرسايد، فقد تعرض المحتجزون للضرب والتعذيب، وأجبروا أحيانا على دفع فدية لمسؤولي مكتب الأمن الداخلي من أجل الإفراج عنهم[38]. وأكد الفريق أنه نتيجة للظروف السائدة في المرفق أو بسبب التعذيب، توفي عدد من المحتجزين في ريفرسايد خلال الفترة المشمولة بتقرير الفريق (انظر المرفق 2).

34 - وقد أقدم ضباط من جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي كل على حدة، وعلى إثر أوامر مباشرة صادرة عن اللواء تويني، على احتجاز العشرات من المدنيين بشكل غير قانوني. واحتجز هؤلاء الضباط المدنيين الذين اتهموهم إما بدعم جماعات من المجتمع المدني تنتقد الحكومة أو تدعم قوات المعارضة، مثل جبهة الخلاص الوطني أو جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة أو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ووفقا لشهادات مؤكدة متعددة، قام جهاز الاستخبارات العسكرية باختطاف المدنيين بصورة غير قانونية في الشارع أو الفنادق في جوبا ومواقع أخرى في جنوب السودان. وبالإضافة إلى ذلك، قام هذا الجهاز، خارج نطاق القضاء، باحتجاز جنود تابعين للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان نشروا في جوبا ومواقع أخرى للمشاركة في الترتيبات الأمنية الانتقالية بموجب اتفاق السلام المنشط[39].

35 - وأكد الفريق معلومات تفيد بأن جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي يحتجز معظم المدنيين وجنود الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مرفق للاحتجاز يقع في قسم تابع له

(34) أكد الفريق وجود عدد من مرافق الاحتجاز الواقعة في مكاتب جهاز الأمن الوطني في جوبا وبلدات أخرى، ووجود "منازل آمنة" مخصصة للاستجواب والاحتجاز والتعذيب. مقابلات مع ضباط قطاع الأمن ومصادر سرية في مواقع محجوبة، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(35) يقع "ريفرسايد" على نهر النيل، بين مرفقي الهجرة والشرطة. ويضم هذا المرفق أيضا قوة "العمليات الخاصة" التابعة للشعبة، بقيادة العميد دينغ كواك كواك. وهذه الفرقة مسؤولة عن تنفيذ العمليات السرية خارج نطاق القضاء، مثل أعمال اختطاف وتعذيب وقتل الأشخاص الذين ينظر إليهم مكتب الأمن الداخلي على أنهم يشكلون تهديدا. وتنفذ هذه العمليات بناء على أوامر مباشرة من المدير العام للمكتب.

(36) مقابلات مع كبار ضباط جهاز الأمن الوطني، ومصادر سرية في مواقع محجوبة، عبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(37) المرجع نفسه.

(38) المرجع نفسه.

(39) مقابلات مع عناصر جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي، وكبار ضباط قطاع الأمن، والمجتمع المدني، ومصادر سرية في مواقع محجوبة، كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

في ثكنة الجيش في جوبا يعرف محليا باسم "القيادة"[40]. ولا يحتفظ جهاز الاستخبارات العسكرية بقائمة بأسماء المحتجزين. ولم يوجه اتهامات إلى المحتجزين، ولم يعرضهم على القاضي ولم يسمح لهم بالاتصال بمحام[41].

دال - تجنيد الميليشيات وتدريبها وتسليحها

36 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل الفريق كوك واللواء توبني تجنيد القوات وتدريبها وتسليحها، في انتهاك للمادة 2-1-8 من اتفاق السلام المنشط، وفي انتهاك واضح للترتيبات الأمنية لما قبل المرحلة الانتقالية (المادة 2-2). وأكد الفريق معلومات أفادت بأن اللواء توبني قام بتجنيد وتدريب وتسليح ميليشيات تضم أكثر من 500 1 شاب من تجمعات رعاة الماشية في منطقتي أيدور ووونتو، ولاية البحيرات. وبالمثل، قام الفريق كوك بتجنيد وتدريب أكثر من 000 10 جندي في بيتكويل، ولاية واراب، على نحو ما بين فريق الخبراء في تقريره المؤقت لعام 2019 (انظر S/2019/897) (انظر أيضا المرفق 3 لهذا التقرير)[42].

37 - وأكد الفريق معلومات تفيد بأن اللواء توبني حول وجهة الذخيرة والأسلحة، بما فيها المدفعيات الثقيلة، من مخزونات جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي إلى ميليشيا تخضع لسيطرته في ولاية البحيرات (مناطق وونتو وأيدور وباغاراو). وبعد التوقيع على اتفاق السلام المنشط في أيلول/سبتمبر 2018، شكل اللواء توبني الميليشيا، في انتهاك للمادة 2-1-8 من الاتفاق، وزودها بالأسلحة والأزياء النظامية[43]. ووفقا لمعلومات حصل عليها الفريق، قام اللواء توبني بتسليح الميليشيا استعدادا لشن هجوم محتمل على مناطق مأهولة بقبائل النوير الأصلية التي يتصور أنها تدعم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان[44].

هاء - انتهاك حظر توريد الأسلحة من جانب جهاز الأمن الوطني

38 - وفقا لأحكام الفقرات من 4 إلى 6 من القرار 2428 (2018)، كما تم تجديدها بموجب القرار 2471 (2019)، التي تورد تفاصيل رصد إنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على كامل إقليم جنوب السودان، سعى الفريق إلى جمع ودراسة وتحليل المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جنوب السودان، وبتوفير أي شكل من أشكال التدريب والمساعدة العسكرية الأخرى المشمولة بالحظر.

39 - وتبين لفريق الخبراء أن الفريق كوك، المدير العام لمكتب الأمن الداخلي، انتهك في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه 2019، الحظر المفروض على توريد الأسلحة، وذلك بالحصول على ثلاث

(40) القيادة باللغة العربية تعني "الثكنة العسكرية". مقابلات مع عناصر جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي، وكبار ضباط قطاع الأمن، والمجتمع المدني، ومصادر سرية في مواقع محجوبة، كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(41) مقابلات مع عناصر جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي، وكبار ضباط قطاع الأمن، والمجتمع المدني، ومصادر سرية في مواقع محجوبة، كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(42) المرجع نفسه.

(43) المرجع نفسه.

(44) مقابلات مع موظفين من قطاع الأمن ومصادر سرية في مواقع محجوبة، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

شـــحنات من الأســـلحة، ومعظمها بنادق كلاشـــينكوف AK47، والذخائر المتصـــلة بها من جهاز الأمن والمخابرات الوطني السوداني المعروف حاليا باسم جهاز المخابرات العامة السوداني[45].

40 - وأكد الفريق كذلك معلومات تفيد بأن شـــركة Green Flag Aviation Co. Ltd[46] وهي شـــركة سودانية لخدمات النقل الجوي مقرها الخرطوم، سلمت الأسلحة والذخيرة إلى جوبا وواو، ولاية غرب بحر الغزال باستخدام طائرة من طراز أنطونوف AN-74، رقم التسجيل أو رقم الذيل ST-BDT[47]. ووفقا لمعلومات حصل عليها الفريق، يتحكم جهاز الأمن والمخابرات الوطني في شـــركة Green Flag Aviation[48]. وعلاوة على ذلك، واستنادا إلى أدلة تحقق منها الفريق، قام المقدم جاكسون قرنق أجو، وهو أحد المسؤولين في مكتب الأمن الداخلي الذين يحظون بثقة الفريق كوك، بالإشراف على الشحنات في جوبا[49].

41 - وبالإضـــافة إلى هذه الشـــحنات، أكد فريق الخبراء معلومات تفيد بأنه بناء على تعليمات من الفريق كوك، ســـعى المقدم أجو والمقدم أنجيلو كوت قرنق كوت من مكتب الأمن الداخلي إلى الحصـــول على الأسلحة والذخيرة سعيا حثيثا. وتحقق الفريق كذلك من أن المقدم أجو والمقدم كوت سافرا إلى الخارج خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير لهذا الغرض[50].

واو - انتهاكات اتفاق وقف الأعمال العدائية والقانون الدولي الإنســـاني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

42 - منذ التوقيع على اتفاق السلام المنشط، تقيدت الجماعات المسلحة في معظم الحالات باتفاق وقف الأعمال العدائية الموقع في كانون الأول/ديســـمبر 2017، الذي أعيد تأكيده في أحكام وقف إطلاق النار الدائم المنصـــوص عليها في المادة 2-1 من اتفاق الســـلام، مما أدى إلى تحســـين الحالة الأمنية في أنحاء كثيرة من البلد وتخفيف حدة المشاكل التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية.

43 - وتظل الحالة الإنسانية في جنوب السودان غير مستقرة، على الرغم من توقيع اتفاق السلام المنشط في أيلول/سبتمبر 2018. ولا يزال أكثر من 7 ملايين شخص في جنوب السودان يعتمدون على المساعدات الإنسانية، وزهاء 2,3 مليون من سكان جنوب السودان هم من اللاجئين أو ملتمسي اللجوء، ولا يزال حوالي 1,6 مليون شخص مشردا تشريدا داخليا[51]. ويواجه معظم سكان جنوب السودان نقصا خطيرا في الأغذية، وفرص حصـولهم على الخدمات الأسـاسـية، بما في ذلك المياه المأمونة والرعاية الصـحية والتعليم، محدودة

(45) مقابلات مع ضـــباط جهاز الأمن الوطني، ومســـؤولين حكوميين كبار، ومصـــادر ســـرية في مواقع محجوبة وعبر الهاتف، آذار/مارس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(46) تعرف الشركة أيضا باسم Green Flag Airline. انظر صفحة شركةGreen Flag Aviationفي موقع الفيسبوك، متاحة في الرابط التالي: www.facebook.com/pages/category/Tour-Agency/Green-Flag-Aviation-201776569880100/.

(47) الأدلة المصـــورة محفوظة لدى الفريق. مقابلات مع كبار ضـــباط جهاز الأمن الوطني، ومصـــادر ســـرية في مواقع محجوبة، آب/أغسطس - كانون الأول/ديسمبر 2019.

(48) مقابلات مع مصادر سرية في مواقع محجوبة، تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2019.

(49) الأدلة المصورة محفوظة لدى الفريق. مقابلات مع مصادر سرية في مواقع محجوبة، أيار/مايو - أيلول/سبتمبر 2019.

(50) مقابلات مع ضباط جهاز الأمن الوطني ومصادر سرية في مواقع محجوبة وعبر الهاتف، آذار/مارس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(51) انـــظـــر Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "South Sudan: humanitarian snapshot"، كانون الثاني/يناير 2020.

أو منعدمة. وفي حين أن بعض اللاجئين من سكان جنوب السودان قد عادوا إلى بلدهم، إلا أن عودتهم كانت في الكثير من الحالات مؤقتة. ولا يزال معظم المشردين داخليا واللاجئين الذين تحدث معهم الفريق يرون أنهم غير قادرين على العودة إلى ديارهم[52].

44 - وحتى كانون الثاني/يناير 2020، انتهكت الجماعات المسلحة، بما فيها قوات الأمن الحكومية، اتفاق وقف الأعمال العدائية، وارتكبت أعمالا مخالفة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في مناطق من ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية ومقاطعة مايووت في ولاية أعالي النيل. وهذه الانتهاكات الأمنية، التي تباطأت منذ كانون الثاني/يناير 2020 عقب تشكيل الحكومة الجديدة والمحادثات بين الحكومة والأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام المنشط، تدل على هشاشة وقف إطلاق النار وأثر ذلك على المدنيين الضعفاء[53].

زاي - التشريد القسري والعنف الجنسي والجنساني والهجمات على المدنيين في ولاية وسط الاستوائية

45 - في ولاية وسط الاستوائية، حافظت الجماعة المسلحة جبهة الخلاص الوطني، بقيادة الجنرال توماس سيريلو سواكا، على وجود أمني هام وظلت تحظى بدعم محلي واسع النطاق[54]. ولم توقع الجبهة على اتفاق السلام المنشط مصرة على أن الأسباب الجذرية للنزاع في جنوب السودان لم تعالج. ومنذ تموز/يوليه 2019، أصبحت الجبهة طرفا منضويا تحت لواء تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان غير الموقعة على الاتفاق، وهو يضم جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة بقيادة الجنرال بول مالونق أوان أنيي (SSi.008)، والحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان بقيادة باغان أموم، وجماعات سياسية صغيرة أخرى[55].

46 - وبالنظر إلى رفض جبهة الخلاص الوطني المستمر الانضمام إلى اتفاق السلام المنشط، تشن قوات الدفاع الشعبي حملة هجومية منسقة ضد مواقع الجبهة في ولايتي وسط الاستوائية وغرب الاستوائية منذ كانون الثاني/يناير 2019. واستطاعت الجبهة، بعد أن أصبحت الأسلحة والذخيرة المتاحة لها محدودة منذ أكثر من عامين، أن تثير لدى السكان المحليين دعما سياسيا قائما على الانتماء العرقي[56]. وتتجنب الجبهة الدخول في نزاع مباشر مع قوات الدفاع الشعبي المجهزة تجهيزا أفضل، وأضحت تلجأ في عملياتها إلى وحدات متنقلة صغيرة خارج الطرق الرئيسية والمراكز الحضرية، واستخدام التكتيكات غير المتناظرة

(52) مقابلات مع المشردين داخليا، والمقيمين في مواقع حماية المدنيين، واللاجئين، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية في بانتيو وجوبا وياي وكمبالا وأديس أبابا ونيروبي، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(53) مقابلات مع قادة قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وجبهة الخلاص الوطني والمجلس السياسي والعسكري المؤقت، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين في جوبا وياي وكمبالا ونيروبي والخرطوم وعبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(54) مقابلات مع المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، والمدنيين في جوبا وياي وكمبالا ونيروبي وعبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(55) مقابلات مع قيادة تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان في نيروبي وروما وأديس أبابا وكمبالا وعبر الهاتف، آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر 2019.

(56) مقابلات مع المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، ومدنيين في جوبا وياي وكمبالا ونيروبي، وعبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

المتمثلة في نصب الكمائن والإغارة على قواعد قوات الدفاع الشعبي[57]. وفي ولاية وسط الاستوائية، تظل هذه الوحدات المتنقلة خاضعة لقيادة الفريق كينيي ليبورون غير الحازمة[58].

47 - وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، اجتاحت الجبهة ثكنة قوات الدفاع الشعبي في لاسو، ولاية وسط الاستوائية. وفي أعقاب هذا الهجوم، استرجعت قوات الدفاع الشعبي القاعدة وارتكبت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني في لاسو والمناطق المحيطة بها. وقد أثرت الأعمال العدائية الانتقامية التي قامت بها قوات الدفاع الشعبي تأثيرا كبيرا على المدنيين[59].

48 - وعندما استعاد جنود قوات الدفاع الشعبي مدينة لاسو ابتداء من 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، عمدوا إلى الانتقام من السكان باستهداف المدنيين، وارتكبوا أعمال العنف الجنسي والجنساني، ونهبوا وأحرقوا الممتلكات، بما في ذلك الكنائس[60]. وخلال الهجوم، احتل الجنود مدرسة لاسو الابتدائية، وحتى 20 شباط/فبراير 2020 كانوا لا يزالون يحتلونها في انتهاك للمادتين 2-1-10-7 و 2-2-3-1 من اتفاق السلام المنشط الذي يلزم جميع الجماعات المسلحة بإخلاء المباني المدنية[61].

49 - وبالإضافة إلى ذلك، أكد الفريق معلومات تفيد بأن قوات الدفاع الشعبي أقدمت على ارتكاب اعتداءات جنسية على النساء واغتصابهن، بمن فيهن امرأة حامل واحدة على الأقل، في أعقاب الاستيلاء على لاسو. وأمرت هذه القوات أيضا السكان بالتجمع في بلدة لاسو. وإثر توجيه هذا الأمر، أقدمت قوات الدفاع الشعبي على استهداف الشباب واحتجازهم وإعدامهم، بمن فيهم الأطفال الذين عثر عليهم الجنود خارج المناطق الخاضعة للسيطرة، بدعوى أن هؤلاء الشباب هم من مقاتلي جبهة الخلاص الوطني[62]. وتحقق الفريق كذلك من قيام جنود قوات الدفاع الشعبي باستهداف العاملين في المجال الإنساني، في انتهاك للمادة 2-1-10-7-9 من اتفاق السلام المنشط، حيث أجبروهم على التوجه إلى ثكنات قوات الدفاع الشعبي لتوفير الرعاية للجنود الجرحى، وعلى نقل الجنود في المركبات المستخدمة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى قاعدة قوات الدفاع الشعبي[63].

50 - ووفقا للمعلومات التي حصل عليها الفريق، كان الجنرال مالونغ أغوت يتولى قيادة قوات الدفاع الشعبي في منطقة ياي حتى كانون الثاني/يناير 2020، وكان مسؤولا أمام شخصين خاضعين للجزاءات هما قائد القوة البرية آنذاك، الفريق سانتينو دينغ وول (SSi.004) ورئيس الأركان العامة الفريق أول غابرييل

(57) مقابلات مع الجنرال توماس سيريلو، والقيادة العليا والقادة الميدانيين في جبهة الخلاص الوطني، وقادة المجتمعات المحلية، ومصادر سرية في روما وكمبالا ونيروبي وعبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.

(58) مقابلات مع قادة جبهة الخلاص الوطني ومصادر سرية في ياي ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(59) مقابلات مع المجتمع المدني ومصادر سرية في جوبا وكمبالا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(60) أكد الفريق معلومات تفيد بوقوع هذه الانتهاكات في كيكويو بوما، ولاسو، ولاسو الكبرى. مقابلات مع المجتمع المدني ومصادر سرية في جوبا وكمبالا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(61) تقارير سرية محفوظة لدى الفريق ومقابلات مع مصادر سرية في جوبا وكمبالا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(62) مقابلات مع مصادر سرية في ياي، شباط/فبراير 2020.

(63) تقرير سري محفوظ لدى الفريق ومقابلات مع مصادر سرية في جوبا وكمبالا، كانون الثاني/يناير 2020.

جوك رياك ماكول (SSi.001)[64]. وخلال حملة استعادة لاسو، توجه الفريق جوك رياك بطائرة الهليكوبتر إلى ياي في 16 و 17 كانون الأول/ديسمبر 2019 لقيادة عمليات قوات الدفاع الشعبي شخصيا[65]. وشارك أيضا في العمليات كل من جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي وجهاز الأمن الوطني والقوات الخاضعة لسيطرة إدارة منطقة نهر ياي[66].

51 - ولا يزال المدنيون في ولاية وسط الاستوائية مستهدفين بسبب انتمائهم السياسي المتصور القائم على اعتبارات عرقية. وقد أكد الفريق ارتكاب عدد من أعمال القتل خارج نطاق القضاء في مقاطعة موروبو لتخويف المدنيين الذين اتهموا بتقديم الدعم إلى جبهة الخلاص الوطني[67].

52 - وقد أكد الفريق أدلة تثبت أنه في الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر 2019 وكانون الثاني/يناير 2020، قامت قوات الدفاع الشعبي بإعدام ثلاثة مدنيين بصورة تعسفية في وضح النهار على أراضيهم أثناء جمع الغلة أو في الأدغال في طريق العودة إلى ديارهم[68]. وأبلغت أسر الضحايا الفريق بأن جنود قوات الدفاع الشعبي "يراقبون الجميع مراقبة لصيقة"، ولاحظت والدة أحد الضحايا أنهم "قتلوه فقط لكي يظهروا للأهالي ما سيحدث لهم إذا دعموا جبهة الخلاص الوطني"[69]. وقررت بعض الأسر الفرار إلى أوغندا خشية أن تعود قوات الدفاع الشعبي لتقتل أفرادها.

53 - ومنذ 15 كانون الثاني/يناير 2020، التزمت قوات الدفاع الشعبي وجبهة الخلاص الوطني باتفاق هش لوقف إطلاق النار على إثر محادثات بين وفد حكومي رفيع المستوى وقيادة تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان. ووجهت جماعة سانت إيجيديو، وهي منظمة كاثوليكية علمانية، المحادثات في روما. وحتى 6 آذار/مارس 2020، كان وقف إطلاق النار لا يزال ساريا. ولكن الفريق أكد معلومات تفيد بأن قوات الدفاع الشعبي وجبهة الخلاص الوطني قامتا، في وقت كانت فيه المحادثات جارية، بتعزيز مواقعهما العسكرية استعدادا لمزيد من القتال. وعلاوة على ذلك، أدلي للفريق بشهادات أصلية ومتسقة تروي على لسان ضحايا وشهود ما ارتكب دون هوادة من انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين على يد قوات الدفاع الشعبي منذ كانون الثاني/يناير 2020[70].

(64) في كانون الثاني/يناير 2020، استعيض عن الجنرال مالونغ أغوت بالجنرال لوال دينغ. مقابلات مع كبار ضباط قوات الدفاع الشعبي، ومسؤولين حكوميين، ومصادر سرية في ياي وجوبا ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(65) مقابلات مع قادة ومقاتلين من قوات الدفاع الشعبي وجبهة الخلاص الوطني، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، والمدنيين في جوبا وياي وكمبالا ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/ فبراير 2020.

(66) المرجع نفسه.

(67) مقابلات مع مصادر سرية أجريت في أماكن محجوبة، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2019.

(68) المرجع نفسه.

(69) مقابلات مع مصادر سرية أجريت في أماكن محجوبة، شباط/فبراير 2020.

(70) مقابلات مع قادة ومقاتلين من قوات الدفاع الشعبي وجبهة الخلاص الوطني، والمجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين، والمدنيين في جوبا وياي وكمبالا ونيروبي وعبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.

حاء - الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، في مقاطعة مايووت

54 - كما ورد في التقرير المؤقت للفريق لعام 2019 (S/2019/897، المرفق الثاني)، تدعم الحكومة منذ آب/أغسطس 2019 فصيلا منشقا عن الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في مقاطعة مايووت، ولاية أعالي النيل، بقيادة اللواء جيمس أوشان بوت. والهدف من وراء دعم الحكومة هو استغلال الخلافات السياسية الداخلية والتوترات بين الفروع الإثنية لإثارة نزاعات بالوكالة داخل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان ولإضعاف القاعدة الشعبية للسيد مشار[71].

55 - وأكد الفريق، منذ بدء القتال، مدى الدعم المالي والعسكري المقدم إلى جماعة اللواء أوشان. فقد قام مدير جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي، اللواء تويني، والمديران العامان لمكتب الأمن الداخلي ومكتب الاستخبارات العامة، بتوفير الدعم الاقتصادي والمساعدة العسكرية إلى اللواء أوشان، بالاتفاق مع الرئيس كير ونائب الرئيس دينغ غاي والفريق جوك رياك، لمهاجمة مواقع الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في انتهاك لاتفاق وقف الأعمال العدائية (انظر المرفق 4)[72].

56 - واستعدادا للهجوم، قام اللواء أوشان بتجنيد أفراد ميليشيا من المدنيين، بشكل قسري أحيانا، وتدريبهم، ومعظمهم من أتباعه من طائفة سي - واو المنتمين لعشيرة غاجاك ضمن قبائل النوير. وتشمل هذه القوة التي يقودها العميد شول يوا غوك جنودا من الأطفال. واستهدفت الهجمات العسكرية التي شنها أوشان، في الفترة من آب/أغسطس 2019 إلى أوائل كانون الثاني/يناير 2020، موقعا للتجميع تابعا للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في تورو ومقره في جيكو. وأسفرت هذه الهجمات على انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان[73].

57 - ومنذ كانون الثاني/يناير 2020، أبلغ عن وقوع أعمال قتال محدودة. ووجهت الحكومة إلى اللواء أوشان وإلى اللواء جيمس خور شول، قائد فرقة المشاة الخامسة التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان المسؤول عن المنطقة، أمرا بالتوجه إلى جوبا لإجراء محادثات[74]. وفي 11 شباط/فبراير 2020، وقع اللواءان اتفاقا يدعو إلى وقف دائم لإطلاق النار والالتزام بتنفيذ اتفاق السلام المنشط.

58 - غير أنه في الوقت الذي كانت تجري فيه المفاوضات في جوبا في شباط/فبراير 2020، تلقى الفريق أدلة على تنفيذ عمليات انتقامية ضد المدنيين المتهمين بدعم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ارتكبتها مليشيا اللواء أوشان. وشملت انتهاكات حقوق الإنسان أعمال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للرجال والنساء على السواء

(71) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، وأفراد في جهاز الاستخبارات العسكرية لقوات الدفاع الشعبي، وقادة مجتمعات محلية من طائفة سوي - واو المنتمية لقبائل النوير، ومصادر سرية في جوبا وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/ فبراير 2020.

(72) المرجع نفسه.

(73) مقابلات مع قادة ومشايخ المجتمعات المحلية من طائفة سي - واو التابعة لقبائل النوير، ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، تشرين الأول/أكتوبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(74) مقابلات مع ممثلي الحكومة، وكبار القادة والقادة السياسيين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وقادة ومشايخ المجتمعات المحلية من طائفة سي - واو التابعة لقبائل النوير، والمجتمع المدني، ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

والاغتصاب والقتل، خرقا للمادتين 2-1-10-2 و 2-1-10-5 من اتفاق السلام المنشط. واستمع الفريق إلى شهادات أصلية ومتسقة متعددة مفادها أن اللواء أوشان والعميد شول يوا غوك كانا يقودان أعمال العنف[75].

طاء - المخاطر الأمنية المتصلة بتسليح المناطق المدنية وانتشار الأسلحة

59 - لم يقم كل من قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان بتجريد المناطق المدنية من السلاح، وفقا للمادة 2-2-3-1 من اتفاق السلام المنشط، وواصل كل من الجانبين احتلال المنشآت المدنية، مثل المدارس والمستشفيات. ففي ولاية الوحدة، على سبيل المثال، أكد الفريق معلومات تفيد بأن إنشاء مواقع التجميع ومراكز التدريب أدى إلى زيادة تسليح المناطق المأهولة بالمدنيين. وفي 7 كانون الثاني/يناير 2020، احتل جنود من قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان مدرسة في كالياك لاستضافة قوة شرطة موحدة[76].

60 - ومنذ إنشاء موقع التجميع التابع للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في دينغدينغ، زاد عدد سكان القرية بثلاثة أضعاف تقريبا. وتعزى هذه الزيادة إلى تجمع الجنود، مما يعرض المدنيين للخطر. ودينغدينغ قريبة جدا من بانتيو، وهي بلدة ما فتئت تشكل، كما وثق الفريق، بؤرة نزاع بين قوات الدفاع الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (انظر S/2015/656 و S/2016/70 و S/2017/326). وجمع الفريق أدلة على أن تسليح دينغدينغ بتجميع جنود الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد أدى إلى ارتفاع مستويات العنف والتحرش الجنسي ضد النساء والفتيات[77].ووفقا للشهادات، وقعت هذه الحوادث عندما كانت النساء يجلبن الحطب والماء في مواقع بالقرب من دينغدينغ[78].

61 - ويلاحظ الفريق أن جنوب السودان يظل بلدا ذا طابع شديد التسلح، على الرغم من اتفاق السلام المنشط وتشكيل الحكومة الانتقالية. وأجرى الفريق مقابلات مع ضباط في الشرطة المحلية في بانتيو وملكال ورمبيك وتوريت، فأشاروا باستمرار إلى أن المدنيين أصبح يتاح لهم الحصول على طائفة واسعة من الأسلحة التي لا تخضع للتنظيم مما يشكل مخاطر تواجه المسؤولين عن إنفاذ القانون ويؤثر على السلام والاستقرار في جنوب السودان. وأكد العديد من المدنيين للفريق أنهم قاموا، من أجل حماية أنفسهم، باقتناء أسلحة، بما فيها البنادق الهجومية، بسبب مستويات انعدام الأمن العالية وانعدام الثقة في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[79].

62 - وأجهزة الأمن في جنوب السودان مجهزة بمجموعة جد متنوعة من الأسلحة. وفي حين لاحظ الفريق أن أفراد قوات الدفاع الشعبي من غير قوات النخبة يحملون أسلحة قديمة، إلا أن الأسلحة تبدو عموما في

(75) مقابلات مع قادة المجتمعات المحلية من طائفة سي - واو التابعة لقبائل النوير، والمجتمع المدني، وموظفي المنظمات غير الحكومية، ومصادر سرية في جوبا ونيروبي وكمبالا وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(76) وثيقة سرية محفوظة لدى الفريق ومقابلات مع السكان المحليين، ومصادر سرية في بانتيو وموقع محجوب، شباط/فبراير 2020.

(77) مقابلات مع السكان المحليين ومصادر سرية في جوبا ودينغدينغ وروبكونا وموقع محجوب، شباط/فبراير 2020.

(78) مقابلات مع المجتمع المدني في بانتيو وتوريت ورمبيك وملكال وجوبا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(79) المرجع نفسه.

حالة جيدة وإن كان حاملها مزودا بالحد الأدنى من المعدات الشخصية وعدد قليل من مخازن الذخيرة دون حزام للوازم الحربية[80]. أما أفراد الحرس الرئاسي من قوات النخبة (المعروفين باسم فرقة النمر)، والمغاوير، وأفراد جهاز الأمن الوطني فهم مجهزون بأسلحة أفضل نوعية[81]. وهذه القوات مجهزة أيضا بناقلات أفراد مدرعة في حالة جيدة[82]. وفي الوقت نفسه، يلاحظ الفريق أن أفراد قوات الدفاع الشعبي من غير قوات النخبة تخصص لهم ناقلات أفراد مدرعة قديمة وفي حالة أقل صلاحية للاستخدام. وفي بلدات منها بانتيو، وبور، وملكال، وتوريت، وواو، ويامبيو، وياي، تقدم "تشكيلة قوات" على متن ناقلات أفراد مدرعة قديمة[83] الدعم إلى مشاة قوات الدفاع الشعبي[84].

63 - وتحتفظ قوات الدفاع الشعبي بأسلحة مصفحة وآلية ثقيلة إضافية يقدر الفريق أنها في حالة جيدة. بيد أن هذه المعدات يحتفظ بها في الثكنات في انتهاك للمادة 2-2-3-2 من اتفاق السلام المنشط التي تقضي بجمع الأسلحة الثقيلة[85]. وشاهد الفريق أيضا ثلاث طائرات عمودية هجومية من طراز Mi-24 V في مطار جوبا الدولي في شباط/فبراير 2020[86]. وأكدت الصور الساتلية أن سبع طائرات من طراز Mi-24 من أصل الطائرات الثماني المعطوبة التي ورد وصفها في تقارير سابقة (انظر S/2019/301) والمخزنة في المقر العام لقوات الدفاع الشعبي المعروف باسم "بيلفام"، في ضواحي جوبا، ظلت رابضة ويبدو أنها غير صالحة للاستخدام (انظر المرفق 5).

ثالثا - الموارد المالية والطبيعية: مخاطر الاستغلال غير المشروع للموارد العامة واختلاسها

64 - ما فتئت موارد البلد الطبيعية الضخمة وغير الخاضعة للتنظيم مع ذلك في معظمها تتعرض للاستغلال والاتجار غير المشروعين على نطاق واسع، وذلك ما وقف عليه الفريق في جميع أنحاء البلد وفقا لأحكام الفقرة 14 (ي) من القرار 2428 (2018) التي أعيد تأكيدها في القرار 2471 (2019). ويلاحظ الفريق، على وجه الخصوص، أن التجزؤ الذي يطبع مراقبة وإدارة الموارد الطبيعية للبلد، ولا سيما النفط الخام والذهب والأخشاب، وماليتها العامة يزيد من خطر اختلاس الموارد العامة وتحويل وجهتها. وقد أعرب

(80) ملاحظات الفريق ومقابلات أجراها مع كبار الأفراد العسكريين في البعثة، والمجتمع المدني، وموظفي المنظمات غير الحكومية في بانتيو وتوريت ورمبيك وملكال وجوبا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(81) تبدو قوات النخبة مجهزة تجهيزا جيدا للغاية بأحدث الأسلحة المقتناة في الفترة 2013-2014 (أساسا بنادق هجومية إسرائيلية من طراز Galil ACE عيار 7,62 × 39 ملم) وأزياء نظامية جديدة وأحزمة لوازم حربية رفيعة. ملاحظات الفريق ومقابلاته مع الأفراد العسكريين في البعثة، وشرطة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني في جوبا وياي وعبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.

(82) ملاحظات الفريق ومقابلاته مع الأفراد العسكريين في البعثة، وشرطة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة في جوبا وبانتيو وملكال وتوريت ورمبيك وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(83) "تشكيلة قوات" تسمية تدل على ثلاث أو أربع ناقلات أفراد مدرعة. وتشكل ثلاث تشكيلات قوات "سرية"، وتشكل ثلاث سرايا "كتيبة".

(84) ملاحظات الفريق ومقابلاته مع الأفراد العسكريين في البعثة، وشرطة الأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة في جوبا وبانتيو وملكال وتوريت ورمبيك وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(85) مقابلات مع آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية في جوبا وبانتيو وملكال وتوريت ورمبيك وبور وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(86) ملاحظات الفريق في جوبا، شباط/فبراير 2020.

مجلس الأمن في الفقرة 15 من قراره 2428 (2018)، بالصيغة التي جددت بها في القرار 2471 (2019)، عن دواعي القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع مخالفات مالية، وذلك لما تشكله من تهديد للسلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان.

65 - وما لبث الفريق يبين على الدوام كيف أن المنافسة على الموارد الطبيعية والموارد العامة يشكل تهديدا للسلام والأمن (انظر S/2015/656 و S/2016/70 و S/2018/292 و S/2018/1049 و S/2019/897). واعترف الموقعون على اتفاق السلام المنشط بما يرتبط بإدارة أموال الدولة ومواردها الطبيعية من مخاطر مماثلة، فالتزموا بالتقيد الصارم بالقوانين السارية في البلد التي تنظم قطاعي النفط والتعدين وبتنفيذ مجموعة إصلاحات على صعيد الإدارة الاقتصادية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق[87].

66 - وعلى سبيل المثال، تنص المادة 1-4-2 من اتفاق السلام المنشط على أن أطراف الاتفاق تتعهد باستخدام موارد البلد، خلال فترة ما قبل المرحلة الانتقالية التي انتهت في 21 شباط/فبراير 2020، بحكمة وشفافية لما فيه المصلحة الفضلى لشعب جنوب السودان. غير أنه تبين للفريق خلال تحقيقاته بأن الهيئة المشرفة على فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، وهي اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، لم تتوخ الشفافية في إدارة الأموال المخصصة لتنفيذ مقتضيات إرساء السلام، بما فيها الأموال اللازمة للوفاء بترتيبات أمنية ملحة، على النحو المفصل أدناه.

67 - وظلت مبيعات النفط الخام الذي تنتجه البلد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للحكومة. غير أن الفريق يلاحظ عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في اتفاق السلام المنشط وقانون النفط وقانون إدارة إيرادات النفط، واللازم اتباعها لكفالة الشفافية في الإيرادات المتأتية من مبيعات النفط. فقد كان النفط الخام الذي ينتجه البلد، والذي يرجح أن يدر إيرادات بحوالي بليون دولار في عام 2020، هدفا لاختلاس الأموال العامة وتحويل وجهتها في ظل غياب الرقابة[88].

68 - ووثق الفريق أيضا كيف أتاحت أشكال التقصير في الرقابة والإدارة فيما يتعلق بالذهب والأخشاب الصلبة على الخصوص استخراج واستغلال الموارد الطبيعية للبلد بطرق غير مشروعة. ففي ولاية شرق الاستوائية، تستخدم الآلات الصناعية بطريقة غير قانونية في مواقع تعدين الذهب غير المرخص بها بالقرب من بلدة كابويتا. وأصدرت أيضا الإدارة المحلية في كابويتا تراخيص لاستخراج الذهب خارج قنوات التسجيل القانوني عن طريق وزارة التعدين. وفي أماكن أخرى من ولاية شرق الاستوائية، توفر الفرقة السابعة لقوات الدفاع الشعبي الحماية لقطاع الأشجار الذين يجمعون أخشابها وينقلونها بصورة غير قانونية.

(87) تعهدت الأطراف بموجب المادة 4-1-7 من الاتفاق بإجراء إصلاحات فورية في مجال الإدارة الاقتصادية والمالية، وبموجب المادة 4-8-1-14-4، "بضمان التقيد الصارم بأحكام قانون النفط المنقح لعام 2012 وقانون التعدين لعام 2012"، وبموجب المادة 4-8-1-1، "بتنفيذ أحكام قانون إدارة إيرادات النفط لعام 2012 في غضون ثلاثة أشهر من بداية المرحلة الانتقالية".

(88) استنادا إلى متوسط سعر يبلغ نحو 55 دولارا للبرميل الواحد بالنسبة لخام نفط برنت في شباط/فبراير 2020 ومبيعات قدرها 000 49 برميل يوميا من إنتاج البلد من مزيج دار ومزيج النيل، أي ما يعادل نحو 82 مليون دولار شهريا أو 984 مليون دولار في السنة. انظر الموقع الشبكي لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، البيانات المتاحة للعموم عن جنوب السودان، متاحة على الرابط التالي: eia.gov/opendata (اطلع عليه في شباط/فبراير 2020).

ألف - مخاطر إساءة استخدام الموارد العامة المخصصة للجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية

69 - تنص المادة 1-4-8 من اتفاق السلام المنشط على أن ينشأ صندوق تستمد موارده من الأموال الحكومية والمساهمات التي تقدمها الجهات المانحة، من أجل تنفيذ الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة ما قبل الانتقالية، وعلى أن تدير اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية الصندوق بطريقة شفافة وأن تقدم تقارير شهرية عنه إلى رئيس جنوب السودان والأطراف. وقد تبين للفريق، أثناء تحقيقاته، أن اللجنة لم تتوخ الشفافية في إدارة الأموال المخصصة لأنشطة إرساء السلام.

70 - في إطار ترتيبات الفترة ما قبل الانتقالية، فتح مصرف جنوب السودان، المصرف المركزي للبلد، حسابين لأغراض عمليات التحويل والسحب التي تقوم بها اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية: حساب بالعملة المحلية (رقم 00269191294239) بجنيه جنوب السودان، وحساب بالعملة الصعبة (رقم 00269211295177) بدولار الولايات المتحدة. واستنادا إلى الإجراءات المتبعة في إدارة الحسابين، يلزم أمين اللجنة، مارتن إيليا لومورو، أو "ممثله" بالتوقيع على شهادات خاصة عن جميع المدفوعات تؤكد مبلغها وتاريخها. غير أنه لا يتضح من الوثائق التي استعرضها الفريق من يعتبر "ممثلاً"، مما يتيح إمكانية تولي أي مسؤول في اللجنة سلطة التوقيع على شهادات المدفوعات[89].

71 - وتحقق الفريق من مصادر متعددة من أن أحد نائبي رئيس اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، وهو هنري أودوار، ممثل الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان الأعلى رتبة في اللجنة، لم يتلق أي وثائق تتعلق بالإفراج عن أموال اللجنة و/أو مدفوعات اللجنة من حساباتها في انتهاك لاتفاق السلام المنشط (المادة 1-4-8)[90].

72 - وقد تمكن الفريق، استنادا إلى المعلومات التي حصل عليها أثناء تحقيقاته، من الإبلاغ عن الدفعات الأربعة التي سددتها الحكومة إلى اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، ثم إلى آليات ما قبل المرحلة الانتقالية. أولا، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2018 إلى أيار/مايو 2019، خلال الأشهر الثمانية الأولى من فترة ما قبل المرحلة الانتقالية، تلقت اللجنة 10 ملايين دولار[91]. وخصص من هذا الاعتماد مبلغ مليوني دولار للآليات الأمنية التابعة للجنة[92].

(89) رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 موجهة من مصرف جنوب السودان بشأن مدفوعات اللجنة للعملاء وفقا للإجراءات وعملية صنع القرار؛ محفوظة لدى الفريق.

(90) مقابلات مع ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - فصيل المعتقلين السابقين، وموظفي المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(91) انظر Daniel Danis and Charles Wote, "Gov't avails only $10 million for pre-transitional period –NPTC", Eye Radio، 30 تموز/يوليه 2019.

(92) مقابلات مع أعضاء اللجنة، وممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - فصيل المعتقلين السابقين، وموظفي المنظمات غير الحكومية في جوبا وروما ونيروبي، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

73 - وفي الفترة من أيار/مايو إلى تشـرين الثاني/نوفمبر 2019، صـرفت للجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية دفعة ثانية قدرها 10 ملايين دولار[93]. وخصـص من هذه الدفعة مبلغ قدره 6,8 ملايين دولار لدفع تكاليف عمليات الآليات الأمنية لما قبل المرحلة الانتقالية، واسـتخدم مبلغ 3,2 ملايين دولار لدفع تكاليف استئجار مركبات وإيجار غرف فندقية لأجل عمليات اللجنة[94].

74 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حول مصرف جنوب السودان إلى اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية دفعة ثالثة قدرها 40 مليون دولار[95]، خُصـص منها مبلغ 16,5 مليون دولار للآليات الأمنية لما قبل المرحلة الانتقالية[96]. وخصـصـت اللجنة تحديدا 5 ملايين دولار للجنة الأمنية الانتقالية المشـتركة، و 4 ملايين دولار للجنة العسـكرية المشـتركة لوقف إطلاق النار، و 3,5 ملايين دولار لمجلس الدفاع المشـترك، و 1,1 مليون دولار لمجلس اسـتعراض الدفاع والأمن الاسـتراتيجيين، ومليوني دولار للجنة نزع السـلاح والتسـريح وإعادة الإدماج (انظر المرفق 6). ولم يسـتعرض الفريق أي وثائق بشـأن المبلغ المتبقي وقدره 23,5 مليون دولار.

75 - ويرى الفريق أن تحويل مبلغ 3,5 ملايين دولار إلى مجلس الدفاع المشـترك ضـمن الدفعة الثالثة ينطوي على مخاطر اختلاس الأموال العامة أو تحويلها لأن المجلس لا يحتاج، وفقا لولايته، قدرا كبيرا من الأموال لإنجاز مهامه لما قبل المرحلة الانتقالية. فالمجلس ليس مكلفا، باعتباره هيئة فنية، إلا بالإشراف على تنفيذ الجوانب العسكرية لاتفاق السلام المنشط. وأبلغت مصادر متعددة الفريق بأن المجلس حولت له الأموال حتى قبل أن تناقش اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية مع المجلس الميزانية المخصصة لعمله[97].

76 - وفي 6 شباط/فبراير 2020، أي أسبوعين قبل بدء الحكومة الانتقالية أعمالها، أعلنت الحكومة عن تسديد دفعة رابعة قدرها 40 مليون دولار إلى اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية[98].

77 - وتحقق الفريق أيضا من أن مصاريف الإقامة قد دفعت لأعضاء وفود اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية منذ كانون الأول/ديسمبر 2018. مع العلم أن قيادة اللجنة لم تتخذ قط قرارا بصورة جماعية بشأن تخصـيص وإدارة الموارد من أجل إيواء أعضـاء وفودها. وتراوحت تكلفة إيجار غرف فندقية لأعضـاء وفود اللجنة في فندق بيراميد كونتينونتال وفندق بانوراما بلاتزا وفندق بالم أفريكا في جوبا بين 500 2 دولار

(93) اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، "محضر الاجتماع الثامن اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها المعقود في 1 آب/أغسطس 2019 في فندق بالم أفريكا، جوبا، جنوب السودان".

(94) مقابلات مع أعضاء اللجنة، وممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وموظفي المنظمات غير الحكومية في جوبا وروما ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(95) South Sudan News Now, "Kiir's gov't disburses $40 million to NPTC for urgent implementation of peace deal"، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(96) Sudan Tribune, "South Sudanese troops remain deployed outside cantonment sites–CTSAMVM"، 16 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(97) مقابلات مع ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - فصيل المعتقلين السـابقين، والمجتمع المدني، وموظفي المنظمات غير الحكومية في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(98) Sudan Tribune "South Sudan disbursed $40m for peace implementation: African union"، 6 شباط/فبراير 2020.

و 000 3 دولار شهريا[99]. وفي السياق نفسه، استعرض الفريق رسالة من إدارة فندق بالم أفريكا، مؤرخة 30 آب/أغسطس 2019، أبلغت فيها أعضاء وفود اللجنة بإنهاء خدمات الفندق بسبب عدم تسديد فواتير عن ستة أشهر، مما يشير إلى أن الأموال المحولة لدفع تكاليف الإيواء قد لا تكون بلغت وجهتها[100].

78 - ويلاحظ الفريق أن عدم توفير معلومات شفافة عن الصرف الفعلي لجميع الدفعات التي تلقتها اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية من مصرف جنوب السودان ينطوي على احتمال إساءة استخدام أموال عامة واختلاسها. ولم يتمكن الفريق من التحقق من وجهة معظم المخصصات المتعهد بها للجنة. واتصل الفريق برئيس اللجنة من أجل إيضاح كيفية دفع الأموال إلى اللجنة واستخدامها في الواقع[101]. ولم يتلق الفريق حتى الآن أي جواب بشأن الموضوع عدا أن ردا مفصلا سيرد بحلول 6 آذار/مارس، ولكن لم يرد ذلك الرد بعد.

باء - مخاطر اختلاس الأموال العامة المتأتية من مبيعات النفط

79 - في النصف الثاني من عام 2019، اعتمدت الحكومة بروتوكولات تنص على إنهاء ممارستها المتمثلة في بيع مخصصات من النفط الخام مقدما مقابل مدفوعات مسبقة عن كميات نفط تسلم في المستقبل. وأوضحت وزارة النفط للفريق أنها ألغت جميع شحنات النفط الخام غير المسلمة والمبيعة مقدما، وأن وزارة المالية والتخطيط تعتزم تصفية الديون غير المسددة نتيجة لذلك[102]. وليس بإمكان الفريق تأكيد مبلغ الديون غير المسددة. وكما أفاد الفريق سابقا (انظر S/2019/897)، تعتبر ممارسة بيع النفط مقدما ممارسة غير شفافة تخفض إيرادات الحكومة وتنطوي على احتمال تحويل وجهة الأموال العامة. وينص اتفاق السلام المنشط على استعراض القروض المضمونة بالنفط في غضون ستة أشهر من بدء الحكومة الانتقالية أعمالها[103].

80 - وأعادت وزارة النفط تشغيل نظام سوق العطاءات الفورية الذي تنص المادة 4-8-1-7 من اتفاق السلام المنشط على أنه يجب أن يكون مفتوحا وشفافا وتنافسيا. وتدعو وزارة النفط كل شهر عشرات من شركات شراء شحنات النفط إلى تقديم عطاءاتها عبر البريد الإلكتروني لشراء مخصصات الحكومة من النفط الخام[104]. ويقوم فريق التسويق، وهو مجموعة مشتركة بين الهيئات الحكومية تضم حوالي 22 خبيرا، بتقييم

(99) مقابلات مع أعضاء اللجنة، وممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - فصيل المعتقلين السابقين، وموظفي المنظمات غير الحكومية في جوبا وروما ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.

(100) وثيقة محفوظة لدى الفريق.

(101) وثيقة محفوظة لدى الفريق.

(102) مقابلات مع ممثلي وزارة النفط، ومصادر سرية، ومحلل صناعي في جوبا ونيروبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وانظر أيضا Radio Tamazuj, "South Sudan suspends crude oil pre-sale contracts"، 30 حزيران/يونيه 2019.

(103) تنص المادة 4-8-1-3 من الاتفاق على أن يجري، في غضون ستة أشهر من بدء المرحلة الانتقالية، تحديد جميع القروض والعقود المضمونة أو المرهونة بالنفط، وفحصها وتسجيلها لكفالة الشفافية والمساءلة.

(104) مقابلات مع ممثلي وزارة النفط، وأصحاب أعمال في قطاع النفط، ومصدر سري في جوبا ونيروبي وأديس أبابا، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2019.

العطاءات وتحديد سعر السوق وتاريخ الشحن[105]. وقد أفسح نظام العطاءات، خلافا لترتيبات البيع المسبق المتبعة، المجال أمام الجميع لتقديم عطاءات، استنادا إلى وثائق تعود إلى عام 2019 قام الفريق باستعراضها[106]. ومنذ تعليق العمل بنظام البيع المسبق، أكد الفريق أن الحكومة منحت عطاءات بشأن شحنات من النفط الخام لأربع شركات مختلفة على الأقل تعمل في تجارة النفط[107].

81 - ورغم اعتماد نظام العطاءات الفورية، لا تزال ثغرات تعتري الشفافية والتنافسية في النظام، حيث أن وزارة النفط لا تعلن عن اختيار المشترين، وشروط التفاوض، والأرقام المتعلقة بالشحنات المنقولة كما ينص على ذلك اتفاق السلام المنشط[108]. ووفقا لجهات متعددة تشارك في تقديم العطاءات أو في عملية صنع القرار، لم يتبع بالفعل نظام العطاءات المفتوح أمام الجميع سوى في اتخاذ القرار بشأن جزء من الشحنات الممنوحة[109]. وبدلا من ذلك، قام مكتب الرئيس، بالتنسيق مع جهاز الأمن الوطني، وليس بالأحرى فريق التسويق، باختيار الشركة التي تحصل على عقد شحنات النفط في حوالي نصف الشحنات المسوقة منذ حزيران/يونيه 2019[110].

82 - ويلاحظ الفريق أن عدم نشر البيانات علنا في حينها قد يعرض النفط الذي ينتجه البلد لخطر الاتجار به واستغلاله على نحو غير مشروع، وقد يعرض الأموال العامة المتأتية من بيعه لخطر تحويل وجهتها عن الميزانية العامة. وفي عام 2020، يرجح أن تبيع الحكومة شحنتين إلى ثلاث شحنات من النفط الخام شهريا لتجار النفط الدوليين، مما سيدر إيرادات تقدر بحوالي 82 مليون دولار شهريا[111].

83 - وللتعويض عن تباطؤ توفير السيولة نتيجة لتعليق العمل رسميا ببيع النفط مسبقا ولتغطية العجز المتوقع في ميزانية الفترة 2020/2019، اتخذت الحكومة ترتيبات لإبرام اتفاق تسهيلات ائتمانية بقيمة 400 مليون دولار مع المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد[112]. وقد أتاحت الأموال المحصلة من التسهيلات الائتمانية تسديد متأخرات المرتبات، وتغطية جزء من ميزانية اللجنة الوطنية للفترة ما قبل

(105) مقابلات مع عضو سابق في فريق التسويق، وأصحاب أعمال من جنوب السودان، ومحلل صناعي في جوبا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019، انظر أيضا South Sudan, Ministry of Petroleum, "Marketing report, June 2015–May 2016"، أيلول/سبتمبر 2019. وثيقة محفوظة لدى الفريق.

(106) وثائق سرية محفوظة لدى الفريق.

(107) مقابلات مع ممثلي وزارة النفط، وموظف سابق في وزارة النفط، وأصحاب أعمال في قطاع النفط، ودبلوماسيين أجانب في جوبا ونيروبي وأديس أبابا وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020.

(108) تنص المادة 4-14-4 من الاتفاق على وجه التحديد على نشر العقود المضمونة بالنفط.

(109) مقابلات مع أصحاب أعمال في قطاع النفط، ودبلوماسيين أجانب، وموظف سابق في وزارة النفط، ومحلل في مجمع للفكر، ومصدر سري في جوبا ونيروبي وأديس أبابا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(110) مقابلات مع أصحاب أعمال في قطاع النفط، وموظف سابق في وزارة النفط، ومحلل في مجال السياسات، ومصدر سري في جوبا ونيروبي وأديس أبابا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

(111) استنادا إلى متوسط سعر خام برنت البالغ حوالي 55 دولارا للبرميل الواحد في شباط/فبراير 2020، يعادل 000 49 برميل يوميا من إنتاج البلد من مزيج دار ومزيج النيل نحو 82 مليون دولار شهريا، والموقع الشبكي لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، البيانات المتاحة للعموم عن جنوب السودان، متاحة على الرابط التالي: eia.gov/opendata (اطلع عليه في شباط/فبراير 2020).

(112) "اتفاق تسهيلات ائتمانية بشأن تسهيلات تمويل قرض قدره 400 مليون دولار لحكومة جمهورية جنوب السودان من قبل المصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد"، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وثيقة محفوظة لدى الفريق؛ ومقابلات مع أخصائيين اقتصاديين ومصادر سرية في جوبا وعبر الهاتف، كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.

الانتقالية، وتنفيذ مشاريع التنمية والبنية التحتية، مثل أعمال تجديد مطار جوبا الدولي[113]. وهذا الاتفاق هو قرض مدعوم بالنفط، وهو شكل من أشكال ترتيبات البيع المسبق سيمول على مدى السنوات الأربع التالية عن طريق بيع شحنات النفط الخام[114].

جيم - خطر تحويل وجهة الأموال العامة المتأتية من إنتاج النفط وإيراداته

84 - تعهد وزير النفط السابق، دانيال أواو تشونغ، بتعزيز الشفافية في الإدارة والتمويل فيما يتعلق بالنفط الذي ينتجه البلد. وصرح للصحافة في جنوب السودان في حزيران/يونيه 2019 أنه "عندما سنبدأ بيع النفط الخام، سنحيط الجميع علما بذلك". وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أطلق الموقع الشبكي الجديد لوزارة النفط، وفي شباط/فبراير 2020، أصدرت الوزارة تقريرا عن قطاع النفط في البلد للفترة 2019/2018[115]. غير أن الفريق يلاحظ أن الموقع الشبكي لا يتضمن بيانات مستوفاة، كما تنص على ذلك قوانين البلد المتعلقة بالشفافية، مما يحول دون تمحيص الموارد العامة على النحو الكافي[116]. وقد قدر الفريق الأرقام المسجلة فيما يتعلق بالنفط من خلال استعراض البيانات غير المنشورة واستنادا إلى مقابلات أجريت مع مصادر سرية، على الرغم من أن قانون إدارة إيرادات النفط ينص على أنه ينبغي لوزارة النفط أن تنشر البيانات المتعلقة بإيرادات النفط أربع مرات في السنة[117].

85 - وتراوح إنتاج البلد من النفط في الربع الأخير من عام 2019 ما بين 000 170 و 000 180 برميل في اليوم[118]. فعلى سبيل المثال، أدت عدة أعطاب في خطوط أنابيب حقول النفط في ولاية الوحدة ومنطقة روينغ الإدارية وفيضانات شديدة الآثار إلى إغلاق عشرات الآبار، مما أسهم في انخفاض الإنتاج على المدى القصير[119]. ويرجح أن يتزايد الإنتاج في عام 2020، حيث قدرت وزارة النفط أن حوالي 25

(113) وثيقة سرية محفوظة لدى الفريق ومقابلات مع دبلوماسيين أجانب وخبير مالي عبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.

(114) مقابلات مع محللين مهتمين بالقطاع ومصادر سرية أُجريت في واشنطن العاصمة وعبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.

(115) مقابلة مع ممثل لوزارة النفط في جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019. انظر أيضا Radio Tamazuj, "New oil minister vows transparency in oil deals," 18 حزيران/يونيه 2019.

(116) تنص المادة 79-1 من الفصل السابع عشر من قانون النفط على أن يتيح الوزير للجمهور، سواء على الموقع الشبكي للوزارة أو بأي وسيلة مناسبة أخرى لإعلام الأشخاص المعنيين، جميع البيانات الرئيسية المتعلقة بالإنتاج والإيرادات والنفقات في قطاع النفط والاتفاقات المبرمة والتراخيص الممنوحة في مجال النفط.

(117) تنص المادة 31-1 من الفصل التاسع من قانون إدارة إيرادات النفط على أن تنشر الوزارة بيانات إيرادات النفط بعد ستة أسابيع على الأكثر من نهاية كل ربع سنة.

(118) حجم الإنتاج يتغير كل يوم، غير أنه يبلغ حوالي 000 130 برميل في اليوم في المربعين 3 و 7 المنتجين لمزيج دار، و 000 45 برميل في اليوم على الأكثر في المربعات 1 و 2 و 4، استنادا إلى مقابلات أجريت مع ممثلي وزارة النفط ومحللي قطاع النفط والمجتمع المدني في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وإلى البيانات المتاحة عن جنوب السودان في الموقع الشبكي لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، متاحة على الرابط التالي: eia.gov/opendata (اطلع عليها في شباط/فبراير 2019).

(119) مقابلات في محللي النفط في جنوب السودان ومصادر سرية عبر الهاتف، كانون الثاني/يناير 2020.

بئرا في حقول النفط تقع في ثار جاث ضمن المربع 5A جنوب بانتيو وكانت غير عاملة نتيجة للنزاع (انظر S/2015/656)، لديها القدرة على إنتاج حوالي 000 16 برميل في اليوم في عام 2020[120].

86 - وأدت زيادة الإنتاج إلى تحسين الميزانية التقديرية للبلد للفترة 2020/2019، حيث وفرت إيرادات إضافية لتنفيذ اتفاق السلام المنشط وتمويل ميزانية البلد البالغة 1,3 بليون دولار[121]. وعلى الرغم من ارتفاع إنتاج النفط إلى ما يقرب من 000 180 برميل في اليوم، إلا أنه تم الالتزام بجزء كبير منه كمقابل عيني لشركات استخراج النفط عن التكاليف التشغيلية وتقاسم الأرباح وللسودان مقابل تكاليف المعالجة والنقل والعبور[122]. ومع مراعاة هذه الالتزامات المالية القائمة وتوقعات وزارة المالية والتخطيط بشأن الميزانية، يقدر الفريق وفقا لحساباته أن حوالي 000 49 برميل من النفط الخام سيتاح يوميا للحكومة لبيعه في عام 2020، أي ما يناهز 980 مليون دولار في السنة[123].

87 - ومن أجل تعزيز تحصيل الإيرادات وجذب استثمارات جديدة في قطاع تطوير النفط في البلد، قررت وزارة النفط طرح أكثر من 12 مربع نفط جديد على المزايدة في آذار/مارس 2020 وتوقيع اتفاقات للتنقيب وتقاسم الإنتاج[124]. وقد أنشئ بموجب آخر اتفاق من هذا القبيل أبرمته الحكومة مع جنوب أفريقيا في أيار/مايو 2019 مشروع مشترك هو "Nile Orange Energy Project" من أجل استكشاف المربع B2

(120) مقابلات مع موظف في وزارة النفط، ومحلل في مجال صناعة النفط، وموظفين سابقين في وزارة النفط في جوبا وعبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020؛ والعرض المقدم من قبل شركة Sudd Petroleum Operating Company في مؤتمر أفريقيا للنفط والطاقة المعقود في جوبا، تشرين الأول/أكتوبر 2019.

(121) Salvatore Garang Mabiordit, "Budget speech FY 2019/2020", Ministry of Finance and Planning, June 2019, available at http://www.mofep-grss.org/wp-content/uploads/2019/07/Budget-Speech-draft-FY-19-20-Final.pdf; and Salvatore Garang Mabiordit, "FY 2019/2020 approved budget book", Ministry of Finance and Planning, December 2019. متاحان على الرابط التالي: http://grss-mof.org/documents/l.

(122) انظر S/2018/1049 للاطلاع على مزيد من المعلومات الأساسية بشأن الـ 000 28 برميل في اليوم المخصصة للسودان بدلاً من رسوم المعالجة والنقل والعبور . ومقابلات مع موظفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ودبلوماسيين أجانب، وممثل لصندوق النقد الدولي، ومصادر سرية في جوبا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020. انظر أيضا Okech Francis, "China gets a sixth of South Sudan oil output to build highways", Bloomberg, 5 نيسان/أبريل 2019؛ و South Sudan, Ministry of Finance and Planning, "National budget brief: South Sudan 2019", United Nations Children's Fund، نيسان/أبريل 2019، متاح على الرابط التالي: http://grss-mof.org/documents/؛ وخطاب رئيس جنوب السودان بمناسبة افتتاح الدورة الثانية للهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية، 14 أيار/مايو 2019.

(123) استنادا إلى متوسط سعر خام برنت البالغ حوالي 55 دولارا للبرميل الواحد في شباط/فبراير 2020، يعادل 000 49 برميل في اليوم من إنتاج البلد من مزيج دار ومزيج النيل نحو 82 مليون دولار شهريا. انظر الموقع الشبكي لإدارة معلومات الطاقة في الولايات المتحدة، البيانات المتاحة عن جنوب السودان، متاحة على الرابط التالي: eia.gov/opendata (اطلع عليه في شباط/فبراير 2020).

(124) مقابلة مع ممثل وزارة النفط في جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019. انظر أيضا "South Sudan to offer 14 oil blocks for licensing by Q1 2020 – oil minister", Reuters News، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

في جونقلي وإنشاء مصفاة[125]. وفي إطار هذا المشروع المشترك، افتتح مكتب في جوبا لدعم مشروع "New Horizon Project" الرامي إلى إنشاء المصفاة[126].

88 - وكما ورد في التقرير المؤقت للفريق لعام 2019، لم يتم الكشف عن تفاصيل الاتفاق بين الكيانين المملوكين للدولتين وهما Strategic Fuel Fund of South Africa و Nile Petroleum Corporation of South Sudan. وقد طلب الفريق مرتين من جنوب أفريقيا موافاته بنسخة من الاتفاق الذي ينبغي أن يتاح للعموم بموجب أحكام اتفاق السلام المنشط[127]، غير أنه لم يوجه إلى الفريق حتى الآن أي رد في الموضوع، رغم توصله بإقرار استلام[128].

دال - عدم معرفة مآل الموارد العامة المقدمة كمساعدة عينية إلى قوات الأمن

89 - بهدف حماية حقول النفط في البلاد، رصدت اتحادات الشركات العاملة في مجال النفط في جنوب السودان، وهي Dar Petroleum Operating Company وشركة Greater Pioneer Operating Company وشركة Sudd Petroleum Operating Company، أموالا لفائدة وزارة النفط من أجل الأغراض الأمنية. وهذه الاتحادات الثلاثة للشركات العاملة في مجال النفط، المملوكة جزئياً للحكومة ولكنها تعمل في استقلالية عنها، لم تدفع تلك الأموال مباشرة لقوات الأمن في جنوب السودان[129]. وهذا هو أسلوب العمل المعتاد، حيث تحول اتحادات شركات النفط الأموال إلى الحكومة بعد أن تقدّر وزارة النفط تكلفة حماية حقول النفط[130]. ثم تخصص اتحادات شركات النفط بندا للأمن في ميزانياتها التشغيلية، وتدفع الأموال لوزارة المالية والتخطيط التي تتولى تحويل الأموال إلى أجهزة الأمن من خلال عملية الميزانية العادية[131].

90 - ويتولى مزيج من أفراد من خدمات أمن خاصة ومن قوات جهاز الأمن الوطني وجنود من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان حماية عمليات النفط في جنوب السودان، وتأكد الفريق من معلومات تفيد بأن العديد من قوات الأمن الحكومية تلقت دعما عينيا من اتحادات شركات النفط[132]. وقبلت قوات جهاز الأمن

(125) مقابلات مع أصحاب أعمال في قطاع النفط، وموظف في البعثة، ومحلل مهتم بالقطاع في جوبا ونيروبي، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(126) مقابلات مع دبلوماسيين أجانب في جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019، واستنادا إلى وثائق متاحة للجمهور اطلع عليها من خلال نشرات العطاءات الحكومية والموقع الشبكي للخزانة الوطنية في جنوب أفريقيا.

(127) تنص المادة 13-10 من الفصل الخامس من قانون النفط على أنه ينبغي للشركة الوطنية للنفط والغاز اطلاع العموم، وفقا للمعايير الدولية، على حساباتها السنوية المراجعة، وحصتها من الإنتاج، وإجراءات التسويق التي تتبعها، وسعر المبيعات، والرسوم المدفوعة أو المحصلة عن الأنشطة المضطلع بها في مجال النفط ونقله، والاتفاقات النفطية والعقود المبرمة من الباطن.

(128) وجه الفريق رسالتين إلى حكومة جنوب أفريقيا مؤرختين 23 تشرين الأول/أكتوبر 2019 و 27 كانون الثاني/يناير 2020.

(129) *مقابلات مع ممثلين لوزارة النفط، ومصادر سرية من قطاع النفط، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020.*

(130) *مقابلات مع ممثلين لوزارة النفط ومصادر سرية، أجريت في جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.*

(131) *وثيقة سرية محفوظة لدى الفريق، ومقابلات مع ممثلين لوزارة النفط، ودبلوماسيين أجانب، ومصدر سري، أُجريت في جوبا، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2019.*

(132) *مقابلات مع موظفين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ودبلوماسي أجنبي، ومحللين مهتمين بقطاع النفط، ومصادر من المجتمع المدني الموجود في أعالي النيل ومصادر سرية تشارك في الخدمات الأمنية لحقول النفط، أُجريت في جوبا وبانتيو ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

الوطني ووحدات حماية النفط التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان تبرعات عينية في شكل وقود ورعاية طبية وغذاء ومركبات وأشكال دعم أخرى[133]. ولم تحتسب هذه المساعدة ضمن ميزانية الفترة 2020/2019 ولم يُفصح عنها للعلن على نحو ما يقتضيه قانون إدارة إيرادات النفط الذي ينص، في المادة 34-1 من فصله التاسع، على أن أصحاب الرخص، والمتعاقدين، والمتعاقدين من الباطن عليهم أن يفصحوا سنوياً عن المعلومات المتعلقة بجميع المدفوعات، النقدية أو العينية، التي دفعوها إلى الوكالات الحكومية وكانت ذات صلة بالأنشطة النفطية.

91 - وتشكل هذه المساعدة المادية المقدمة مباشرة لقوات الأمن الحكومية حصة كبيرة مما يُدفع محلياً إلى القوات الحكومية في شكل غير نقدي، وهو ما يجعل التبرعات عرضة للاختلاس وسوء الاستخدام لأنها غير مدرجة في عملية الميزانية الرسمية.

هاء - احتمال إساءة جهاز الأمن الوطني استخدام الإيرادات المستقلة

92 - اعتمدت اتحادات شركات النفط، في تقديم التبرعات العينية وغيرها من خدمات حقول النفط، على مؤسسات تجارية مستعان بها بعقود خاصة، ومنها شركات تخضع لجهاز الأمن الوطني[134]. فقد تولت شركة Sudd (Suud) Security Services Co. Ltd وشركة Sudd Services and Investment Co. Ltd، وهما شركتان منفصلتان تخضعان لجهاز الأمن الوطني (انظر S/2019/301) تقديم خدمات الأمن في مراكز العمليات وآبار النفط الخاصة بشركة Greater Pioneer Operating Company[135]. وإضافة إلى ذلك، تقدم شركة Sudd (Suud) Security Services خدمات الأمن والسائقين وبعض أعمال الصيانة في مقر شركة Greater Pioneer Operating Company في جوبا[136]. ومدير شؤون الأمن في شركة Greater Pioneer Operating Company، لويس مبار، يشغل منصب عميد في مكتب الأمن الداخلي[137].

93 - وشغل موظفون في شركة Sudd (Suud) Security Services، وكثير منهم ينتمون لجهاز الأمن الوطني أو كانوا ينتمون إليها، مناصب تتعلق بالأمن والصيانة في حقول النفط الخاصة بشركة Dar Petroleum Operating Company. وحصلت شركات خاصة أخرى مملوكة لجهاز الأمن الوطني على عقود مع شركة Dar Petroleum Operating Company، ومنها شركة National Oil and Gas Co. Ltd[138]. واستناداً إلى المقابلات التي أجريت مع مصادر للفريق لها علم بعقود الشراء، تتمتع وزارة النفط بحرية واسعة في إصدار التعليمات إلى اتحادات شركات النفط بشأن من يحصل من الشركات،

(133) *وثائق سرية فحصها الفريق، ومقابلات مع ممثلين لوزارة النفط، ومصادر سرية، والمجتمع المدني، ومحللين مهتمين بهذا القطاع، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020.*

(134) *مقابلات مع محللين مهتمين بقطاع النفط، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(135) *وثائق سرية محفوظة لدى الفريق، ومقابلات مع دبلوماسي أجنبي، وصحفي من جنوب السودان، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(136) *مقابلات مع مصادر سرية لها علم بنفقات النفط، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020.*

(137) *استناداً إلى وثيقتين سريتين فحصهما الفريق.*

(138) *انظر الوثيقة S/2019/301؛ واستنادا إلى مقابلات مع مصادر سرية أُجريت في نيروبي، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.*

كالشركات الخاضعة لجهاز الأمن الوطني، على عقود خدمات حقول النفط[139]. ويعين جهاز الأمن الوطني أيضا منسقين داخل مرافق ومكاتب حقول النفط لشركة Dar Petroleum Operating Company وشركة Greater Pioneer Operating Company الواقعة في جوبا[140].

94 - واستناداً إلى التقارير السابقة عن ملكية شركات جهاز الأمن الوطني (انظر S/2019/301)، قدّر الفريق أن الشركات الخاضعة لهذا الجهاز حصلت على عقود في مجال خدمات حقول النفط لا تقل قيمتها عن 13,6 مليون دولار من خلال هذا الرافد المستقل من الإيرادات[141]. ويشير الفريق إلى أن ذلك قوّض السلام والأمن في جنوب السودان لأن جهاز الأمن الوطني انفكّ عن عملية تنفيذ السلام، على نحو ما أُشير إليه أعلاه وفي تقارير سابقة للفريق (انظر S/2019/301 و S/2019/897).

واو - الاستخراج غير المشروع للذهب

95 - ينقب عشرات الآلاف من المنقبين اليدويين في جنوب السودان عن الذهب الطميي في مجاري الأنهار في البلد ويحفرون حفرا ضحلة بحثا عن شذرات وترسبات الذهب في جميع أنحاء ولايتي شرق الاستوائية ووسط الاستوائية، كما أفاد الفريق سابقا (انظر S/2017/979 و S/2019/301)[142]. والتنقيب اليدوي يساعد المجتمعات المحلية في كسب رزقها، وإن كانت مزاولته من الأعمال غير الرسمية بطبيعتها. وليس لدى وزارة التعدين ووزارة التجارة بيانات عن إنتاج البلد من الذهب أو تجارته[143]. وعدم تدبير أمور

(139) *مقابلات مع محلل من مركز من مراكز الفكر، ودبلوماسي أجنبي، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(140) *مقابلات مع أصحاب أعمال في قطاع النفط ومصادر سرية، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(141) حسابات تستند إلى وثائق سرية فحصها الفريق، ومقابلات مع مصادر سرية أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020.

(142) *وفق قانون التعدين، يشير مصطلح "التعدين اليدوي" إلى عمليات التعدين المستخدم فيها أساليب ووسائل تقليدية أو متعارف عليها؛ ولا يشمل هذا التعدين أي معادن توجد على عمق يفوق 10 أمتار تحت سطح الأرض ويتطلب استخراجها استخدام متفجرات. استنادا إلى مقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين، وأصحاب أعمال يعملون في تجارة الذهب، وصحفي محلي، أُجريت في جوبا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(143) *مقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين وبنك جنوب السودان، ومحلل مهتم بهذا القطاع، والمجتمع المدني، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020؛ وتقرير صندوق النقد الدولي: International Monetary Fund, "Republic of South Sudan: technical assistance report – report on external sector statistics mission", country report No. 20/10، كانون الثاني/يناير 2020.*

قطاع التنقيب اليدوي عن الذهب، وهو قطاع صغير الحجم، جعل الاتجار في الذهب عرضة للاستغلال غير المشروع، وهو ما اعترفت به الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية في استعراضها لميزانية البلد[144].

96 - ولا يخضع استخراج الذهب والاتجار به إلى التنظيم والضريبة إلى حد كبير[145]. وكانت وزارة التعدين تصدر سابقا تراخيص لتجار المعادن للمتاجرة في الذهب ولكنها توقفت في عام 2018 بسبب عدم تقديم التجار تقارير مفصلة عن معاملاتهم. ولم تصدر الوزارة أي تراخيص تصدير في عامي 2019 و 2020، مما يعني أن أي ذهب مصدره جنوب السودان ويُباع خارجه هو ذهب غير مشروع توريده[146]. وفي بعض الحالات، شكّل استغلال الذهب مصدر إيرادات لا يُعرف مآلها، ومنها إيرادات ذهبت إلى مسؤولين محليين في كابويتا عملوا كوسطاء لشركات من جنوب السودان وشركات دولية تعمل في مجال التعدين الآلي[147].

زاي - الاستخدام غير المشروع للمعدات الصناعية وعمال المناجم غير المرخص لهم في ولاية شرق الاستوائية

97 - استُخدمت الآلات الثقيلة للتنقيب عن الذهب في نواحي بلدة كابويتا، وهي مركز قطاع الذهب[148]. واستخدام المعدات الصناعية قانوني في غوروم في ولاية وسط الاستوائية (انظر S/2019/897)، لكنه غير قانوني في كابويتا لأن وزارة التعدين هي السلطة الوحيدة المخول لها إصدار تراخيص تسمح باستخدام الآلات في مناجم البلد. ولم تمنح الوزارة أي تراخيص في كابويتا لأعمال تعدين صغيرة النطاق تسمح بالتعدين الآلي[149].

98 - وتحقق الفريق من استخدام معدات التعدين الصناعي في مواقع متعددة على طول نهر سينغيتا بالقرب من لاورو (المعروفة أيضا باسم لاورو أو نغاؤورو) جنوب بلدة كابويتا في مقاطعة بودي (انظر الشكل أدناه)[150]. ويلاحظ الفريق أن الشركة الدولية التي لديها رخصة التنقيب في هذه المنطقة غير منخرطة في أعمال الاستخراج.

---

(144) *وفق الفصل التاسع من قانون التعدين، يحق قانوناً لـ "سلطات الدولة"، مثل الإدارات والسلطات المحلية، أن تنظم "التعدين اليدوي"؛ تقرير الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية لجنوب السودان، "تقرير ميزانية السنة المالية 2019/2020 في مرحلة القراءة الثالثة"، 21 آب/أغسطس 2019؛ وثيقة محفوظة لدى الفريق.*

(145) *مقابلات مع أصحاب أعمال في قطاع التعدين ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - كانون الثاني /يناير 2020.*

(146) مقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين ومصدر سري، أُجريت في جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

(147) *مقابلات مع موظفين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمجتمع المدني، وممثلين للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، وصحفي في جوبا، ودبلوماسي أجنبي، ومصدر سري، أُجريت في جوبا وعنتيبي ونيروبي وواشنطن العاصمة وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(148) *مقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين، وعمال مناجم ذهب وأصحاب أعمال من جنوب السودان، والمجتمع المدني، ومصدر سري، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020*

(149) *وتنص المادة 8-1 من الفصل الثاني من قانون التعدين "على أن يمنح الوزير، بناء على مشورة المدير العام لمديرية تنمية قطاع المعادن، تراخيص التعدين لأغراض الاستطلاع، والتنقيب، والتعدين على نطاق صغير، والتعدين على نطاق واسع، والاستبقاء".*

(150) *مقابلات مع أصحاب أعمال من قطاع التعدين، وموظفين من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومصدر سري، أُجريت في عنتيبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2019.*

99 - واستناداً إلى المقابلات التي أجراها الفريق والأدلة التي فحصها، من بين المعدات الصناعية المستخدمة معدات خاصة بالتنقيب ومنها وحدة متنقلة لغسل الذهب وغربال صغير الحجم لغسل الذهب وكراءة دلاء خاصة بالتنقيب عن الذهب، ومعدات بناء ومنها جرافات وجرارات وحفارات وجرافات خلفية[151]. ويلاحظ الفريق أن استخدام المعدات الصناعية في التنقيب يزيد إلى حد كبير من حجم الذهب الطميي المستخرج مقارنة بالتنقيب اليدوي، ويزيد كذلك من احتمالات الاتجار غير المشروع بهذا المعدن.

100 - وإضافة إلى التعدين الآلي غير المشروع، تحقق الفريق من أن معظم أعمال تعدين الذهب جرت دون الحصول على تراخيص من وزارة التعدين في منطقة لاورو [152]. وبدلا من ذلك، أصدرت إدارة كابويتا المحلية تراخيص للتنقيب عن المعادن واستخراجها، حسب ما تبين من وثائق اطلع عليها الفريق ومقابلات مع شركات وأصحاب أعمال من قطاع التعدين في جنوب السودان[153].

101 - والمحافظ السابق لكابويتا، لويس لوبونغ لوجور، تفاوض على تراخيص الاستخراج مباشرة مع الشركات المحلية متجاوزاً وزارة التعدين. فعلى سبيل المثال، منحت إدارة كابويتا رخصة لعمليات التعدين/التنقيب على نطاق صغير مدتها سنة واحدة لشركة .Afro Mining Company Ltd، وتسمح هذه الرخصة للشركة باستخراج الذهب في أي مكان في ولاية كابويتا سابقاً[154]. لكن وزارة التعدين لم تمنح رخصة لتلك الشركة حسب ما يتبين من سجلات هذه الوزارة وبياناتها المتاحة للعلن[155]. وإضافة إلى ذلك، عمدت شركة Lily Gold Mining Company، التي تقدمت بطلب لدى وزارة التعدين للحصول على ترخيص ولكنها لم تحصل عليه، إلى القيام بأعمال تعدين في كابويتا دون ترخيص[156].

---

(151) *وثائق سرية، ومقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين، وأصحاب أعمال من قطاع التعدين، والمجتمع المدني، ودبلوماسي أجنبي، ومصدر سري، أُجريت في جوبا وعنتيبي وواشنطن العاصمة وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(152) *مقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين، والمجتمع المدني، وأصحاب أعمال من قطاع التعدين، ومصدر سري، أُجريت في جوبا وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(153) *مقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين، وأصحاب أعمال من قطاع التعدين، والمجتمع المدني، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعنتيبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(154) *وثيقة سرية محفوظة لدى الفريق، ومقابلات مع المجتمع المدني، وموظفين من وزارة التعدين، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعنتيبي ونيروبي وعبر الهاتف، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(155) *وثيقة سرية محفوظة لدى الفريق؛ ومقابلة مع ممثل لوزارة التعدين ومصدر سري، أُجريت في جوبا، تشرين الثاني/نوفمبر 2019؛ وسجل التعدين في جنوب السودان، المتاح على الرابط: http://portals.flexicadastre.com/southsudan/.*

(156) *مقابلات مع ممثلين لوزارة التعدين، وأحد أصحاب الأعمال من جنوب السودان، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعنتيبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

موقع لاستخراج الذهب، على ما يبدو، في لاورو بجنوب السودان

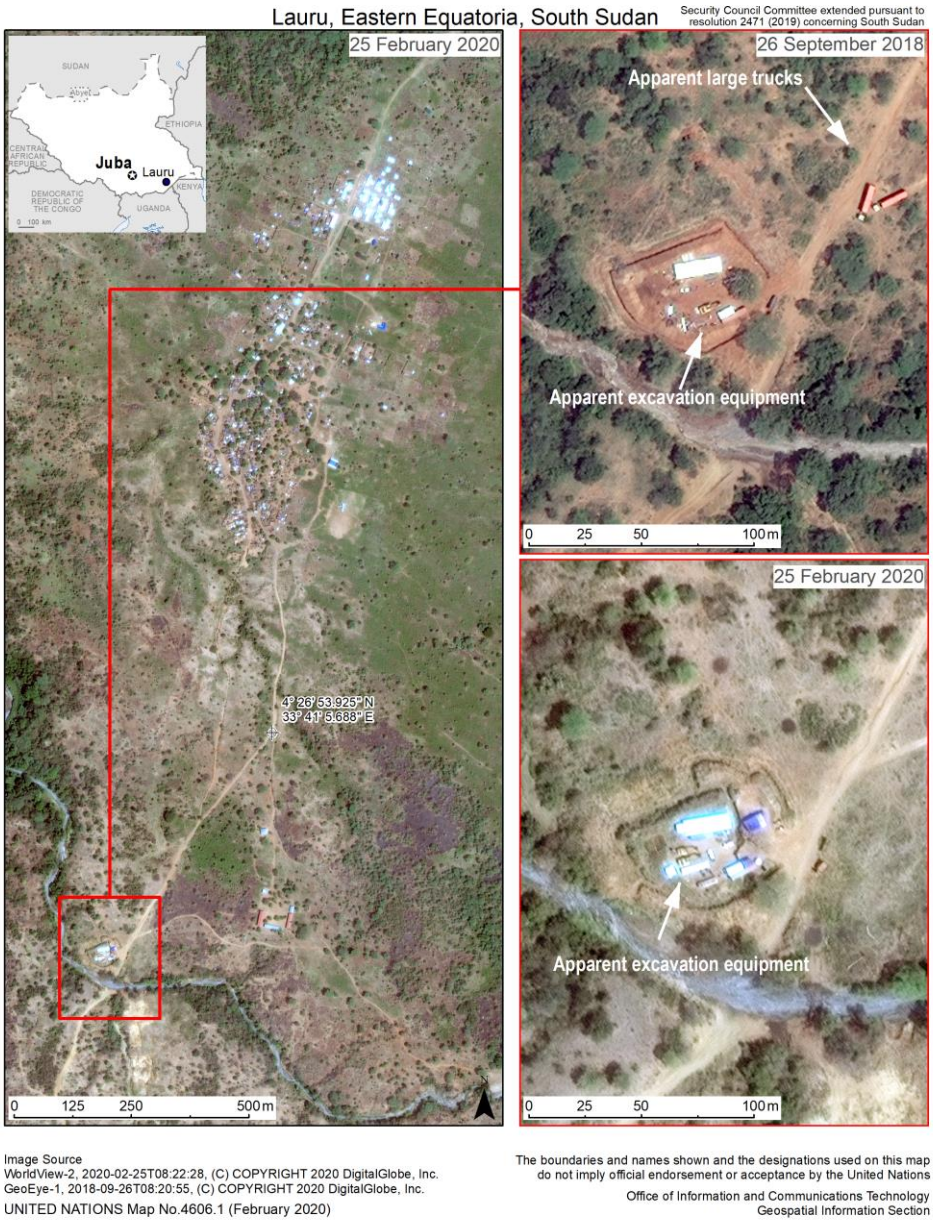

حاء - استغلال الخشب والاتجار به على نحو غير مشروع في ولاية شرق الاستوائية

102 - كما ذكر الفريق سابقاً، يشكّل قيام قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان باستغلال الخشب والاتجار به على نحو غير مشروع، ولا سيما خشب الساج والماهوغني وأفزيليا أفريكانا، في المناطق الواقعة تحت سيطرتهما، خطراً على السلام والأمن والاستقرار في ولايتي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية (انظر S/2019/301 و S/2019/897).

103 - ولمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في البلد، دعت الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية في عام 2019 إلى زيادة حادة في التعريفات المفروضة على تجارة الخشب، ورأت أن فرض تعريفة

جمركية لا تتجاوز 6,50 دولارات على حمولة شاحنة من الخشب هي تعريفة جد منخفضة[157]. واستناداً إلى بيانات إحصاءات التجارة الرسمية المستقاة من قاعدة الأمم المتحدة للبيانات الإحصائية لتجارة السلع الأساسية (UN Comtrade) في عام 2018، بلغ حجم خشب الساج المصدر من جنوب السودان إلى أوغندا ما لا يتجاوز مجموعه 34 طناً. وهذا الحجم يعادل ما لا يفوق حمولة شاحنتين من الخشب تقريبا، مما يشير إلى اتجار غير مشروع حجمه أكبر بكثير من الحجم المعلن عنه. وإضافة إلى ما سبق، حظرت الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية قطع خشب الماهوغني وتصديره[158].

104 - وتحقق الفريق من أن الفرقة السابعة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لا تزال تستفيد من قطع الأشجار غير المشروع بحمايتها من جهة المواقع حيث تقوم شركات من القطاع الخاص بقطع الأشجار، وبتوفيرها من جهة أخرى الحراسة العسكرية للمركبات التي تنقل الخشب المقطوع إلى الحدود مع أوغندا في ولاية شرق الاستوائية[159]. ومن المواقع الرئيسية التي حمت فيها قوات الدفاع الشعبي أعمال قطع الأشجار غير المشروع في ولاية شرق الاستوائية ما يلي: إيميلاي، وأوبو، وأومورا، وكيترا، وإيموتي، وبالابيك بايامس، ومنطقة غيريا في مقاطعة إيكوتوس[160].

105 - وفي ولاية شرق الاستوائية، ساهمت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ومسؤولون محليون في تجارة قطع الأشجار غير المشروعة. وفيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع لغابات البلد، تعقّب الفريق معلومات تفيد بأن شركات عديدة تعمل في مجال قطع الأشجار حصلت على تراخيصها من وزارة الزراعة والحراجة في جوبا، إضافة إلى حصولها على موافقة وزير الزراعة في ولاية توريت سابقاً[161]. وبموجب هذه الموافقات، وفرت قيادة الفرقة السابعة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الحماية المسلحة لمواقع قطع الأشجار وعمليات نقل الخشب المقطوع. وساعد ضباط قوات الدفاع الشعبي هذه الشركات أيضا في التفاوض مع مفوضي المقاطعات الكائنة في مناطق قطع الأشجار[162].

106 - وقد سمحت سهولة اختراق حدود البلد مع أوغندا بتجارة الخشب غير المشروعة. وتحقق الفريق من معلومات تفيد بأن شركات دولية وتجارا من جنوب السودان استفادوا من علاقات غير رسمية مع سلطات محلية من جانب جنوب السودان من الحدود حيث سمح مسؤولون بمرور شحنات الخشب دون الخضوع للتفتيش[163]. فعلى سبيل المثال، أغلقت وزارة المالية في ولاية توريت سابقاً مكاتب هيئة الإيرادات الوطنية

(157) *تقرير الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية لجنوب السودان، "تقرير ميزانية السنة المالية 2020/2019 في مرحلة القراءة الثالثة"، 21 آب/أغسطس 2019؛ وثيقة محفوظة لدى الفريق.*

(158) *انظر: https://comtrade.un.org.*

(159) *مقابلات مع عضو من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلين للمجتمعات المحلية، وأحد تجار خشب الساج، أُجريت في توريت وجوبا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(160) *مقابلات مع أحد تجار خشب الساج، وممثل لمجتمع محلي، ومسؤول محلي، أُجريت في جوبا وتوريت وكمبالا، كانون الثاني/يناير 2020.*

(161) *مقابلات مع عضو من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلين للمجتمعات المحلية، وأحد تجار خشب الساج، أُجريت في توريت وجوبا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(162) *مقابلات مع عضو من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعاملين في منظمات غير حكومية، أُجريت في توريت وجوبا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(163) مقابلات مع مسؤول محلي، وضابط من جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وممثلين للمجتمعات المحلية، وأفراد من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أُجريت في توريت، كانون الثاني/يناير 2020.

في نيمولي إغلاقاً مؤقتاً في عدة مناسبات في منتصف عام 2019. ونتيجة لذلك، لم يفرض مسؤولو تلك الهيئة ضرائب على الشاحنات الناقلة لخشب الساج إلى أوغندا[164]. وظل سعر السوق للمتر المكعب الواحد من خشب الساج في السوق الأوغندية في حدود 400 إلى 650 دولارا حتى كانون الثاني/يناير 2020[165].

107 - واستخدم تجار الخشب في البلد ثلاثة محاور طرقية محلية رئيسية لنقل الخشب المقطوع على نحو غير مشروع لى أوغندا: (أ) المحور الطرقي ماغوي - تقاطع آرو - نيمولي؛ (ب) المحور الطرقي توريت - ماغوي - كيتغوم - نيمولي؛ (ج) المحور الطرقي ماغوي - باوال - لوبوني.

طاء - قطع الأشجار غير المشروع: شركة Lucky Friends Trading and Construction Company مثالاً

108 - تحقق الفريق من قيام شركة واحدة، هي شركة Lucky Friends Trading and Construction Company Ltd[166] بأعمال قطع أشجار غير مشروعة. واعتبارا من عام 2018، كان لدى هذه الشركة امتيازات قطع أشجار في كيتيري بايام بمنطقة غيريا في ولاية شرق الاستوائية. وعارض أفراد من أهالي كيتيري قطع الأشجار، ولكن الشركة تجاهلت شواغلهم، كما لم يتلق الأهالي تعويضات مقابل القطع غير المشروع للأشجار[167]. وفي حزيران/يونيه 2019، دعا مفوض كيتيري بايام المسؤولين المحليين لإجراء مناقشة عامة مع الأهالي بشأن مسألة تلقي التعويض من تلك الشركة عن قطعها الأشجار. وبعدئذ، قام اللواء جونسون جوما أوكوت، وهو رئيس قسم الإدارة والمالية في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الذي ذكره الفريق في تقريره المرحلي لعام 2019، حيث أشار إلى أن له مصالح تجارية في قطع الأشجار في تلك المنطقة، بتوجيه انتقادات إلى المفوض الذي أُجبر على ترك منصبه[168].

109 - وقدم اللواء الثالث من الفرقة السابعة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، المتمركز في توريت، الحماية المسلحة في منطقة الحدود مع أوغندا لتأمين عمليات نقل الخشب الذي قطعته شركة Lucky Friends. ووفرت قوات الدفاع الشعبي جنديين لكل شاحنة مقابل تلقي نحو 900 إلى 000 1 دولار عن حماية الشاحنة الواحدة[169].

---

(164) *مقابلات مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومسؤول محلي، وأحد العاملين في منظمة غير حكومية، أُجريت في توريت، كانون الثاني/يناير 2020.*

(165) *مقابلات مع أحد تجار خشب الساج، وقادة مجتمعات محلية، أُجريت في جوبا وتوريت، كانون الثاني/يناير 2020. انظر أيضا: International Tropical Timber Organization, "Tropical timber market report", vol. 23, No. 2, 16–31 January 2020. متاح على الرابط: www.itto.int/files/user/mis/MIS_16-31_Jan2020.pdf.*

(166) انظر المرفق السري 2.

(167) *مقابلات مع ممثلين للجناح المعارض في حركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلي مجتمعات محلية، وعاملين بمنظمات غير حكومية، أُجريت في كمبالا وجوبا وتوريت، كانون الثاني/يناير 2020.*

(168) *مقابلات مع ممثل للجناح المعارض في حركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلي مجتمعات محلية، وعاملين بمنظمات غير حكومية، أُجريت في كمبالا وجوبا وتوريت، كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(169) *مقابلات مع ممثل للجناح المعارض في حركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلي مجتمعات محلية، وعاملين بمنظمات غير حكومية، ومسؤول محلي، أُجريت في توريت، كانون الثاني/يناير 2020.*

110 - وفي حزيران/يونيه 2019، أقال محافظ ولاية توريت سابقاً مفوض شؤون الإيرادات لعدم إبلاغه عن الخسائر المالية الناجمة عن قطع الأشجار غير المشروع وتوقيعه عقوداً غير شفافة مع شركات قطع أشجار[170]. ويقدر مجموع الخسائر الناجمة عن قطع الأشجار غير المشروع في خمس مقاطعات بأكثر من 000 100 دولار[171]، ومنها 000 56 دولار متكبدة في منطقة غيريا في مقاطعة إيكوتوس حيث كانت تعمل شركة Lucky Friends.[172] واستنادا إلى مقابلات أجراها الفريق، كان لهذه الشركة دور في إقالة المفوض حسب ما قيل[173].

111 - وتحقق الفريق من أن شركة Lucky Friends عملت أيضا في ولاية وسط الاستوائية، ولا سيما في منطقة لوكا في مقاطعة لاينيا. ولحماية مواقع قطع الأشجار هذه، اعتمدت هذه الشركة على قوات الاستوائية غير المتحالفة، وهي ميليشيا إثنية محلية من جماعة الباجولو[174]. وأرسل الفريق طلبا إلى إدارة هذه الشركة يطلب فيه معلومات بشأن دفعها المبالغ المشار إليها أعلاه وأنشطة غير مشروعة أخرى[175]. ولم يتلق الفريق أي رد حتى حينه.

رابعا - المستجدات السياسية: آفاق إحلال السلام الدائم ودور المنطقة

112 - كان للدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة لجنوب السودان، دور أساسي في تيسير تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة. وإعطاءُ الوسطاء الإقليميين الانطلاقة لهذه التسوية السياسية، التي تشكل انفراجة هامة، أتاحَ فرصة للسيد كير والسيد ماشار وغيرهما من القادة السياسيين الرئيسيين لبدء تفعيل الحكومة الانتقالية الثلاثية السنوات.

113 - وفي حين بددت المساعي الدولية حالة الجمود التي وصلت إليها عملية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة، واصل الوسطاء والموقعون على اتفاق السلام المنشط تجاهل تنفيذ نص الاتفاق، كما هو مبين بمزيد من التفصيل في التقرير المرحلي للفريق لعام 2019. ويلاحظ الفريق أن الدول الأعضاء من المنطقة والموقعين على الاتفاق توصلوا إلى صفقات سياسية، بعيدا عن أنظار الجمهور في الغالب، مما أسفر عن تنفيذ انتقائي وغير تام لهذا الاتفاق. واتباع هذا النهج فيه عدم إدراك للحاجة إلى مؤسسات

(170) مقابلات مع مسؤول محلي، وأحد تجار خشب الساج، وعاملين بمنظمات غير حكومية، أُجريت في جوبا وتوريت، أيلول/سبتمبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020. انظر أيضا: Radio Tamazuj, "Torit revenue authority commissioner sacked after exposing corruption", 9 June 2019

(171) مقابلات مع أفراد من المجتمعات المحلية، وممثل للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أُجريت في جوبا وتوريت، أيلول/سبتمبر 2019 - شباط/فبراير 2020. انظر أيضا: Radio Tamazuj, "Torit governor partially reshuffles cabinet", 26 August 2019.

(172) انظر: *Ijoo Bosco, "Vote of no confidence issued against minister of agriculture –Torit", Eye Radio, 7 June 2019.*

(173) *مقابلات مع ممثلي مجتمعات محلية، وممثل للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وعاملين في منظمات غير حكومية، أُجريت في توريت وجوبا، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(174) *مقابلات مع ممثلين لجبهة الخلاص الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان-فصيل المعتقلين السابقين والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلي مجتمعات محلية، أُجريت في كمبالا وجوبا وتورريت وعبر الهاتف، كانون الأول/ديسمبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(175) *وثيقة محفوظة لدى الفريق.*

الدولة، وإصلاح الإدارة الاقتصادية، واحتضان جميع المواطنين، وسيادة القانون، والمساءلة، ومن ثم فهو يهدد إمكانية الاستمرار في تحقيق تقدم على الصعيد السياسي[176].

ألف - تباين مستويات الالتزام بإحلال السلام والمساعي الدولية

114 - رغم توقيع اتفاق السلام المنشط في أيلول/سبتمبر 2018 تحت سلطة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، حدث تأخير كبير في تشكيل الحكومة الانتقالية، إذ لم تُشكّل إلا بعد 17 شهراً من توقيعه. وفي مناسبات عديدة، حظيت التدخلات السياسية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية الطارئة في آخر لحظة بالأسبقية على الإطار المتفق عليه والجداول الزمنية المتفق عليها في الاتفاق وما يتصل بذلك من إضافات. فعلى سبيل المثال، عندما وافق الموقعون، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، على تمديد فترة ما قبل المرحلة الانتقالية لمدة 100 يوم، وعدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية باستعراض حالة التنفيذ بعد 50 يوما من ابتداء فترة هذا التمديد[177]. لكن هذا الاستعراض لم ينجز.

115 - وتفاوت الدعم الدولي لتنفيذ مهام ما قبل المرحلة الانتقالية عكَس عدم انتظام المنطقة في دعم مقتضيات الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والممدد لها بموجب القرار 2471 (2019). ويلاحظ الفريق، على سبيل المثال، أنه رغم النداءات التي وجهها الرئيس السابق للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) بشأن جنوب السودان، خلال زيارة قام بها إلى المنطقة، لم تقدم الكيانات الجمركية للدول المجاورة أي تقارير تفتيش إلى اللجنة تتعلق بحظر توريد الأسلحة، وفقا للفقرة 10 من القرار 2428 (2018)، بصيغتها المجددة في القرار 2471 (2019).

باء - انتهاك الجيش الأوغندي حظر توريد الأسلحة

116 - تباين الدور السياسي المؤثر للضامنين الرئيسيين، ومنهم أوغندا، في دعم مساعي السلام في جنوب السودان مع الوجود غير المأذون به للجيش الأوغندي في هذا البلد. وقد أبلغ الفريق مرارا منذ عام 2018 على وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في المنطقة الجنوبية من جنوب السودان (انظر S/2018/1049 و S/2019/301 و S/2019/897).

117 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى الفريق عدة أخبار متحقق منها عن وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في مناطق مختلفة من ولاية وسط الاستوائية، بما في ذلك منطقة غولومبي الواقعة بين موروبو وكانغا. وتحقق الفريق أيضا من أخبار متعددة عن دخول قوات الدفاع الشعبية الأوغندية ليلا إلى جنوب السودان عبر معابر حدودية غير رسمية، مثل المعابر في غوبورو وغارامبا في ولاية وسط الاستوائية[178].

---

(176) *مقابلات مع ممثلين كبار للحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، والمجتمع المدني، ودبلوماسيين أجانب، وأفراد من أجهزة استخبارات في المنطقة، أُجريت في جوبا ونيروبي وكمبالا وروما وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(177) المرجع نفسه.

(178) *مقابلات مع المجتمع المدني، وقادة مجتمعات محلية، وعاملين بمنظمات دولية غير حكومية، وأفراد من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وجبهة الخلاص الوطني، وعاملين بأجهزة استخبارات في المنطقة، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وكمبالا ونيروبي وعبر الهاتف، تشرين الثاني/نوفمبر 2019- فبراير/شباط 2020.*

118 - ويلاحظ الفريق أنه منذ فرض مجلس الأمن حظر توريد الأسلحة في 13 تموز/يوليه 2018، لم تقدم أوغندا أي طلب للحصول على أي إعفاء من اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) للسماح للقوات العسكرية بدخول أراضي جنوب السودان، على نحو ما تقتضيه الفقرة 5 من القرار 2428 (2018) وبالصيغة المجددة في القرار 2471 (2019).

جيم - وساطة السودان السياسية وانتهاكه حظر توريد الأسلحة

119 - ساعد نائب رئيس المجلس السيادي في السودان، الفريق محمد حمدان دقلو (المعروف بحميدتي)، في تيسير تشكيل الحكومة الجديدة في جنوب السودان، وذلك بمرافقة السيد مشار وضمان أمنه في زيارات متعددة إلى جوبا استعداداً لتشكيل الحكومة. وواصل الفريق حميدتي بموازاة ذلك محادثات السلام الجارية في جوبا مع الجماعات المسلحة السودانية، بما في ذلك الجبهة الثورية السودانية وفصيل عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال.

120 - ووفقا لمصادر متعددة تشارك في مساعي الوساطة المتعلقة بالمسألتين، أصبحت الصلة بين تنفيذ اتفاق السلام المنشط ومحادثات السلام المتعلقة بالسودان صلةً لا انفصام فيها[179]. فعلى سبيل المثال، حاول الفريق حميدتي الاستفادة من رعايته للسيد مشار بالتماسه أن تدعم جوبا تليين موقف عبد العزيز الحلو، زعيم فصيل عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، الذي يستضيفه جنوب السودان[180]. وقالت مصادر متعددة في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان للفريق إن انضمام السيد مشار في آخر لحظة إلى الحكومة "فُرض عليه" من قبل السودان وأوغندا والمجتمع الدولي وإن السيد مشار "أصبح محبوسا في جوبا"[181]. وتحمل هذه العلاقة المتشابكة في ثناياها احتمال أن يتوقف تنفيذ الاتفاق على إحراز السودان تقدما في محادثات السلام التي يجريها.

121 - وعلاوة على ذلك، وكما بين الفريق بالتفصيل في الفقرتين 39 و 40 أعلاه، انتهك جهاز المخابرات العامة السوداني حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 2428 (2018) والمجدد له في القرار 2471 (2019). وقد أبلغ الفريق السلطات السودانية بما توصل إليه. وردّ السودان على ذلك مشيراً إلى أن "المعلومات عن تورط شركة Green Flag Aviation في تهريب الأسلحة غير صحيحة"، وأضاف أن "شركة Green Flag Aviation لم تقم إلا بنقل زي عسكري إلى جمهورية جنوب السودان في إطار التعاون بين البلدين"[182]. ويشير الفريق إلى أن إمداد جنوب السودان بالأزياء العسكرية يتطلب أن يسبقه تقديم طلب

(179) *مقابلات مع عاملين بأجهزة استخبارات في المنطقة، وممثلين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وفصيل عبد العزيز الحلو في الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعبر الهاتف، تشرين الأول/أكتوبر 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(180) *مقابلات مع عاملين بأجهزة استخبارات في المنطقة، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(181) *مقابلات مع أحد كبار ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، أُجريت عبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.*

(182) *المذكرة الشفوية المؤرخة 14 شباط/فبراير 2020 الموجهة من البعثة الدائمة لجمهورية السودان لدى الأمم المتحدة رداً على الرسالة الرسمية التي بعثها الفريق والمؤرخة 31 كانون الثاني/يناير 2020.*

إعفاء إلى اللجنة المنشـــأة عملا بالقرار 2206 (2015) وتلقي موافقتها على الطلب، بناء على الفقرة 5 (و) أو 5 (ز) من القرار 2428 (2018)، لكن اللجنة لم تتلق أي طلب من هذا القبيل[183].

دال - المخاطر المرتبطة بعدد الولايات وحدودها

122 - أدى التغير في عدد الولايات من 32 ولاية إلى 10 ولايات، وهو العدد الذي تم الاتفاق عليه وإعلانه خارج إطار اتفاق السلام المنشط، إلى بروز مخاطر جديدة على كل من الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني. وأدى تشكيل منطقتين إداريتين جديدتين في بيبور وروينغ على وجه الخصوص إلى رد فعل فوري من المعارضة لأن منح مركز خاص لهذه الأراضي يرجع إلى حوافز اقتصادية وأمنية[184]. وأبلغت مصادر حكومية الفريق بأن المتشددين من معسكر السيد كير، والمحافظين السابقين للولايات الـ 32، وزعماء طائفة الدينكا، عارضوا القرار النهائي الذي اتخذه السيد كير بالعودة إلى أن يكون عدد الولايات هو 10 ولايات[185].

123 - واتخاذ السيد كير قرار إنشاء منطقة روينغ الإدارية على نحو منفصل عن أراضي ولاية الوحدة، بحسب حدود الولايات العشر الأصلية، يؤثر في المجتمعات المحلية من الناحية الاقتصادية. ويقع حوالي 80 فى المائة من آبار النفط التى تديرها شركة Greater Pioneer Operating Company فى منطقة روينغ الإدارية[186]. وبموجب قانون إدارة إيرادات النفط، يحق للولايات المنتجة للنفط الحصول على نسبة 2 في المائة من إيرادات النفط التي تدر ضمن حدود الولاية[187]. ومن ثمّ، واستناداً إلى حسابات ميزانية جنوب السودان للفترة 2020/2019 وتوقعات إنتاج النفط في جنوب السودان، توصل الفريق بحساباته إلى أن الولايات حيث يُنتج النفط في حقول النفط التي تديرها شركة Greater Pioneer Operating Company تستحق الحصول على حوالي 8 ملايين دولار في عام 2020[188]. ونتيجة إنشاء منطقة روينغ أصبح لزاما على ولاية الوحدة أن تتقاسم هذه الأموال مع غيرها.

---

(183) *نظرت اللجنة في طلب إعفاء من هذا القبيل ورد من دولة عضو أخرى في عام 2019 ووافقت عليه.*

(184) *مقابلات مع كبار ممثلين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، أُجريت عبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.*

(185) *مقابلات مع ممثلين لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة، ومحافظين سابقين، وقادة مجتمعات محلية، وشيوخ، أُجريت في جوبا ونيروبي وعبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.*

(186) *مقابلات مع دبلوماسيين أجانب، وصحفي من جنوب السودان، ومحلل من أحد مراكز الفكر، ومصدر سري، أُجريت عبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(187) *تنص المادة 29-1 من الفصل الثامن من قانون إدارة إيرادات النفط، الذي وُضع ليُدمج في اتفاق السلام المنشط، على أن تحصل الولايات المنتجة للنفط على نسبة 2 في المائة من صافي إيرادات النفط، بينما تحصل المجتمعات المحلية في تلك الولايات على نسبة 3 في المائة من صافي إيرادات النفط.*

(188) *استُند في التوصل إلى هذه الأرقام إلى سلفاتوري قرنق مابورديت، "الخطاب بشأن ميزانية السنة المالية 2020/2019"، وزارة المالية والتخطيط، حزيران/يونيه 2019، متاحة على الرابط: http://www.mofep-grss.org/wp-content/uploads/2019/07/Budget-Speech-draft-FY-19-20-Final.pdf؛ وإلى سلفاتوري قرنق مابورديت، "سجل الميزانية المعتمدة للسنة المالية 2020/2019"، وزارة المالية والتخطيط، كانون الأول/ديسمبر 2019. الوثيقتان متاحتان على الرابط: http://grss-mof.org/documents/l.*

هاء - أسباب النزاع البنيوية غير المعالجة

124 - عزز تشكيل الحكومة الانتقالية إمكانية إجراء حوار حقيقي بين الموقعين على اتفاق السلام المنشط من منطلق الأخذ بنهج جامع في السياسة الوطنية.

125 - وفي خضم هذا الانفتاح السياسي الهش، يلاحظ الفريق أن معظم سكان جنوب السودان لم يتمتعوا بعد بثمار السلام. وظلت وعود الحكومة بإعمال المساءلة القضائية على النحو المبين في الفصل 5 من اتفاق السلام المنشط دون تفعيل، ولا يزال التأخر في تشكيل المحكمة المختلطة لجنوب السودان مستمرا. كما لم يتناول الموقعون إلى حد كبير الأبعاد الاقتصادية للنزاع وصلاتها بالنظام السياسي الحالي. ويرد في الفصل 4 من الاتفاق خطوات تفصيلية لتحسين الإدارة الاقتصادية في البلد الذي عانى من أعمال اختلاس الأموال العامة وسلب الموارد العامة، وقد أعرب مجلس الأمن في الفقرة 15 من القرار 2428 (2018) عن قلقه إزاءها لأن العوامل من هذا القبيل تقوض السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان.

126 - وعدم إتمام تنفيذ مهام ما قبل المرحلة الانتقالية والتأخر في تنفيذها أبرز التركيزَ المحدود على العدالة الانتقالية والإصلاحات الإدارية الهيكلية والمساءلة المالية[189]. ويشير الفريق إلى أن الفصلين 4 و 5 من اتفاق السلام المنشط وُضعا لمكافحة الإفلات من العقاب القضائي والفساد المالي المتفشيين منذ أمد طويل. وفي هذا الصدد، يوفر الاتفاق إطارا لمعالجة أسباب النزاع، بما في ذلك التوزيع غير العادل للموارد الاقتصادية وسوء الإدارة.

127 - وكانت مبادرة جماعة سانت إيجيديو في روما الواسطة الوحيدة لإجراء حوار مفتوح بين الحكومة وغير الموقعين على الاتفاق القلقين من الأسباب الجذرية للنزاع. لكن في المقابل، ووفقا لمعلومات حصل عليها الفريق، اعتزم السيد كير إقناع قادة تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان بالعودة إلى جوبا والانضمام إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة مقابل الحصول على مناصب حكومية وفرص أخرى، بما في ذلك تلقي مدفوعات نقدية[190].

128 - ورفض قادة تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان "ما لا يعدو كونه توزيعا للمناصب السياسية على النخب السياسية في البلاد"[191]. وصمّم هؤلاء القادة على أن السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم هو "معالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جنوب السودان"[192]. ويلاحظ الفريق أن الحكومة اعترفت

---

(189) *مقابلات مع ممثلين سابقين لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّطة، وقيادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف حركات المعارضة في جنوب السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، والمجتمع المدني، ومصادر سرية، أُجريت في جوبا وروما ونيروبي وكمبالا والخرطوم وأديس أبابا وعبر الهاتف، آب/أغسطس 2019 - شباط/فبراير 2020.*

(190) *مقابلات مع الجنرال توماس سيريلو، والجنرال بول مالونق، وباغان أموم، والجنرال أوياي دينغ أجاك، أُجريت في روما ونيروبي وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير 2020.*

(191) المرجع نفسه.

(192) *الوفد الحكومي، الذي ترأسه المبعوث الرئاسي بارنابا ماريال بنجامين، ضمّ كذلك وزير شؤون مجلس الوزراء، مارتن إيليا لومورو، والمحافظ السابق لكابويتا، لويس لويونغ، والمدير العام لمكتب الأمن الداخلي في جهاز الأمن الوطني، الفريق أكول كور كوك. وكان من بين المشاركين في الحوار من تحالف حركات المعارضة في جنوب السودان زعيمُ جبهة الخلاص الوطني، الجنرال توماس سيريلو، وزعيمُ الحركة الشعبية الحقيقية لتحرير السودان، باغان أموم، وزعيمُ جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، الجنرال بول مالونق أوان، المفروض عليه جزاءات والذي حصل على إعفاء من حظر السفر وتجميد الأصول لحضور محادثات السلام. مقابلات مع أعضاء الوفدين، أُجريت في روما، كانون الثاني/يناير 2020*

بهذه المسألة لأول مرة منذ بدء النزاع في عام 2013 بتوقيعها إعلان روما بشأن عملية السلام في جنوب السودان (انظر المرفق 7)[193].

خامسا - تنفيذ تدابير تجميد الأصول وحظر السفر

129 - عملاً بقرار مجلس الأمن 2428 (2018)، بصيغته المجددة في القرار 2471 (2019)، واصل الفريق جمع وفحص وتحليل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الدول الأعضاء تدابير تجميد الأصول التي تستهدف الأفراد الثمانية المحددين.

130 - وبعث الفريق رسالتين إلى كينيا وأوغندا، من خلال بعثتيهما الدائمتين لدى الأمم المتحدة، بشأن تنفيذ تدابير تجميد الأصول وطلبات متصلة بملكية عقارات في نيروبي وكمبالا[194]. ولم يتلق الفريق أي رد حتى حينه. وفي المقابل، تحقق الفريق، أثناء التحقيق في أصول الأفراد الثمانية المحددين، من معلومات تفيد بأن الفريق جوك رياك اشترى منزلا في كمبالا عن طريق وكيل أعمال تصرف بالنيابة عنه[195]. ويلاحظ الفريق في هذا الصدد أن من بين المعايير التي حددها مجلس الأمن لفرض فرادى الجزاءات القيامُ بأعمال لحساب فرد أو كيان حدّدته اللجنة كجهة خاضعة للجزاءات، أو بالنيابة عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر (القرار 2428 (2018)، الفقرة 14 (ط)).

131 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتحقق الفريق من حدوث أي انتهاكات لحظر السفر غير تلك التي أبلغ عنها في تقريره المرحلي. وفي المقابل، طلبت ألمانيا وإيطاليا في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس 2020، في أربع مناسبات منفصلة، إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) إعفاء الجنرال بول مالونق من حظر السفر وتجميد الأصول للسماح له بالمشاركة في محادثات السلام الجارية بوساطة جماعة سانت إيجيديو. واستجابت اللجنة لكل طلب إعفاء.

سادسا - التوصيات

132 - يوصي الفريق بما يلي:

(أ) من أجل ضمان بقاء الموقعين على اتفاق السلام وغير الموقعين عليه ملتزمين باتفاق وقف الأعمال العدائية، ولحل الخلافات في إطار اتفاق السلام المنشط، يُبقي مجلس الأمن على تدابير حظر توريد الأسلحة المفروضة على جميع أراضي جنوب السودان بموجب الفقرات 4 إلى 6 من القرار

(193) *مقابلات مع الجنرال توماس سيريلو، والجنرال بول مالونق، وياغان أموم، أُجريت في نيروبي وعبر الهاتف، شباط/فبراير 2020.*

(194) *وثائق محفوظة لدى الفريق.*

(195) *انظر المرفق السري 3. عنوان مكان العقار هو: Kyadondo estate 249, plot 1215. مراسلات ومقابلات مع عضو في إحدى منظمات جنوب السودان غير الحكومية، ومسؤول سياسي متوسط الرتبة في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومنسق سياسي في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في أوغندا، وصحفي استقصائي في كمبالا، وعضو نشط في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي، ومواطن من جنوب السودان مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومسؤول سياسي في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأحد أفراد الحركة الشعبية لتحرير السودان - فصيل المعتقلين السابقين، أُجريت في كمبالا وجوبا؛ تشرين الأول/أكتوبر 2019 - كانون الثاني/يناير 2020. انظر أيضا:* The Sentry, "War crimes shouldn't pay: stopping the looting and destruction in South Sudan", September 2016.

2428 (2018) وبصيغتها المجددة في القرار 2471 (2019). ويرى الفريق أن إدماج القوات الحكومية والجماعات المسلحة الأخرى في القوى الموحدة اللازمة هو إجراء هش سيكون في خطر إذا سُمح للأسلحة بدخول أراضي جنوب السودان؛

(ب) سعيا لتحقيق ما يهدف إليه مجلس الأمن وهو أن تتاح عملية للإخطار بالإعفاءات فيما يتعلق بتسليم المعدات المحظورة بموجب حظر توريد الأسلحة أو طلبها، ينظر المجلس في تعديل تدابير حظر توريد الأسلحة بالإذن لآلية الرصد والتحقق المعنية بوقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية بتفتيش الشحنات التي تدخل جنوب السودان والتي وافقت اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2206 (2015) على إعفائها من الحظر، عملا بالفقرة 5 (و) من القرار 2428 (2018) وعلى نحو ما أعيد تأكيده في القرار 2471 (2019)؛

(ج) من أجل ضمان الامتثال لصكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والمادة 2-1-10 من اتفاق السلام المنشط، تُوجه اللجنة رسالة إلى جنوب السودان تحثه فيها على ما يلي: (أ) الامتناع عن استخدام الأساليب الحربية التي تتعارض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ (ب) وقف أي شكل من التجنيد القسري للأطفال أو البالغين، والعمل فورا على التعرف على الأطفال أو البالغين المجندين قسرا وتسريحهم؛ (ج) إجراء تحقيقات فورية ومستقلة ومحايدة وشاملة في ادعاءات العنف الجنسي والجنساني وغيره من أشكال العنف، مع تحديد مسؤولية القادة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة أو قوات المعارضة؛

(د) من أجل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتصدي للمخاطر المرتبطة بمسائل الفساد المالي واختلاس الموارد العامة التي تشكل مصدر قلق بالغ لمجلس الأمن على النحو المبين في الفقرة 15 من القرار 2428 (2018)، تُوجه اللجنة رسائل إلى البعثات الدائمة للصين وماليزيا والهند لدى الأمم المتحدة، بوصفها دولاً أعضاء لها مصلحة مالية في إنتاج النفط في البلد، وإلى الشركات الدولية العاملة في إنتاج النفط الخام في البلد أو بيعه. وبالنظر إلى خضوع أعمال تجارية، تحصل على عقود من شركات نفط دولية، لجهاز الأمن الوطني، الذي أبلغ الفريق عن مسؤوليته عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (انظر الفقرات من 28 إلى 35 أعلاه و S/2019/897)، ينبغي أن يُبيّن في الرسالة أفضل الممارسات لمزاولة الأعمال التجارية في جنوب السودان على النحو الموصى به في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تحدد الضابط العالمي لمنع أن تترتب عن أنشطة الأعمال التجارية آثار سلبية على حقوق الإنسان ولمعالجة هذه الآثار[196]؛

(هـ) من أجل ضمان عدم انتهاج الحكومة الانتقالية الممارسات المالية للجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية ولاتخاذ خطوات فورية لمنع اختلاس الموارد العامة الذي يهدد إحلال السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، تُشجع اللجنة الدول الأعضاء الساعية إلى تقديم المساعدة المالية أو العينية إلى الحكومة الانتقالية على استحضار المبادئ التوجيهية المالية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[197]. كما أن الفصل 4 من اتفاق السلام المنشط يدعو إلى إدارة الإيرادات العامة على نحو شفاف وخاضع للمساءلة، بما في ذلك في المادة 4-14-8 التي تنص على معرفة مآل جميع إيرادات حكومة

(196) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن المبادئ التوجيهية، انظر A/HRC/17/31.

(197) انظر بالأخص المادة 62 من الاتفاقية.

الوحدة الوطنية الانتقالية المنشَّـــطة ونفقاتها وحالات عجز ميزانياتها وديونها وإتاحة المعلومات عن ذلك للجمهور، وهذه شروط تقي من احتمال إساءة استخدام الأموال العامة واختلاسها؛

(و) من أجل اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضـــمان التنفيذ العملي لتدابير تجميد الأصـــول، تُوجه اللجنة رســـائل إلى البعثات الدائمة لإثيوبيا وأوغندا والســـودان وكينيا لدى الأمم المتحدة لتُحيل إلى الوكالات الحكومية في بلدانها، بما في ذلك، على ســبيل المثال لا الحصــر، المصــارف المركزية ووكالات الإيرادات الوطنية وهيئات الرصد المالي ووزارات الأراضي والإسكان، قائمةَ أسماء الأفراد الثمانية من جنوب الســودان المدرجين في قائمة الجزاءات التي وضــعتها اللجنة. ويوصـــي الفريق بأن تطلب اللجنة إلى الدول الأعضــاء المشــار إليها أعلاه أن توافيها بالردّ في شــكل رســائل تُبيَّن فيها الخطوات التي اتخذتها هذه الدول الأعضاء لتنفيذ تدابير تجميد الأصول ومصادرة أصول الأفراد المدرجين في قائمة الجزاءات ومن يتصرفون بالنيابة عنهم.

سابعا - المرفقات

Annex 1: Map showing the route between Bentiu Protection of Civilians Site (PoC) and Dhorbor (SPLA-IO HQ)[1]

[1] GIS original map, amended by the Panel to reflect places that were not shown.

Annex 2: Riverside facility operated by NSS

1. The Panel corroborated the existence of an ISB extrajudicial detention and torture site in Juba, known as 'Riverside.'[2] This is located inside the headquarters of the ISB's Division for Operations, commanded by Major General Achiech Kuot Kuot. The detention facility, Riverside, is run by ISB Major Wol Dhel Thong.[3]

2. The Riverside detention facility is divided into two. In the lower section of Riverside, a large space known as the 'verandah' holds most of the detainees in communal cells. In this section, most detainees have been NSS officers that have been held for varied amounts of time for disciplinary purposes or for disobeying orders. These officers were detained on direct orders from their commanders.[4] In the 'verandah,' ISB officers have also detained civilians under the allegation of their support for opposition forces.[5] Based on a variety of sources familiar with the operations in Riverside, these detainees have been beaten and tortured, then compelled to pay a ransom to ISB officials in order to be released.[6] The Panel corroborated that Riverside detention facilities' commander, Major Thong has coordinated all these detentions and requests for ransoms.[7]

3. In the upper section of Riverside there are four isolation rooms, which are known as 'shells' and mostly has contained civilians accused of having political affiliation with the opposition.[8] The Panel corroborated that detention in the isolation rooms at Riverside has occurred under direct orders from Lt. Gen. Akol Koor Kuc.[9] In the shells, living conditions have been extremely degraded. The cells are extremely small, preventing detainees from laying down. The detainees have rarely been allowed to leave their cells. While food has been provided twice a day and consists of rice (or posho) and beans, the detainees have had no access to any potable water, and have used river water through a pipe in the toilet for drinking.[10] The prisoners, most of whom have been detained in the shells for long periods of up to one year,[11] have not been entitled to any medical attention, nor have the detainees had any access to legal representation or family visits.[12]

4. The Panel confirmed that detainees died in 'Riverside', during the reporting period either as a result of the conditions in the facility or from torture. The torture in Riverside has included beatings with objects as well as a practice of tying the legs and arms of detainees and hanging them upside down.[13] ISB officials transported deceased detainees to SSPDF barracks in Juba known as 'Giada,' which includes a cemetery of mass burials of those who died in detention of either the NSS or SSPDF MI.[14]

---

[2] 'Riverside' is located on the Nile river between the Immigration and Police facilities.

[3] These facilities also host the "Special Operations" force within the Division for Operations, commanded by Brigadier General Deng Kuac Kuac. This squad is responsible for undercover extrajudicial operations, such as threatening, kidnapping, tortures and killings, against individuals perceived as a threat to political establishment and the ISB. The Panel corroborated that these operations are executed under direct orders from the Director General of the ISB. Interviews; NSS high-ranking officers, confidential sources; locations withheld, by phone; August 2019-February 2020.

[4] Ibid.

[5] Interviews with South Sudan's security sector officers, confidential sources, in locations withheld; August 2019-February 2020.

[6] Ibid.

[7] Interviews with NSS high-ranking officers, confidential sources, in locations withheld, by phone; August 2019-February 2020.

[8] Ibid.

[9] The Panel interviewed multiple confidential sources who had seen these written orders. Ibid.

[10] Interviews with NSS officers, confidential sources, in locations withheld, by phone; August 2019-February 2020.

[11] Ibid.

[12] Detention officers only allow prisoners to go to medical facilities on their own money when they vigorously protest or go on hunger strikes. Ibid.

[13] Ibid.

[14] Interviews with South Sudan's security sector officers, confidential sources, in locations withheld; August 2019-February 2020.

Annex 3: Abuses and actions contrary to the R-ARCSS by the SSPDF MI

1. On 15 February 2019, President Salva Kiir Mayardit appointed Major-General Rin Tueny Mabor Deng, known as 'Janafil,' to head the SSPDF Military Intelligence (MI).[15] Since the inception of his mandate, the Panel corroborated that Maj. Gen. Teny has directed activities that overtly contravene the R-ARCSS and pose a threat to peace and security in South Sudan.

2. Under Tueny's direct orders, SSPDF MI officers have abducted and detained dozens of civilians, outside the legal judicial process, who the SSPDF MI has accused of either supporting civil society groups that criticized the government or for allegedly backing opposition forces[16] According to multiple corroborated testimonies, the MI has abducted civilians on the street and in hotels in Juba and other locations in South Sudan, for allegedly supporting the National Salvation Front (NAS), SSUF or the SPLM/A-IO.[17] In addition, the MI has facilitated the extrajudicial detentions of active members of the SPLA-IO deployed to Juba and other locations to participate in the transitional security arrangements prescribed by the R-ARCSS.[18]

3. The Panel corroborated that the MI has detained most of these civilians and SPLA-IO personnel at a detention facility in the MI's section of the SSPDF barracks in Juba, locally known as 'Giada.'[19]

4. The Panel corroborated that MI personnel, acting on direct orders from Maj. Gen. Tueny, have beaten and tortured the Giada detainees in order to force them to pay significant bribes for their release. The MI even has compelled some detainees to sign away titles related to land possessions in Juba and other locations to Maj. Gen. Tueny.[20] The Panel also corroborated the poor conditions in Giada facilities. There are no toilet facilities, detainees have been forced to defecate in paper and plastic bags, and there has been extremely limited access to food, which prisoners have had to cook for themselves despite not having firewood.[21]

5. The Panel further verified that the MI tortured to death or executed some detainees who refused to pay for their release. For instance, some detainees were shoved, while still alive, in drums filled with stones, and then thrown into the river to die.[22]

6. The Panel corroborated that Aroch Majok is among those kidnapped and detained extrajudicially in Giada. Majok is a civilian who the MI kidnapped with the aim of convincing him to give away a plot of land to Maj. Gen. Tuen. The MI also detained Bec George Anyak, a former State Minister of Finance and Public Service in Eastern Lakes, who was extrajudicially detained in Giada after an attempt to kidnap and kill him in the Panorama hotel on 29 July 2019. Other detainees include a nephew of the former Minister of Defence, Kuol Manyang Juuk, as well as Kuol Abu Alab, Stephen Wani and Buk Akon.[23]

7. The Panel also corroborated that Maj. Gen. Tueny, who hails from Yirol and was the governor of Eastern Lakes state from December 2015 to February 2017, violated article 2.1.8 of the R-ARCSS. After the signing of the peace agreement in 2018, Tueny recruited, trained and armed a militia of over 1500 youth who

[15] See Eye Radio, Kiir names new MI chief, 15 February 2019: https://eyeradio.org/kiir-names-new-mi-chief/

[16] Interviews with SSPDF MI operatives, security sector high-ranking officers, civil society, community leaders, confidential sources, in locations withheld; December 2019-February 2020.

[17] Ibid.

[18] Ibid.

[19] 'Giada' in Arabic means 'military barracks'. Interviews with SSPDF MI personnel, security sector high-ranking officers, civil society, community leaders, confidential sources, in locations withheld; December 2019-February 2020.

[20] Ibid.

[21] Interviews with SSPDF MI personnel, confidential sources, in locations withheld; August 2019-February 2020.

[22] The Panel has on its file a list of confirmed individuals executed in Giada facilities by MI personnel under orders from Maj. Gen. Tueny. Interviews with SSPDF MI personnel, security sector officers, civil society, community leaders, confidential sources, in locations withheld; August 2019-February 2020.

[23] Interviews with SSPDF MI personnel, confidential sources, in location withheld; December 2019-Feburary 2020.

had lived in the cattle camps in Aidor and Wunthou areas of Lakes.[24] The MI provided the militia with arms and uniforms on direct orders of Maj. Gen. Tueny.[25]

8. Furthermore, in December 2019 and January 2020, Maj. Gen. Tueny managed to divert MI stocks of ammunition and weapons, including heavy artillery and RPGs,[26] to militias under his control in former Southern Liech state (Panyiar), and Eastern Lakes (Wunthou, Adior and Pagarau).[27] Multiple corroborated witnesses told the Panel that Tueny stockpiled the weaponry in preparation for a possible offensive into areas inhabited by Nuers in former Southern Liech state, and considered favourable to the SPLM/A-IO.[28] In January 2020, Maj. Gen. Tueny also sent one of his sons, Ater Tueny Mabor Deng, with instructors to the training camps mentioned above.[29] This action was in contravention of article 2.2.3.2 of the R-ARCSS and the broader transitional security arrangements.

9. In early February 2020, then Eastern Lakes Governor Lieutenant General Mangar Buong Aluenge and Maj. Gen. Tueny agreed to set up a new round of recruitment in former Eastern Lakes State.[30] The two also agreed to bring new weapons and ammunitions into the area. As of February 20, the Panel verified that a military training ground had been established in Adior and the plans to distribute weapons and ammunitions continued.[31] These actions are in contravention of article 2.1.8 of the R-ARCSS.

Maj. Gen. Tueny-controlled militiaman in Wunthou, February 2020

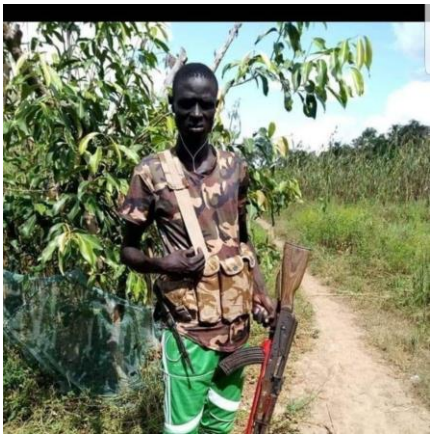

[24] Interviews with SSPDF MI personnel, security sector high-ranking officers, civil society, community leaders, confidential sources, in locations withheld; August 2019-February 2020.

[25] Ibid.

[26] The Panel corroborated that at least two 12mm anti-aircraft machines, nine PMKs, and three RPGs where moved from Juba into Eastern Lakes State's locations at that time. Interviews with SSPDF MI personnel, confidential sources, in locations withheld; August 2019-February 2020.

[27] See photo.

[28] Ibid.

[29] Interviews with confidential sources, in locations withheld; August 2019-February 2020.

[30] Interviews with government officials, community leaders, confidential sources, in locations withheld; February 2020.

[31] Ibid.

Maj. Gen. Tueny's militia moving guns to Eastern Lakes

Ater Tueny Mabor Deng travelling to Yirol on a chartered plane with military instructors, January 2020

Ater Tueny Mabor Deng is the first individual on the right side of the picture.

Maj. Gen. Tueny's freshly recruited forces transfer to training camps, Eastern Lakes, February 2020

Annex 4: Violations of the ceasefire in Maiwut county

1. As the Panel reported in its 2019 interim report (see S/2019/897, Annex B), the government exploited political divergences and sub-ethnic tensions to provoke proxy conflicts within the SPLM/A-IO and to weaken the unity of Machar's powerbase.[32] In the former Maiwut state (also known as Adar state), government leaders, including Vice President Taban Deng Gai, and NSS and MI senior officers influenced Major General James Ochan Puot's defection, in September 2019, from the SPLA-IO to the government.[33] Subsequently, Ochan formed a Provisional Military and Political Council (PMPC) that took control of Maiwut town and the surrounding areas.[34]

2. The Panel has further corroborated the government's support for Maj. Gen. Ochan. The government provided Ochan with about $2 million cash.[35] In addition, the SSPDF Military Intelligence (MI) chief, Maj. Gen. Tueny, and the then Governor of former Maiwut state, Bol Ruach Rom, supplied Ochan with weaponry and ammunition from SSPDF bases in Pagak and Nasir, in violation of the Cessation of Hostilities Agreement (CoHA) signed in December 2017 and of article 2.1.10.4 of the R-ARCSS.[36]

3. With the aim of mounting an offensive against SPLM/A-IO positions in Turu and Jikou to take over their bases, Maj. Gen. Ochan recruited and trained Cie-Waw ethnic militias, violating article 2.1.8 of the R-ARCSS.[37] Maj. Gen. Ochan built a training camp in Maiwut town to train around 1,000 armed men, including child soldiers, in violation of article 2.1.10.3 of the R-ARCSS, under the command of Brigadier General Chuol Yoa Gok.[38] Ochan recruited another force of at least 800 militiamen in villages outside Maiwut town, along the river banks of a river locally known as 'Jockier.' To build the militia, Ochan forcibly recruited young men and children by exerting pressure on community chiefs, asking them to either contribute men to his force or donate cows or goats.[39]

4. On 6 August 2019, Ochan's militia attacked and overran Turu, the SPLA-IO established cantonment site.[40] In December 2019, Ochan's militia attacked and tried to overrun the SPLM/A-IO headquarters in Jikou. The SPLA-IO repulsed Ochan's forces.[41] Both attacks violated the December 2017 CoHA and article 2.1.10.7.2 of the R-ARCSS. As a consequence of the fighting and the displacement of thousands of people, including into Ethiopia, the Ethiopian National Defense Force (ENDF) and the security forces from Ethiopia's Gambella region strengthened defensive positions on the border.[42]

5. On 5 January 2020, fighting resumed in Wech Gatluak Rik, a location under the control of the SPLA-IO. The Panel corroborated that Ochan's militia attacked SPLA-IO units transporting food, which led to casualties on both sides, in violation of the December 2017 CoHA and article 2.1.10.7.2 of the R-ARCSS.[43]

6. Since February 2020, only sporadic fighting has been reported. The government ordered both Ochan and Major General James Khor Chol, SPLA-IO Infantry Division 5 commander in charge of former Maiwut

[32] Interviews with SSPDF MI personnel, SPLM/A-IO senior commanders and political leaders, SPLM/A-IO Taban Deng Gai faction senior representatives, Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, Addis Ababa and by telephone; August 2019-February 2020.

[33] Ibid.

[34] See Provisional Military and Political Council (PMPC) declaration. Ibid.

[35] Interviews with Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; December 2019-February 2020.

[36] Interviews with SSPDF MI personnel, Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; December 2019-February 2020.

[37] Interviews with Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; October 2019-February 2020.

[38] Ibid. See photos.

[39] Ibid.

[40] Ibid.

[41] Ibid.

[42] Interviews with SPLM/A-IO senior commanders and political leaders, Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, regional intelligence personnel, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; December 2019-February 2020.

[43] Interviews with SPLM/A-IO senior commanders and political leaders, Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, regional intelligence personnel, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; January-February 2020.

state, to Juba for talks aimed at signing a cessation of the hostilities.[44] During the negotiations, retaliations against the civilian population, mostly those accused of supporting the SPLM/A-IO, continued. The Panel corroborated reports of killings of civilians, sexual and gender-based violence (SGBV), including rapes and maiming of genitals on both men and women and looting, in violation of article 2.1.10.2 and 2.1.10.5 of the R-ARCSS. The PMPC armed militia mostly perpetrated the violence, acting under direct orders of Maj. Gen. James Ochan Puot and Chuol Yoa Gok.[45]

7. On 11 February 2020, the PMPC and the SPLM/A-IO signed an agreement for a permanent ceasefire and a return to the implementation of the R-ARCSS.[46] Despite the ceasefire declaration, the Panel notes how neither Ochan's militia has been disarmed, nor has there been any cantonment and screening of forces in the former Maiwut state. In particular, the Turu cantonment site for the SPLA-IO was destroyed by Ochan's forces.[47] Without the disarming and demobilization of forces, the Panel notes the high risk of a resumption of the conflict and violence against the population.[48] On 19 February 2020, the Panel received information of the killing of two civilians near Jikou by Ochan's militia, in an episode of retaliation against perceived pro-SPLM/A-IO supporters.[49]

Provisional Military and Political Council (PMPC) declaration, Maiwut, 22 September 2019

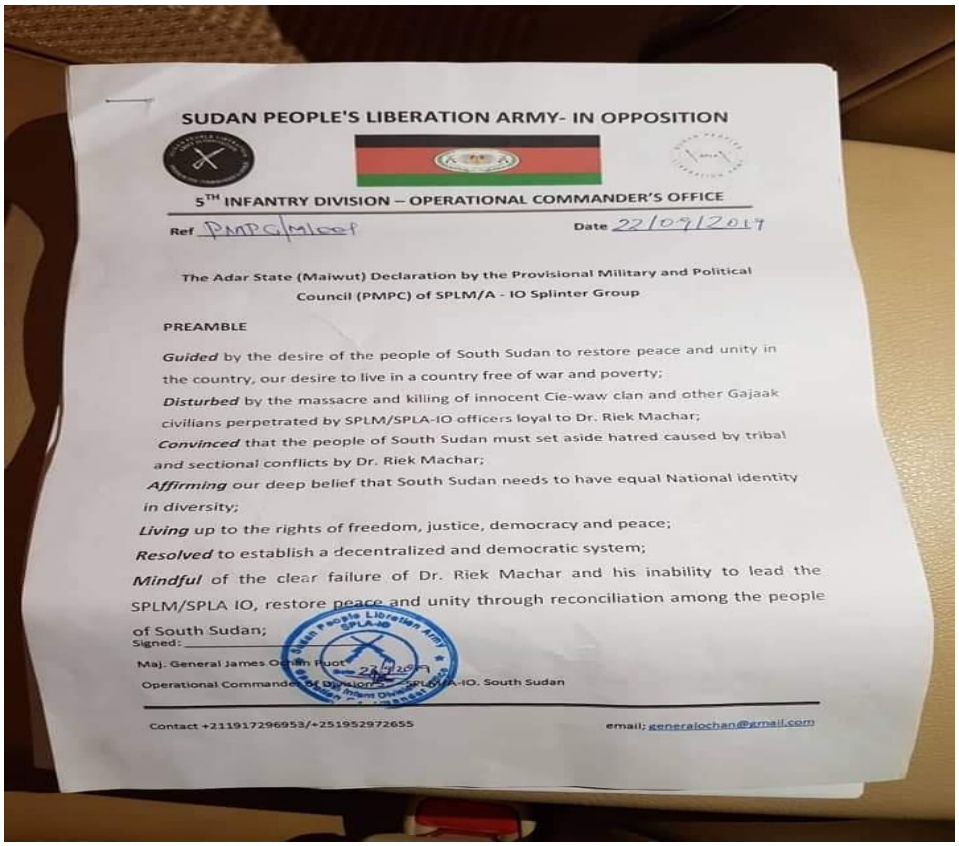

SUDAN PEOPLE'S LIBERATION ARMY- IN OPPOSITION

5TH INFANTRY DIVISION – OPERATIONAL COMMANDER'S OFFICE

Ref PMPC/Mleef Date 22/09/2019

The Adar State (Maiwut) Declaration by the Provisional Military and Political Council (PMPC) of SPLM/A - IO Splinter Group

PREAMBLE

Guided by the desire of the people of South Sudan to restore peace and unity in the country, our desire to live in a country free of war and poverty;

Disturbed by the massacre and killing of innocent Cie-waw clan and other Gajaak civilians perpetrated by SPLM/SPLA-IO officers loyal to Dr. Riek Machar;

Convinced that the people of South Sudan must set aside hatred caused by tribal and sectional conflicts by Dr. Riek Machar;

Affirming our deep belief that South Sudan needs to have equal National identity in diversity;

Living up to the rights of freedom, justice, democracy and peace;

Resolved to establish a decentralized and democratic system;

Mindful of the clear failure of Dr. Riek Machar and his inability to lead the SPLM/SPLA IO, restore peace and unity through reconciliation among the people of South Sudan;

Signed:

Maj. General James Ochan Puot

Operational Commander, 5th Division, SPLA/A-IO, South Sudan

Contact +211917296953/+251952972655 email; generalochan@gmail.com

[44] Interviews with government representatives, SPLM/A-IO senior commanders and political leaders, Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; January-February 2020.

[45] Interviews with Cie-Waw Nuer community leaders, elders and civil society, NGOs personnel, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; January-February 2020.

[46] See Resolution of the Peace and Reconciliation Conference on Maiwut State.

[47] Interviews with SPLM/A-IO senior commanders and political leaders, community leaders, elders and civil society, confidential sources, in Juba, Nairobi, Kampala, and by telephone; December 2019-February 2020.

[48] Ibid.

[49] Interviews with community leaders, elders and civil society, confidential sources, in Nairobi and by telephone; February 2020.

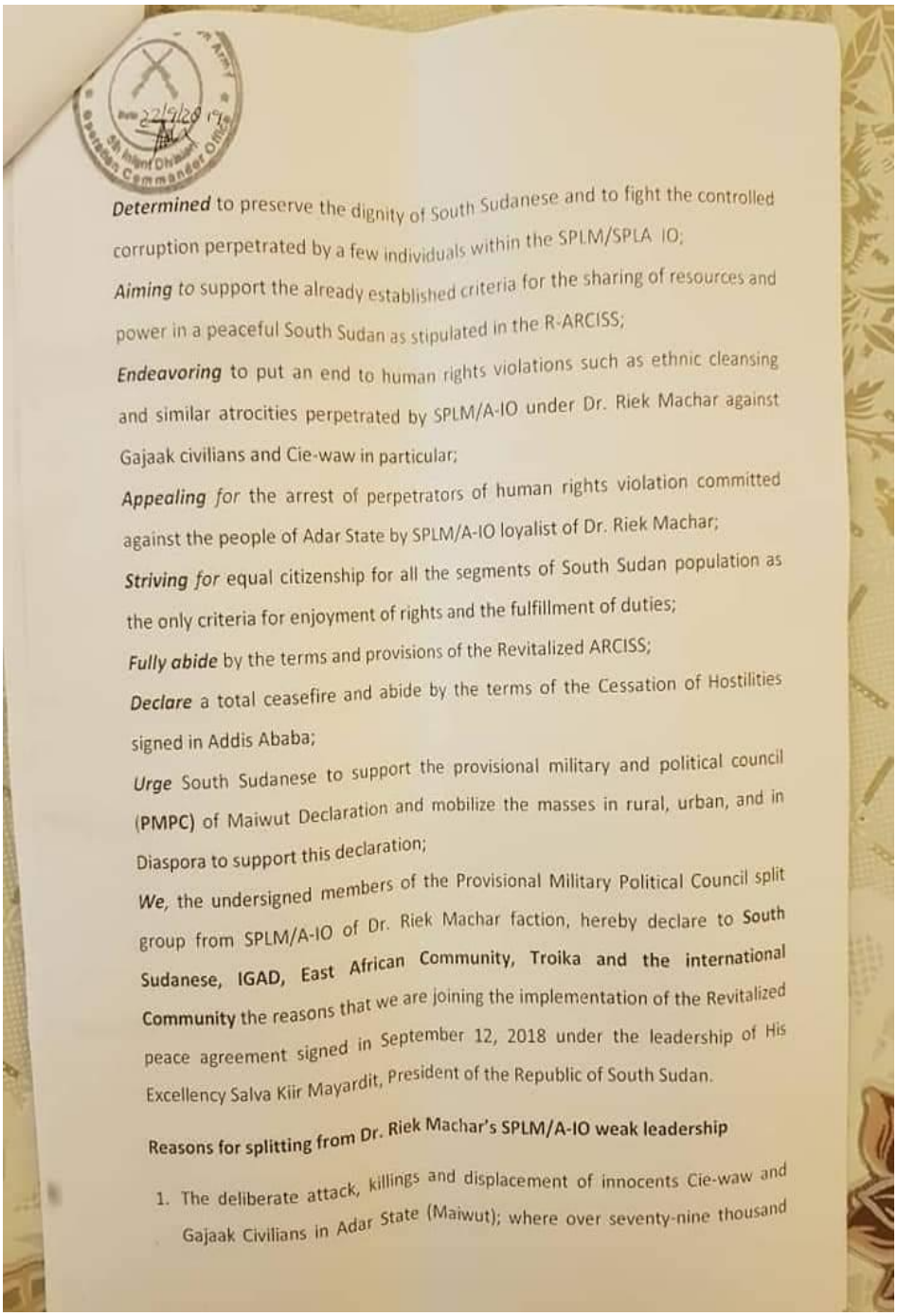

Determined to preserve the dignity of South Sudanese and to fight the controlled corruption perpetrated by a few individuals within the SPLM/SPLA IO;

Aiming *to* support the already established criteria for the sharing of resources and power in a peaceful South Sudan as stipulated in the R-ARCISS;

Endeavoring to put an end to human rights violations such as ethnic cleansing and similar atrocities perpetrated by SPLM/A-IO under Dr. Riek Machar against Gajaak civilians and Cie-waw in particular;

Appealing *for* the arrest of perpetrators of human rights violation committed against the people of Adar State by SPLM/A-IO loyalist of Dr. Riek Machar;

Striving *for* equal citizenship for all the segments of South Sudan population as the only criteria for enjoyment of rights and the fulfillment of duties;

Fully abide by the terms and provisions of the Revitalized ARCISS;

Declare a total ceasefire and abide by the terms of the Cessation of Hostilities signed in Addis Ababa;

Urge South Sudanese to support the provisional military and political council (PMPC) of Maiwut Declaration and mobilize the masses in rural, urban, and in Diaspora to support this declaration;

We, the undersigned members of the Provisional Military Political Council split group from SPLM/A-IO of Dr. Riek Machar faction, hereby declare to **South Sudanese, IGAD, East African Community, Troika and the international Community** the reasons that we are joining the implementation of the Revitalized peace agreement signed in September 12, 2018 under the leadership of His Excellency Salva Kiir Mayardit, President of the Republic of South Sudan.

Reasons for splitting from Dr. Riek Machar's SPLM/A-IO weak leadership

1. The deliberate attack, killings and displacement of innocents Cie-waw and Gajaak Civilians in Adar State (Maiwut); where over seventy-nine thousand

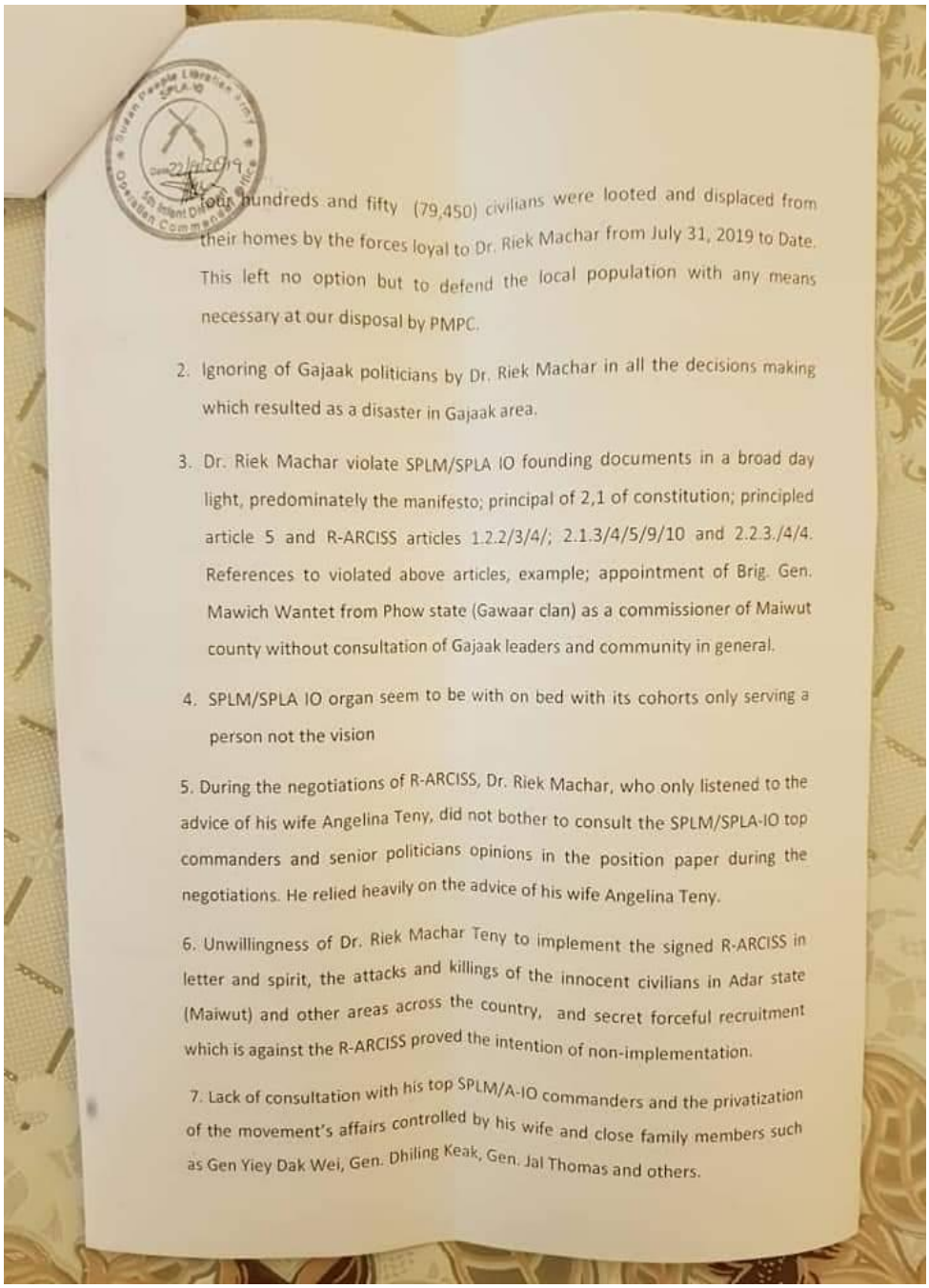

four hundreds and fifty (79,450) civilians were looted and displaced from their homes by the forces loyal to Dr. Riek Machar from July 31, 2019 to Date. This left no option but to defend the local population with any means necessary at our disposal by PMPC.

2. Ignoring of Gajaak politicians by Dr. Riek Machar in all the decisions making which resulted as a disaster in Gajaak area.

3. Dr. Riek Machar violate SPLM/SPLA IO founding documents in a broad day light, predominately the manifesto; principal of 2,1 of constitution; principled article 5 and R-ARCISS articles 1.2.2/3/4/; 2.1.3/4/5/9/10 and 2.2.3./4/4. References to violated above articles, example; appointment of Brig. Gen. Mawich Wantet from Phow state (Gawaar clan) as a commissioner of Maiwut county without consultation of Gajaak leaders and community in general.

4. SPLM/SPLA IO organ seem to be with on bed with its cohorts only serving a person not the vision

5. During the negotiations of R-ARCISS, Dr. Riek Machar, who only listened to the advice of his wife Angelina Teny, did not bother to consult the SPLM/SPLA-IO top commanders and senior politicians opinions in the position paper during the negotiations. He relied heavily on the advice of his wife Angelina Teny.

6. Unwillingness of Dr. Riek Machar Teny to implement the signed R-ARCISS in letter and spirit, the attacks and killings of the innocent civilians in Adar state (Maiwut) and other areas across the country, and secret forceful recruitment which is against the R-ARCISS proved the intention of non-implementation.

7. Lack of consultation with his top SPLM/A-IO commanders and the privatization of the movement's affairs controlled by his wife and close family members such as Gen Yiey Dak Wei, Gen. Dhiling Keak, Gen. Jal Thomas and others.

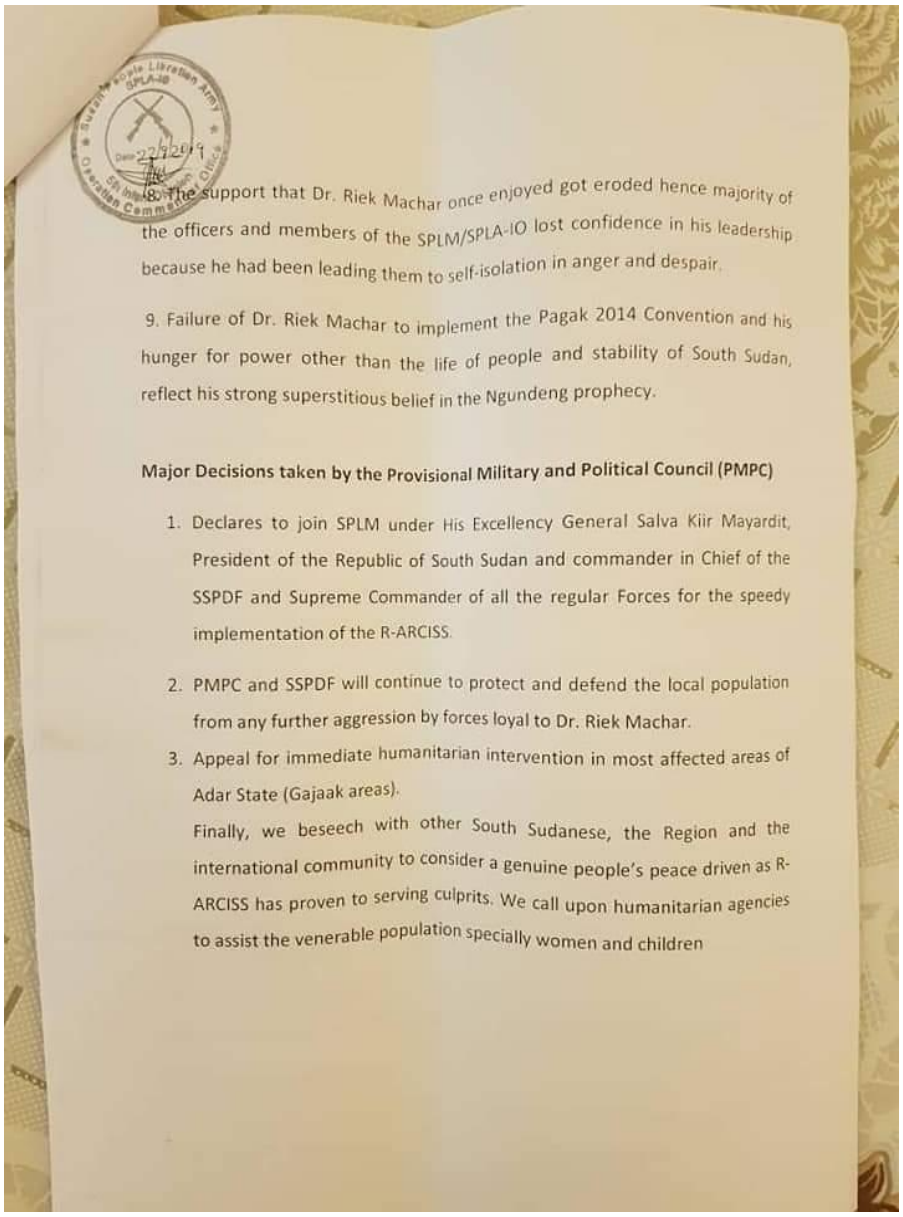

8. The support that Dr. Riek Machar once enjoyed got eroded hence majority of the officers and members of the SPLM/SPLA-IO lost confidence in his leadership because he had been leading them to self-isolation in anger and despair.

9. Failure of Dr. Riek Machar to implement the Pagak 2014 Convention and his hunger for power other than the life of people and stability of South Sudan, reflect his strong superstitious belief in the Ngundeng prophecy.

Major Decisions taken by the Provisional Military and Political Council (PMPC)

1. Declares to join SPLM under His Excellency General Salva Kiir Mayardit, President of the Republic of South Sudan and commander in Chief of the SSPDF and Supreme Commander of all the regular Forces for the speedy implementation of the R-ARCISS.

2. PMPC and SSPDF will continue to protect and defend the local population from any further aggression by forces loyal to Dr. Riek Machar.

3. Appeal for immediate humanitarian intervention in most affected areas of Adar State (Gajaak areas).

   Finally, we beseech with other South Sudanese, the Region and the international community to consider a genuine people's peace driven as R-ARCISS has proven to serving culprits. We call upon humanitarian agencies to assist the venerable population specially women and children

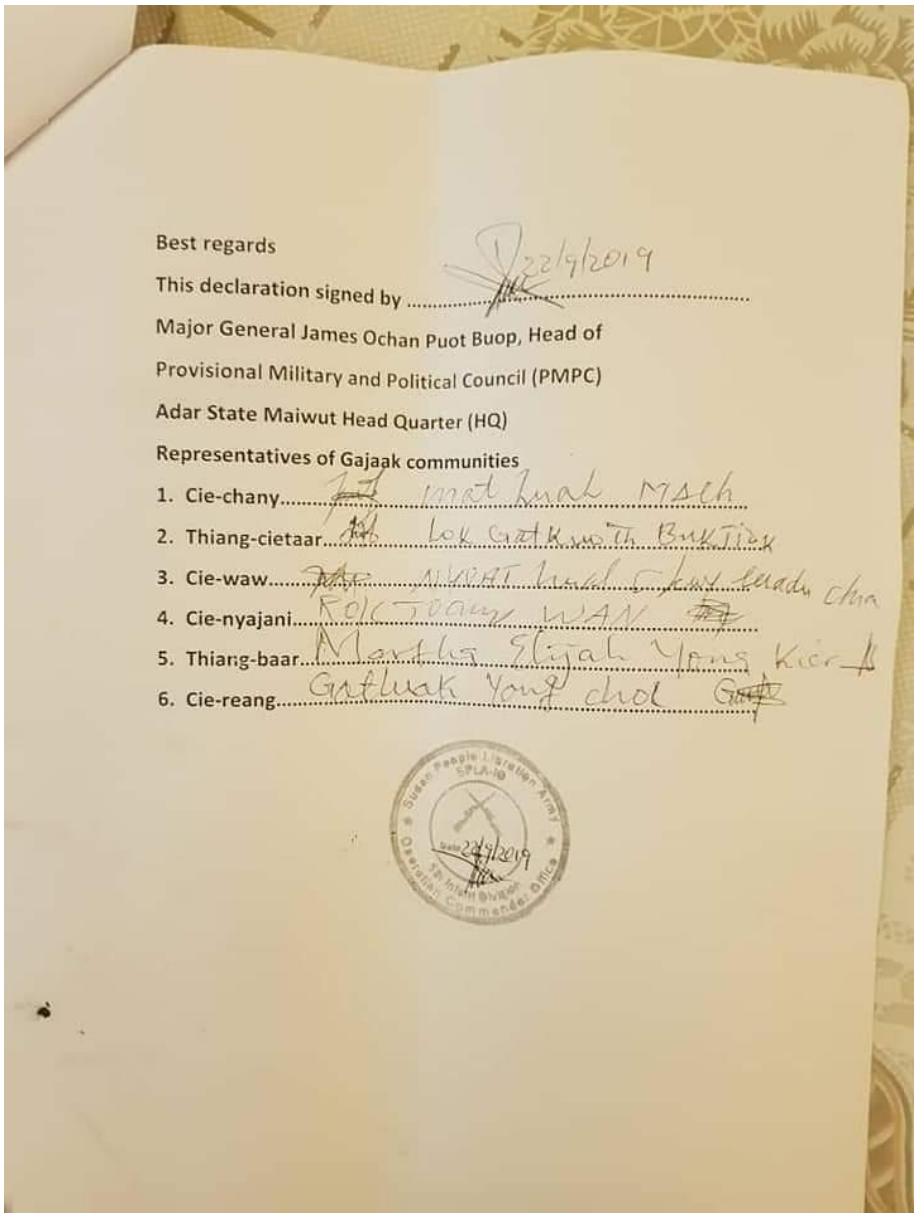

Best regards

This declaration signed by 22/4/2019

Major General James Ochan Puot Buop, Head of

Provisional Military and Political Council (PMPC)

Adar State Maiwut Head Quarter (HQ)

Representatives of Gajaak communities

1. Cie-chany.....
2. Thiang-cietaar.....
3. Cie-waw.....
4. Cie-nyajani.....
5. Thiang-baar.....
6. Cie-reang.....

Maj. Gen. Ochan's militia training centre in Maiwut town

Resolution of the Peace and Reconciliation Conference on Maiwut, Juba, 11 February 2020

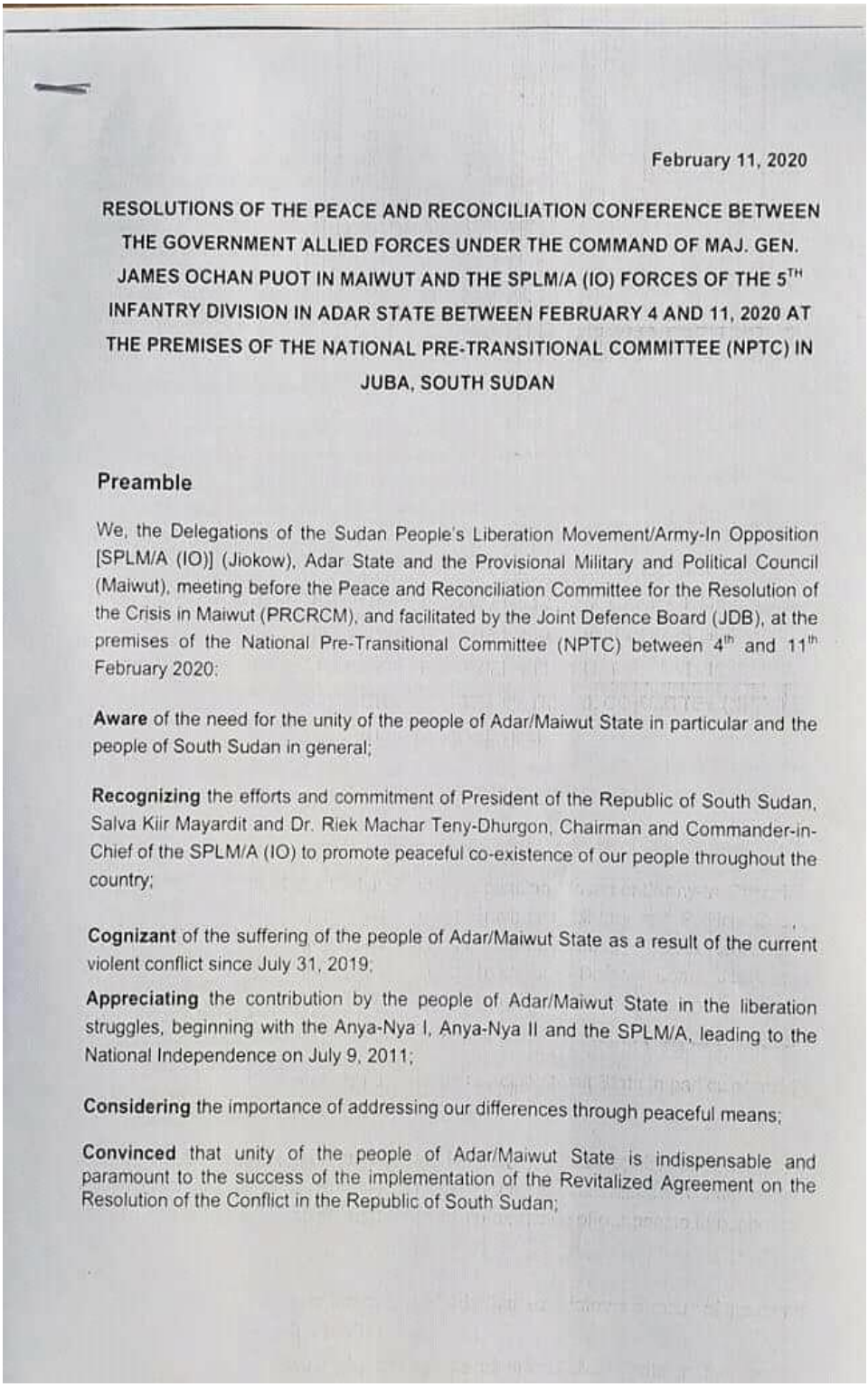

February 11, 2020

RESOLUTIONS OF THE PEACE AND RECONCILIATION CONFERENCE BETWEEN THE GOVERNMENT ALLIED FORCES UNDER THE COMMAND OF MAJ. GEN. JAMES OCHAN PUOT IN MAIWUT AND THE SPLM/A (IO) FORCES OF THE 5TH INFANTRY DIVISION IN ADAR STATE BETWEEN FEBRUARY 4 AND 11, 2020 AT THE PREMISES OF THE NATIONAL PRE-TRANSITIONAL COMMITTEE (NPTC) IN JUBA, SOUTH SUDAN

Preamble

We, the Delegations of the Sudan People's Liberation Movement/Army-In Opposition [SPLM/A (IO)] (Jiokow), Adar State and the Provisional Military and Political Council (Maiwut), meeting before the Peace and Reconciliation Committee for the Resolution of the Crisis in Maiwut (PRCRCM), and facilitated by the Joint Defence Board (JDB), at the premises of the National Pre-Transitional Committee (NPTC) between 4th and 11th February 2020:

Aware of the need for the unity of the people of Adar/Maiwut State in particular and the people of South Sudan in general;

Recognizing the efforts and commitment of President of the Republic of South Sudan, Salva Kiir Mayardit and Dr. Riek Machar Teny-Dhurgon, Chairman and Commander-in-Chief of the SPLM/A (IO) to promote peaceful co-existence of our people throughout the country;

Cognizant of the suffering of the people of Adar/Maiwut State as a result of the current violent conflict since July 31, 2019;

Appreciating the contribution by the people of Adar/Maiwut State in the liberation struggles, beginning with the Anya-Nya I, Anya-Nya II and the SPLM/A, leading to the National Independence on July 9, 2011;

Considering the importance of addressing our differences through peaceful means;

Convinced that unity of the people of Adar/Maiwut State is indispensable and paramount to the success of the implementation of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan;

Conscious of our duty to create a peaceful atmosphere in which our people can enjoy peace like all other South Sudanese throughout the country;

Considering the importance of promoting peace and harmony among the people of Adar/Maiwut State; and

Convinced that any practice of dividing our people on the basis of clan-ism and hatred for the purpose of acquiring a political status is unacceptable, and that political issues should be resolved without first pitting communities against one another,

Hereby Resolved the following:

1. By signing these resolutions, we, the Parties, declare a permanent ceasefire to be immediately observed throughout Adar/Maiwut State.
2. The Parties are committed to immediately stop fighting to allow reorganization, screening, training and reunification of forces to take place with immediate effect;
3. The Parties are committed to a peaceful resolution of the conflict and reconciliation throughout Adar/Maiwut State;
4. Mobilization for fighting and attacks by either side must stop.
5. Both sides must turn their focus to the implementation of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan.
6. There must be a free movement of civil population in and out of both the SPLM/A (IO) and Government controlled areas without escort by either party;
7. There shall be equitable or usual customary sharing of common natural resources by the people of Adar/Maiwut State.
8. South Sudan Relief and Rehabilitation Commission (SRRC) shall assess the need for emergency relief throughout Adar/Maiwut State and provide food and non-food items, and rehabilitate the displaced communities.
9. There shall be reconciliation conferences of the people of Adar/Maiwut State, beginning from Juba, Adar/Maiwut State and to any other place where they may be residing.
10. There shall be established a committee to disseminate these resolutions, monitor and verify allegations reported from either side;
11. Each party shall refrain from responding to violations, and shall instead report to the leadership every violation.
12. R-JMEC and CTSAMVM shall support the peaceful resolution of the conflict in Adar/Maiwut State by facilitating reconciliation conferences.
13. Issues to do with damages during the conflict shall be discussed by the Gaat-Jaak community reconciliation conferences.

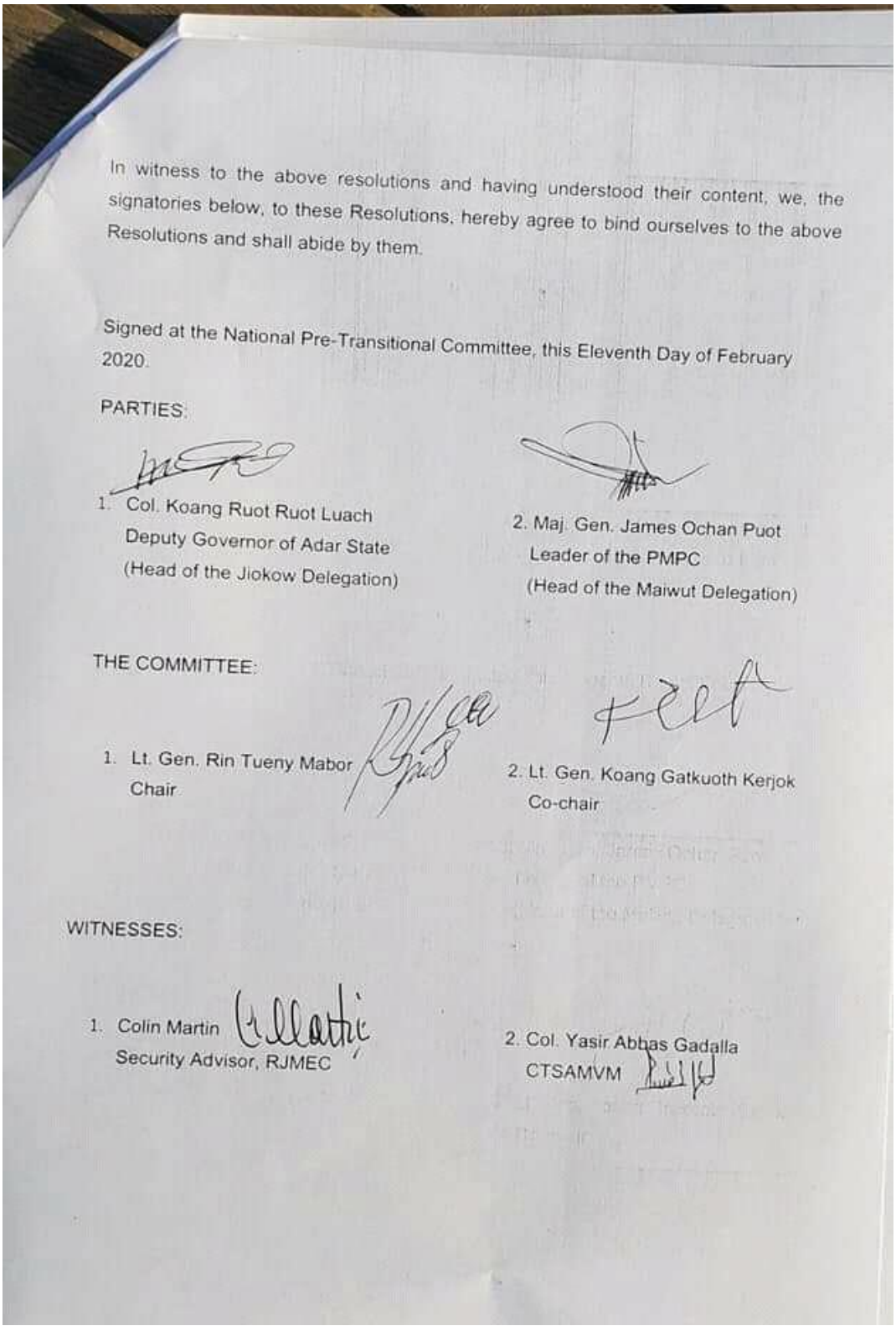

In witness to the above resolutions and having understood their content, we, the signatories below, to these Resolutions, hereby agree to bind ourselves to the above Resolutions and shall abide by them.

Signed at the National Pre-Transitional Committee, this Eleventh Day of February 2020.

PARTIES:

1. Col. Koang Ruot Ruot Luach
   Deputy Governor of Adar State
   (Head of the Jiokow Delegation)

2. Maj. Gen. James Ochan Puot
   Leader of the PMPC
   (Head of the Maiwut Delegation)

THE COMMITTEE:

1. Lt. Gen. Rin Tueny Mabor
   Chair

2. Lt. Gen. Koang Gatkuoth Kerjok
   Co-chair

WITNESSES:

1. Colin Martin
   Security Advisor, RJMEC

2. Col. Yasir Abbas Gadalla
   CTSAMVM

Annex 5: Satellite imagery showing seven of the eight damaged Mi-24s stored at the SSPDF general headquarters, known as Bilpham

Annex 6: Third allotment of additional $40 million transferred to the NPTC

Breakdown of US$40 million releasded for Peace Implementation in the 100-Day Extension of the R-ARCSS		
	Allocation (US$)	**Allocation (%)**
Funds reportedly released by government (US$) for R-ARCSS implementation	40,000,000.00	100.00
Total amount directly allocated to security mechanisms (US$)	16,582,050.00	41.46
Amount retained by the National Pre-Transitional Committee	23,417,950.00	58.54
Implementation Mechanism	**Allocation (US$)**	**Allocation (%)**
Joint Defense Board (JDB)	3,500,000.00	8.75
Joint Military Ceasefire Commission (JMCC)	4,000,000.00	10.00
Joint Transitional Security Committee (JTSC)	5,000,000.00	12.50
Disarmament, Demobilization and Reintergration Commission (DDRC)	2,000,000.00	5.00
Stratetic Defense and Security Review Board (SDSRB)	1,100,000.00	2.75
Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring and Verification Mechanism (CTSAMVM) Board	131,250.00	3.75
CTSAMVM Technical Committee (CTC)	275,000.00	0.69
National Constitutional Amendment Committee (NCAC)	315,800.00	0.79
Reconstituted Joint Monitoring and Evaluation Committion (RJMEC)	260,000.00	0.65
National Pre-Transitional Committee (NPTC)	23,417,950.00	58.54
Total	**40,000,000.00**	**100.00**

Source: Juba Eye, [Online] https://www.facebook.com/watch/?v=2801382009882723, [Accessed: December 15, 2019]

Summary by: The Organization for Responsive Governance

Annex 7: Rome Declaration on the Peace Process in South Sudan, Rome, Italy, 12 January 2020

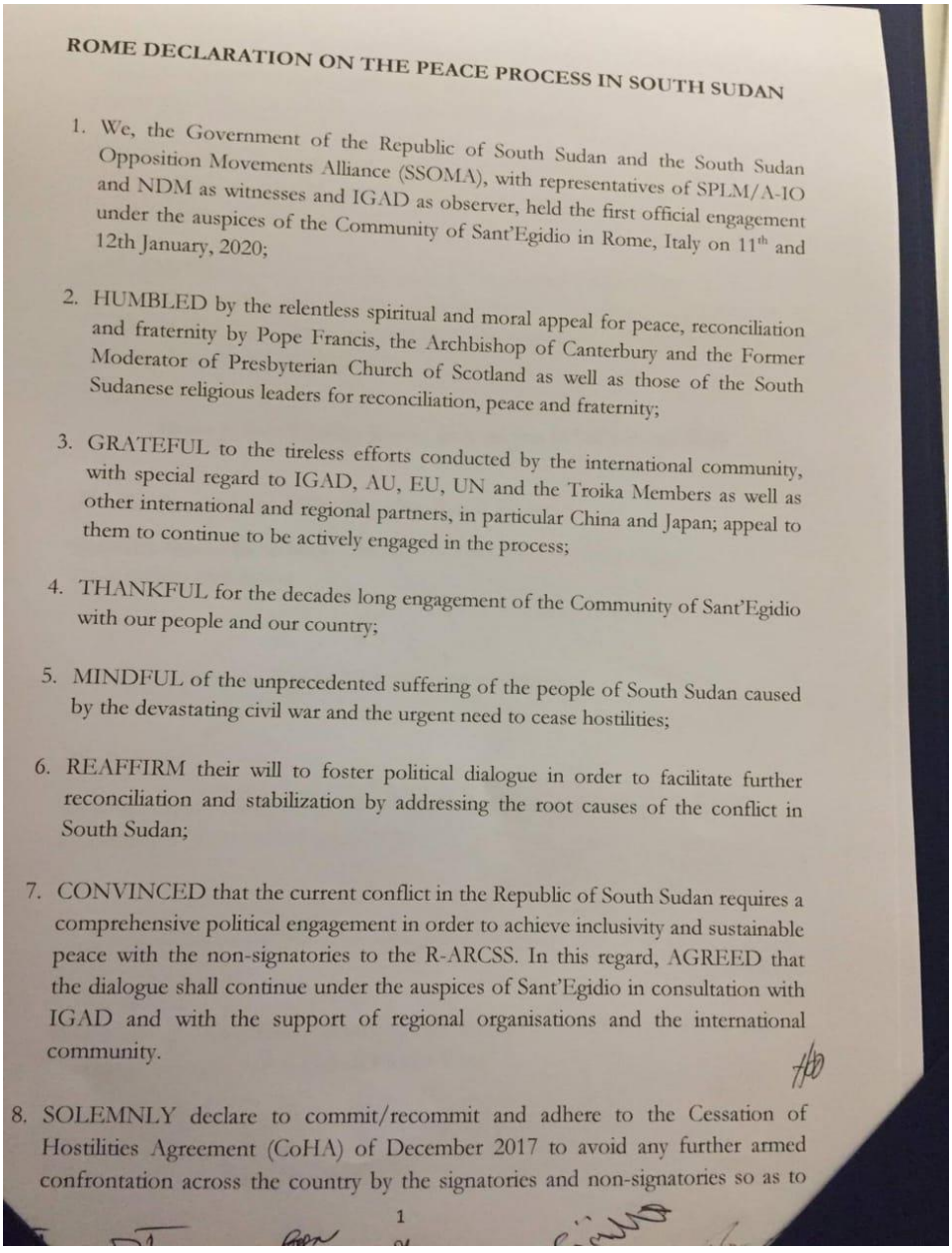

ROME DECLARATION ON THE PEACE PROCESS IN SOUTH SUDAN

1. We, the Government of the Republic of South Sudan and the South Sudan Opposition Movements Alliance (SSOMA), with representatives of SPLM/A-IO and NDM as witnesses and IGAD as observer, held the first official engagement under the auspices of the Community of Sant'Egidio in Rome, Italy on 11th and 12th January, 2020;

2. HUMBLED by the relentless spiritual and moral appeal for peace, reconciliation and fraternity by Pope Francis, the Archbishop of Canterbury and the Former Moderator of Presbyterian Church of Scotland as well as those of the South Sudanese religious leaders for reconciliation, peace and fraternity;

3. GRATEFUL to the tireless efforts conducted by the international community, with special regard to IGAD, AU, EU, UN and the Troika Members as well as other international and regional partners, in particular China and Japan; appeal to them to continue to be actively engaged in the process;

4. THANKFUL for the decades long engagement of the Community of Sant'Egidio with our people and our country;

5. MINDFUL of the unprecedented suffering of the people of South Sudan caused by the devastating civil war and the urgent need to cease hostilities;

6. REAFFIRM their will to foster political dialogue in order to facilitate further reconciliation and stabilization by addressing the root causes of the conflict in South Sudan;

7. CONVINCED that the current conflict in the Republic of South Sudan requires a comprehensive political engagement in order to achieve inclusivity and sustainable peace with the non-signatories to the R-ARCSS. In this regard, AGREED that the dialogue shall continue under the auspices of Sant'Egidio in consultation with IGAD and with the support of regional organisations and the international community.

8. SOLEMNLY declare to commit/recommit and adhere to the Cessation of Hostilities Agreement (CoHA) of December 2017 to avoid any further armed confrontation across the country by the signatories and non-signatories so as to

1

create a conducive environment for dialogue to resolve the conflict. This shall come into effect on the 15th of January 2020 00:00 hours.

9. In this regard, we request the Community of Sant'Egidio to convene a meeting with IGAD, as soon as possible, to discuss issues related to monitoring and verification;

10. RE-AFFIRM readiness to allow continued and uninterrupted humanitarian access to local and international organisations, including non-governmental organisations, to alleviate the suffering of the population, as consequence of years of conflict and natural disasters.

Done in Sant'Egidio, Rome, Italy on the 12th of January 2020

For the Government of the Republic South Sudan

Barnaba Marial Benjamin – Presidential Advisor and Envoy – Head of Government Delegation

For SSOMA

Thomas Cirillo Swaka, Member of the leadership Council of SSOMA and Chairman of National Salvation Front

Paul Malong Awan Anei, Member of the leadership Council of SSOMA and Chairman of South Sudan United Front/Army

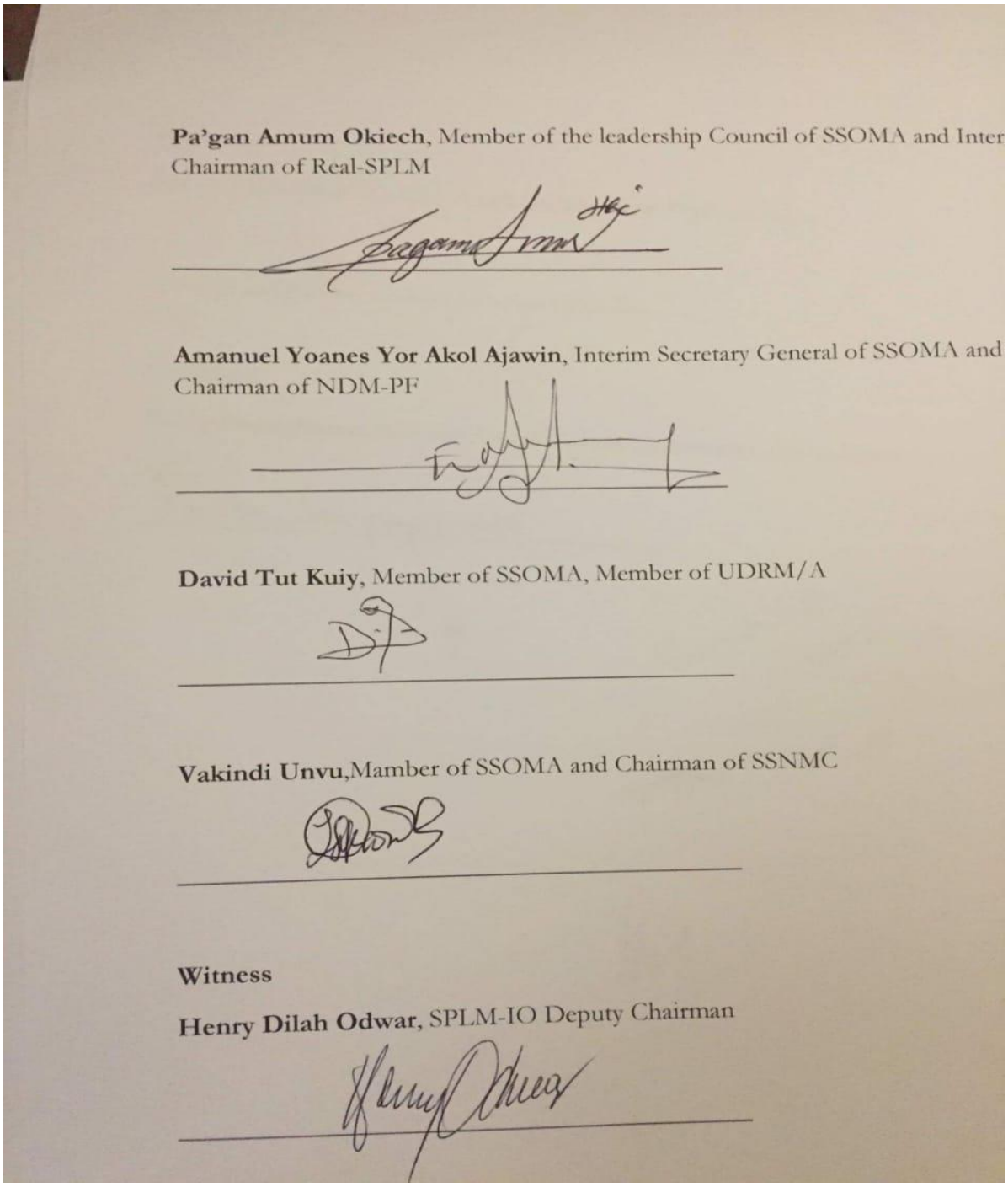

Pa'gan Amum Okiech, Member of the leadership Council of SSOMA and Inter
Chairman of Real-SPLM

Amanuel Yoanes Yor Akol Ajawin, Interim Secretary General of SSOMA and
Chairman of NDM-PF

David Tut Kuiy, Member of SSOMA, Member of UDRM/A

Vakindi Unvu,Mamber of SSOMA and Chairman of SSNMC

Witness

Henry Dilah Odwar, SPLM-IO Deputy Chairman